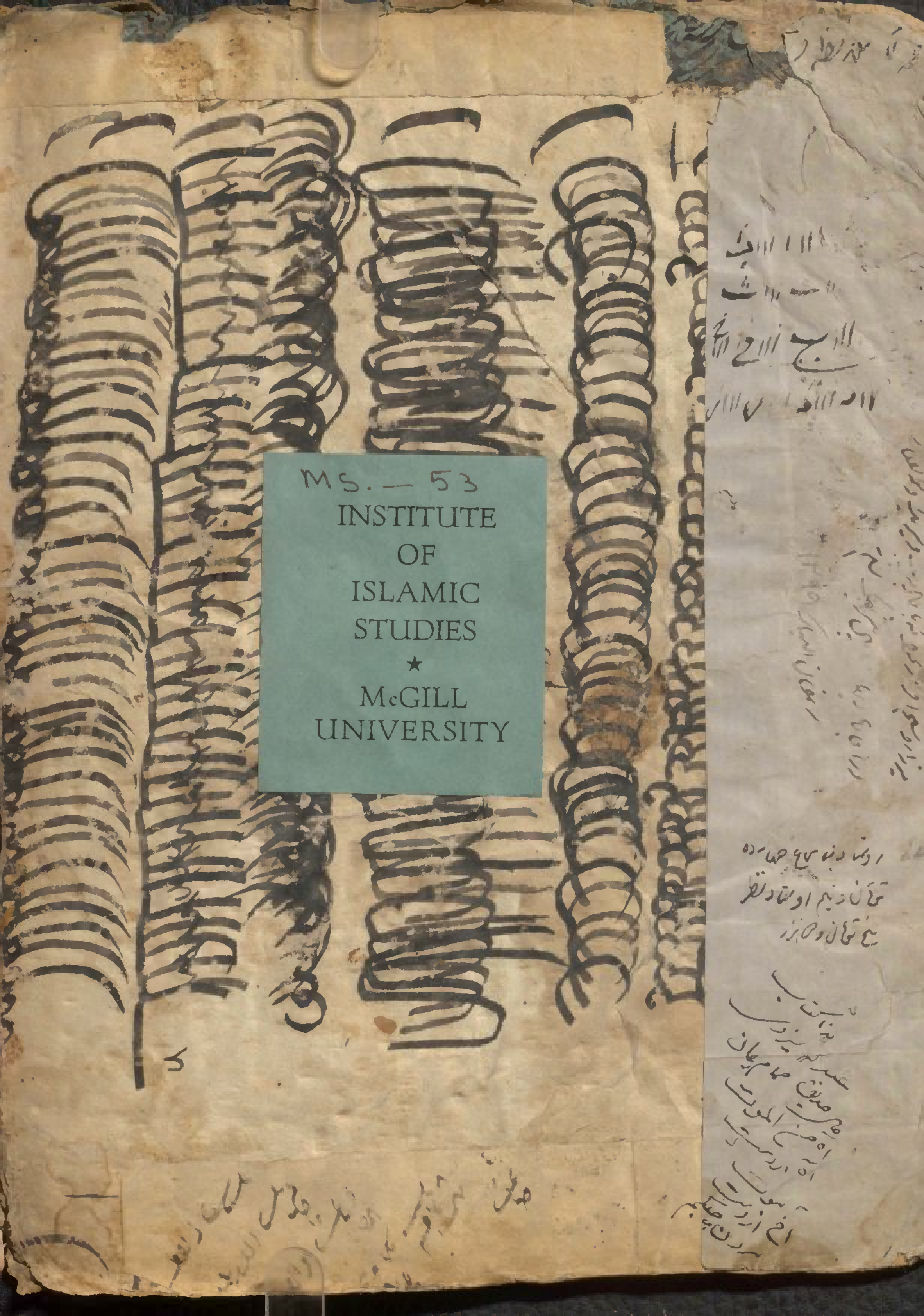



MS. — 53
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

[illegible]

الحكمة

هي علم الحلال والحرام

هي العلم الذي يترتب عليه العمل واعم منه

هي العلم النافع المقارن للعمل

هي وضع الشيء في موضعه

فان قلت ما معنى نفس الامر قلت الامر هو الشيء نفسه فوجد ذاته والمراد بالامر نفس الشيء فاذا قلنا الشيء موجود في نفس الامر فمعناه انه موجود في حد ذاته اي ان وجوده ليس باعتبار المعتبر وفرض الفارض بل هو قطع عن اعتبار وفرض

والفرق بين الضدين والنقيضين ان الضدين لا يجتمعان في الوجود وقد يرتفعان كالحمرة والصفرة والنقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالسواد واللاسواد

الطريق الخارج من البصر

زاوية الشعاع

والانعكاسات تسمى بالزاوية الاولى

الطريق الواصل على جرم الشمس

زاوية الانعكاس

القضاء عبارة عن وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ على سبيل الاجمال والقدر عبارة عن تلك الموجودات في الخارج على سبيل التفصيل

شبه الجواهر بالكواكب والابداع بالافلاك وكما ان الكواكب تظهر من افق الافلاك كذلك تظهر الجواهر من كتم العدم الى صحراء الوجود بطريق الابداع

الفرق بين العظمة والكبرياء ان العظمة ضد الحقارة والكبرياء ضد الصغر فيكون العظمة فوق الكبرياء كما ان الحقارة دون

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

باسمك اللهم يا اهل الحمد والثناء ويا ذا العظمة والكبرياء ويا منشاء

الاجسام المختلفة الطباع ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع نحمدك

بمحامدك التي لا تقطع مراحلها بخطى التجديد ونشكرك على مواهبك التي

تضيق عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع

البشر وافضل افراد اهل الوبر والمدر اشرف ذوي النفوس القدسية

الواصل الى افضل المراتب الانسية محمد سيد الانبياء وقدوة اهل

الصفاء وعترته النجباء الكرام وصحبه الائمة الامناء العظام ونسئلك

ان توفقنا لتحقيق الحق في المطالب وتهدينا محجة الوصول الى اعلى المراتب

انك على ما تشاء قدير وباجابة رجاء المؤملين جدير وبعد فهذه

تعليقة مشتملة على شرح ما سوى المنطق من المختصر الموسوم بالهداية للامام

المحقق والفيلسوف المدقق قدوة الفضلاء المتاخرين واسوة

العلماء المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره اثير الحق والدين الابهري

اعلى الله رتبته في حظائر القدس وبواه مع المقربين في مقاعد

الانس املیته مع قلة البضاعة ورحلي في مضمار هذه الصناعة

بالتماس طائفة من الخلان بل شرذمة من اعزة الاخوان حتى كانوا

اي لانه طبايع مختلفة كالانسان والفرس والطبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تختلف مقتضاها جسمية كانت او نوعية وسنطلع على حقيقته انشاء الله تع ويمكن ان يحمل كلامه على ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية مشتركة بين الاجسام كلها وبعد الطبيعة الجسمية طبايع مختلفة لاختلافها بالفصول التي لا اشتراك بينها في الحدود ح س

اي اعم من ان تكون فلكيا او عنصريا وان كان لا يعلم الانفكاك الا من عنصر الفلكيات

الاجسام كلها اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل او لا بل يفتقر اليه بحسب ذاتها
لانها مع قطع النظر عما يغايرها وينفصل عنها ان امكن وجودها بدون
المحل فهي غنية بحسب الذات والا فمفتقرة اليه بحسبها والاول اي كونها
غنية عن المحل بحسب الذات ح والا لزم منه استحالة حلولها في المحل لان
الغني بذاته عن شيء فيه لتخلف عن الذات مقتضاها وانه مح فتعين
الثاني وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر الى المحل بحسب
الذات لا يوجد غير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات
فالطبيعة المقدارية انما توجد بكون حالة في المحل وهو الهيولى فيكون
الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة وهو المط واعترض
على هذه الحجة بانها مشتملة على المصادرة على المطلوب لان المط من هذه
الحجة اثبات وجود الهيولى في الجسم ومن مقدمات الحجة الحكم على الصورة
بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول الانفصال متوقف على
وجودها اذ الشيء ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجود
الهيولى في الجسم لانها حالة في الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع
فيلزم اثبات وجود الهيولى بوجودها وهو مصادرة على المطلوب
واجيب عنه بان المراد بالصورة الاتصال الذي نبتناه في ضمن اثبات

ولا لانها مع قطع النظر عما يغايرها دفع لما قيل انه لا يلزم من عدم غناها افتقارها بذاتها لجواز ان يكون كل منهما من خارج حاصل الدفع انه لا واسطة بين الافتقار والغناء الذاتيين

اي الاختصاص الناعت

على الشيء يستحيل ان تخلف فيه لان الحلول بالمعنى المذكور يستلزم الافتقار فلو حل الغني بذاته

عن عدم الافتقار والحلول لازم الافتقار لان النعت يحتاج الى المنعوت

المط الذي هو اثبات وجود الهيولى جزء الدليل الذي هو الحكم على الصورة بقبول الانفصال

وهو لان ذلك المتصل قابل للانفصال

اما ان يكون هو المقدار او الصورة

فيكون الصورة القابلة للانفصال موقوفة على وجود الهيولى فلو اثبت الهيولى بكون الصورة الجسمية قابلة للانفصال لزم الدور

اي بالصورة في قولنا اما ان يكون القابل للانفصال هو المقدار او الصورة

اذ قد تطلق الصورة على الاتصال كما تطلق على المتصل

واعلم ان قول المحشي وجودها الثابت بالدليل لا يتوقف على
وجود الهيولى لا يدل على ان المراد وجود الصورة في الاعتقاد لان الحكم
لان الثابت بالدليل هو الوجود في الاعتقاد لا في الواقع ويدل ايضا
على انه لا يتوقف على وجود الهيولى لا في الاعتقاد ولا في الواقع لاطلاق
سلب التوقف فعلم ان الشارح لم يرد على جواب المعترض الا تفصيلا
منه رحمه

الجسم المنفصل فوجوده الثابت بالدليل لا يكون متوقفا على وجود الهيولى فلا يلزم
المصادرة على المط وهذا غاية توجيه هذا الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الجسم
الاعتراض فسقوطه واضح اما اولاً فلان المستدل لم يحكم على الصورة بقبول
الانفصال بل اورد هذا الحكم على سبيل الفرض لابطاله فليس الحكم على الصورة
بقبول الانفصال من المقدمات بل المقدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض واما
ثانيا فلان قوله والحكم على الصورة بقبول الانفصال متوقف على وجودها
ان اراد به انه متوقف على وجودها في الواقع فلا نم ذلك وانما يلزم ان لو كان
الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع وان اراد به انه متوقف على وجودها في
اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن توقف وجود الصورة في الاعتقاد على وجود
الهيولى ان اراد به انه متوقف على وجود الهيولى في الواقع فالمنع عائد لاحتمال
عدم مطابقة الاعتقاد للواقع وان اراد به انه متوقف على وجودها في
الاعتقاد فهذا ايضا ممنوع لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون اعتقاد
وجود الهيولى كما هو مذهب افلاطون واما الجواب فضعفه ظ مما
حققنا من ان الصورة الجسمية هي الجوهر المتصل المحسوس في بادي النظر لا الا
واما الاعتراض المبني على الاستفسار في المقدار بانه الاتصال او غيره مع
جوابه فقليل الجدوى لظهور الجسمية في ماهية الاجسام ماهية نوعية

اي اشارة الى تعريف المقدار فانه يفهم من تعريف المقدار انه هو الاتصال الفرعي

المشتركة كقبول التجزئة لا الى نهاية وتناهي الابعاد وغيرها وهو الفن الاول او عن الاحوال ص

اي الجسم

الى الاصعب على ما هو دأب الارشاد وباب التعليم قال وهو مرتب على ثلثة
فنون آه اقول مباحث هذا المباحث تنقسم منحصرة فی ثلثة فنون الاول فيما يعم
الاجسام الطبيعية من الاحوال الثانی فيما يختص بالفلكيات الثالث فيما
يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم الطبيعي باحث عن احوال الجسم
الطبيعي من حيث انه واقع فی التغير والجسم الطبيعي اما فلكی او عنصری فا
لبحث فيه اما عن الاحوال المختصة بالفلكيات كاستدارتها وتحركها على الاستدارة
وامتناع الخرق والالتيام عليها وهو الفن الثانی او بالعنصريات كقبولها الكون
والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن الثالث وقدم الفن الاول على الآخرين
الفساد فساد صورة شیء دفعة واحدة
لان الاحوال المشتركة لعمومها وظهورها يستحق التقديم كما يستحق الجنس لعمومه التقدم
على الفصل على ما تقرر فی باب القول الشارح والفن الثانی على الثالث
لان مباحث الفن الثانی لشرف موضوعاتها وثباتها اشرف من مباحث
الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما ينبغی ان يقدم فی التعليم لقربه
الينا على ما ذكر فی تقديم الطبيعيات وهذا التقسيم اجمالی والتفصيل فيه
ان يقال البحث فی العلم الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة بين الاجسام وهو
الباب المسمى بسماع الطبيعي وبسمع الكيان او عن الاحوال المختصة بالبسائط
العلوية وهو باب السماء والعالم او البسائط السفلية وهو باب

العلوية

الجسم يطلق بالاشتراك اللفظي على الطبيعي وهو جوهر يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قائمة وعلى التعليمي وهو بعد واحد يسمى بالتعليمي ... والمقيد بالطبيعي احترازا عنه ... ١٢

ولم من حيث انه واقع فی التغير هنا اولى مما ذكره ... السكون لخروج التغير بالكون والفساد عنه ... من الاحوال المختصة بالفلك ... بان الاستدارة مع التحرك على الاستدارة مختص به ١٢

ولعل ما ذكره ... التقديم والتاخير ... بالاعراض ... الغرض ... المقاصد ... ١٢

الكيان الطبيعة ... سمع الكيان ... كتاب السماع ... ١٢

وانما سمي الامور المشتركة بسماع الطبيعي ... اول مسموعات ... ١٢

الكون والفساد او عن احوال المختصة بالمركبات التي ليس لها صور حافظ للتركيب

كالرعد والبرق وغيرها فقط

وهو باب الآثار العلوية او التي لها صور من شانها الحفظ وهو الباب المعادن

او التي لها صور من شانها التنمية مع الحفظ وهو باب النبات او التي لها

صور من شانها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات وهو باب الحيوان او التي

لها نفوس ناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان وهو باب الانسان فالواجب

العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المص اجمل في التقسيم فجعل الاقسام الستة

الاخيرة فنا واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها بحث اما عن العناصر

او عما حدث عنها قال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى اقول ينبغي

للطالب كل علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادي التصورية

للعلم وتصور الموضوع بوجه ما وان كان كافيا للمبتدي لكن الانتفاع

البصيرة انما تكمل وتتم بتصوره بكمال الحقيقة فلهذا يريد المص تحقيق

ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم ببيان تالفه من

الهيولى والصورة لكن هذا المط لما توقف على بطلان الجزء الذي لا يتجزى

على ما ستطلع عليه قدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال

الجزء الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء الذي

لا يتجزى وفتح خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ حذف خبره اي الاول

الموقوف على الشروع

اي على المط

الاول من الفصول فصل ومنها فصل والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر

ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او الفرض

العقلي يتالف الاجسام من افراده بانضمام بعضها الى بعض ونفوزبرهان

على بطلانه من وجهين احدهما انه متى جاز ثبت الجزء الذي لا يتجزى جاز

وجود ثلثة اجزاء مترتبة متلاقية بحيث يكون كل واحد منها وسطا بين

الطرفين والتالي باطل بيان الملازمة ان الجزء ممكن بالفرض وتعدد افراده

مع الترتيب المذكور ايضا ممكن على ما هو الامور الغير المتنافية اذا

امكن كل واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود اجزاء متعددة

مترتبة على الوجه المذكور والمص لم يذكر بيان الملازمة لظهوره بل بادر الى

بيان بطلان التالي وتقريره انه متى جاز وجود الاجزاء على الترتيب المذكور

فاما ان لا يمنع الوسط تلاقي الطرفين او يمنعه والاول باطل والا لزم تداخل

الاجزاء المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف المفروض وكذا

يستلزم عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو مع ضرورة تالف

الاجسام ذوات الحجم من تلك الاجزاء وكذا الثاني لان ما يلاقي احد

الطرفين من الوسط يكون مغايرا لما يلاقي الطرف الآخر منه فيتجزى

الوسط وقد فرضنا انه لا يتجزى هف واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم

وهو امكان الجزء الذى لا يتجزى فيلزم امتناعه وهو المط فان قيل لانم ان الوسط

ان منع تلاقى الطرفين لزم انقسامه وانما يلزم ان لو حصل فيه جزآن وهو

ممنوع غاية ما فى الباب ان يكون له نهايتان تلاقى كل منهما طرفا ولا يلزم من

حصول النهايتين حصول الجزئين لا يلزم الانقسام قلنا ان اتحد

محل النهايتين من الوسط لم يتميز احدهما عن الاخر فى الوضع فلا فائدة

احدهما لاحد الطرفين والاخرى للآخر دون العكس يكون ترجيحا بلا

مرجح والا لزم الانقسام فظهر ما قلت المط وثانيهما انه متى جاز

وجود ثلثة اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الاخرين والتالى

بط اما الملازمة فظ لما ذكرنا فى الوجه الاول واما بطلان التالى فلان ما فرض

على الملتقى اما ان لا يلاقى شيئا من الملتقيين او يلاقى احدهما دون الآخر او يلاقى

مجموعهما او من كل منهما شيئا والاول يستلزم عدم تلاقى الاجزاء والثانى

ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه والثالث تجزى ما فرض على الملتقى

والرابع تجزى بأسرها والكل خلاف المفروض وبطلان جميع اقسامه

يدل على بطلان المقدم المستلزم للمطلوب وعلى هذا التقرير لا يرد

الاعتراض باحتمال وقوع الجزء المفروض على الملتقى على نفس المفصل

من غير ان يلاقى شيئا منهما لانه خلاف ما ذكرنا قال وفصل وانات

ان الجسم فهو مركب من جزئين يحل احدهما في الآخر ويسمى الحل الهيولى والحال الصورة وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجوز ان يكون متصلا واحدا والاتصال هو الجزء الذي لا يتجزى ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها

ومعنى قبول الابعاد الثلثة انه يمكن ان يفرض فيه خط كيف كان ويسمى طولا ثم يفرض آخر مقاطع له على زوايا قوائم ويسمى عرضا ثم يفرض ثالث مقاطع للخطين على زوايا قوائم ويسمى عمقا

اثبات الهيولى **اقول** كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر اثنان منها
يبنى في الثالث يسمى احد الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة نوعية ويسمى الثالث
المحل مادة وهيولى اما الصورة الجسمية فلا يحتاج الى اثباتها في الجسم الى
برهان لانها الجوهر المتصل القابل للابعاد المدرك من الجسم في بادي النظر
واما الصورة النوعية فسياتي البرهان على اثباتها واما الهيولى فهي التي يريد
المص اثباتها بالبرهان في هذا الفصل والبرهان عليه ان الجسم المتصل اعني
الذي ليس له مفاصل واجزاء بالفعل بل هو متصل في نفس الامر كما عند الحس
موجود في الاجسام القابلة للانفكاك من العناصر وما يتركب منها لان اي جسم
فرضناه من تلك الاجسام فهو اما ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل او لا
فان لم يشتمل عليها بالفعل فهو الجسم المتصل وان اشتمل عليها فاجزاؤه اما
ان يقبل الانقسام في الجهات الثلث او لا فان لم يقبل الانقسام في الجهات
الثلث فهي اما اجزاء لا تتجزى واشياء ينتهي اليها بالانقسام فيلزم الجزء الذي لا يتجزى
وهو باطل فان قبلت الانقسام فهي اما ان يكون اجساما اما غير مشتملة على الاجزاء
بالفعل فيكون اجساما متصلة او مشتملة بالفعل على الاجزاء فيعود فيها الكلام
المذكور فاما ان يذهب الاشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير نهاية او ينتهي الى اجزاء غير
قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل فيكون اجساما متصلة فثبت ان في

فيلزم تركب الجسم بالفعل من اجزاء غير متناهية

وهو قولنا فاجزاؤه اما ان تقبل الانقسام او لا

فيلزم الجزء الذي لا يتجزى او ينتهي الى اجزاء قابلة للانقسام

الاجسام القابلة للانفصال والانفكاك جسما متصلا وهذا الجسم يطرأ

عليه الانفصال على ما نشاهد فلا بد ان يكون فيه شيء يقبل الانفصال

عليه اذ ظهر بان الانفصال عدم ما قابل له فنقول فالقابل للانفصال في الجسم اما

ان يكون هو المقدار اى الكم المتصل القائم بالجسم المسمى بالجسم التعليمي او الصورة

المستلزمة للمقدار اى هذا الجوهر المتصل الممتد في الاقطار الثلث المدرك منه

اولا او يكون شيئا اخر غيرهما لا سبيل الى الاول والثاني وهو ان يكون القابل

للانفصال المقدار او الصورة المستلزمة له والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال

لان كلا من الصورة والمقدار متصل بذاته لا ينفك عنه الاتصال فلو قبل احدهما

الانفصال والقابل يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع الاتصال والانفصال

في الجسم بالضرورة وانه محال فتعين الثالث وهو ان القابل للانفصال شيء

آخر في الجسم مغاير للصورة والمقدار وهو المعنى بالهيولى فثبت الهيولى في

وهو المطلوب فان قيل غاية ما لزم من هذه الحجة ان في الجسم شيئا مغايرا للصورة

ومقدارها قابلا للانفصال لكن لا يكفي هذا المقدار في كون ذلك الشيء هيولى

وانما يثبت ذلك ان لو ثبت انه محل للصورة الجسمية ولم يثبت بعد لعدم

دلالة الحجة عليه قلنا لما عنى بالانفصال عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج

الى القابل بل معناه زوال اتصال واحد عن الجسم وحصول الاتصالين الا

الآخرين بعده والقابل للانفصال هو ما يقبل الاتصال الواحد قبله

والاتصالين الآخرين بعده ثم ان قبوله الانفصال هو قبوله الاتصال الواحد

تارة والاتصالين اخرى فالشيء الذي اثبتناه في الجسم مغايرا للصورة ومقدارها

يكون محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون محلا للصورة الجسمية

فهو هيولى اذ لا يراد بالهيولى الا جوهر محل الصورة الجسمية فيكون محلا للصورة

الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان الصورة الجسمية قبل طريان الانفصال

جوهر متصل اي ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود والنهايات ولها اتصال

وهو كونه ذا اجزاء على تلك الصفة وهذا الاتصال من لوازم ماهية الجوهر

المتصل بحيث لو انتفى الاتصال [redacted] انتفت ماهية الجوهر المتصل اذ هذا

الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا مفارقا فعند

طريان الانفصال يزول الاتصال الكائن قطعا وينعدم المتصل لانعدام

لازمه ويحدث متصلان آخران مع اتصالين آخرين فلو لم يكن في الجسم

شيء سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون انفصال الجسم انعدامه

بالكلية وحصول جسمين آخرين لا عن شيء وانه بديهي البطلان فثبت ان في الجسم

جوهرا موجودا بالذات في الاحوال كلها يتعلق به قبل الانفصال جسمية واحدة

تتعلق به ... الامتياز الوضعي بينهما وهو في تلك الحال جسم واحد وعند

طريان الانفصال على الجسم بزول عنه هذه الجسمية الواحدة ويتعلق به جسميتان

اخريان كذلك ويصير الجوهر الباقي بينهما جسمين وهذا التعلق يجب ان يكون بطريق

كون الجسمية صورة حالة في الجوهر الباقي اما اولاً فلان التعلق بينهما على الوجه

المذكور اما ان يكون بطريق حلول احدهما في الاخر او بطريق حلولهما في محل

ثالث والثاني معلوم الانتفاء والاول اما ان يكون بطريق حلول صورة

الجسمية او بالعكس لكن الحق هو الاول لان زوال الصورة مع بقاء المحل بحصول

اخرى تحل فيه معقول دون العكس واما ثانيا فلان المعتبر بالحلول هو الاختصاص

الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للاخر والاخر

منعوتا به والاول اعني النعت حالا والثاني اعني المنعوت محلا كالتعلق

بين لون البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتا للجسم وكون الجسم

منعوتا به بان يقال جسم ابيض والتعلق الثابت فيما نحن بصدده يقتضي

منعوتية الجوهر الباقي بالجسمية فان الجوهر الباقي بالجسمية يصير جسما كما ان

الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر المغاير للصورة الجسمية الموجود

في الجسم دائما محل للصورة الجسمية فيكون هيولى فاذا ثبت الهيولى في الجسم

القابل للانفكاك ثبت في الاجسام كلها لان الطبيعة المقدارية اي الحقيقة

المنسوبة الى المقدار المسماة بامتداد وهي الصورة الجسمية المشتركة بين الا

حام

كانوا متصدين لمباحثه حيث لم يقع له شرح يكشف لهم عن وجوه فوائده
نقابها ويذلل في مسالك التحقيق من مطايا البيان صعابها الا انه لا يسعني الا
اسعافهم بما اقترحوا ولا بد وافق الا اتباع ما عليه اصطلحوا والله المستعان
فيما قصدته من تحصيل مسؤلهم وايصالهم الى غاية مامولهم انه خير موفق ومعين

قال المصنف روح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحه القسم
الثاني في الطبيعيات اقول لما كانت الحكمة علما باحثا عن احوال الموجودات
الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم
الى ما هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض والى ما هو موجود بهما
كالاعمال الصادرة منا انقسمت لا محالة بانقسام متعلقها اعني الموجود
الى قسمين قسم يبحث فيه عن احوال القسم الاول من الموجود ويسمى حكمة
نظرية لتوقف حصوله على النظر وقسم يبحث فيه عن احوال القسم الثاني فيسمى
حكمة عملية لتعلقه بالعمل والحكمة النظرية ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما
يوجد في الخارج بلا مادة وهو العلم الاعلى الموسوم بالالهي لو كما لا يوجد
فيه الا معها او اما ان يمكن تجريده عن المادة في البحث وهو العلم الاوسط
الموسوم بالرياضي اولا وهو العلم الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية
ايضا ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص

كانهما ساقا مثلث ويذهبان الى غير النهاية لكنه لان البعد الواصل بين
الخطين يتزايد بحسب تزايد امتدادهما فلو امتدا الى غير النهاية لامكن
وجود بعد غير متناه بينهما مع كونه محصورا بين حاصرين وانه محال وعليه
منع ظاهر وهو ان اللازم من ذهاب الخطين الى غير النهاية عدم تناهي
تزايد البعد الواصل بينهما لا وجود بعد واحد غير متناه بينهما ولا تتضح
هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات
الاولى ان الخطين الممتدين عن مبدا واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما
ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لو اشتملا من مبدا
واحد مثل نقطة آ خطان غير متناهيين لامكن ان يفرض على الخطين نقطتين
متساويتي البعد عن نقطة آ كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط
ب ج لكان مساويا لكل واحد من خطي آب آج حتى يكون آب ج مثلثا متساوي
الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان يفرض عليهما نقطتين
اخريين متساويتي البعد عن نقطتي ب ج كنقطة د ه بحيث يكون
بعدهما عنهما كبعدي ب ج عن آ ويكون [illegible] كل من آد آه ذراعين وان
نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ويوصل
بينهما بخط و ز حتى يكون كل من اضلاع او ز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ى

الخطين

حتى لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط
د ه لكان كل ضلع من مثلث
اد ه ذراعين ح

ى ك ثم ل م ثم ن س و يصل بينها بخطوط ح د ثم ى ك ثم ل م ثم ن س

على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ح البعد الاصل

والذى بعده اعنى د ه البعد الاول و و ز البعد الثانى و ح ط البعد

الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على

البعد الذى قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعنى د ه مشتمل على البعد

الاصل اعنى ب ح وزياده ذراع والبعد الثانى اعنى و ز مشتمل على د ه

وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية

فكل بعد من الابعاد المفروضة

فوق البعد الاصل مشتمل على زيادة

فهنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية الى فوق البعد

الاصل الثالثة ان كل جملة من الزيادة الغير المتناهية فانها موجودة فى

بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق

تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد فى تلك الابعاد بعد هو آخر

الابعاد بعد فيلزم من هذا تناهى خطين على تقدير عدم تناهيهما واينه

مثلا الزيادتان الموجودتان فى البعد الاول والثانى موجودتان فى

البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثانى المشتمل على البعد

لكونه اصل الابعاد الباقية اذ هى مشتملة عليه وعلى زيادة عليه

وانما سميناه البعد الاول لاشتماله على زيادة ولا يكون البعد الاصل يكون لتسميته بالبعد الاول لاشتماله على زيادة بعد آخر

الاول فيشتمل عليها وعلى زيادة عليها بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول اذا امتد الخطان الخارجان من مبداء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه

وهي لو امتد الخطان الى غير نهاية لامكن وجود بعد غير متناه

محصورا بين الحاصرين فثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع المنع المكتوب بينهما

مع كونه محصورا بين حاصرين

وهو كون الصورة متناهية

واما بطلان القسم الاول من التالي فلان الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى لو كانت متناهية لاحاط بها اما حد واحد او حدود فان شابهت هيئات تناهي

الحد في هذا الموضع هو النهاية

الابعاد بها في الجهات كلها او حدود ان لم يشابه فتكون متشكلة اذ الشكل هو

اي الطول والعرض والعمق — الصورة

الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحد بالمقدار كما في الكرة او حدود

المضلع هو اسم للمثلث والمربع والمخمس وغيرها — المراد بالمقدار ههنا الجسم التعليمي

كما في المضلعات فذلك الشكل المعين الحاصل لها لابد له من مخصص فهنا اذ الباء

اي للصورة — الصورة — للتعدية

نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فاقتضاؤه نوعا منها دون ٥

هذا اشارة الى مذهب الحكماء وهم يقولون ان

غيره من غير مخصص يكون تخصيصا بلا مخصص فذلك المخصص اما نفس

موجب بالذات لا فاعل مختار

المقدار اذا كان مجردا عن العرض والعمق فهو الخط فقط وان كان طولا وعرضا فهو السطح فقط وان كان طولا وعرضا وعمقا فهو الجسم التعليمي والنقطة والخط والسطح لا وجود لها في الاعيان

نفس الجسمية واما لازم من لوازمها وعلى التقديرين باطلان والا لاشتركت

الاجسام كلها في الشكل لاشتراكها في الجسمية ولوازمها واما عارض

من عوارضها وهو ايضا باطل لان العارض يجوز زواله فلو كان

الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض من عوارضها لجاز زوال

الشكل لان جواز زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول وزوال

الشكل وتبدله انما يكون بالاتصال والانفصال والقابل لهما

ليس الا الهيولى فيكون الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى مقارنة

لها وانه محال فبطل كون الصورة الجسمية المجردة متناهية وهو

القسم الاول من التالي واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم و

هو تجرد الصورة فلا يوجد الصورة الجسمية الا مقارنة للهيولى

وهو المطلوب واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم ان زوال

الشكل وتبدله لا يكون الا بالاتصال والانفصال فان الشمعة

مثلا يتوارد عليها اشكال مختلفة من غير ان يتصل بها شيء من

خارج او ينفصل عنها شيء واجيب عنها بانا لا ندعي ان اللازم

هو الاتصال او الانفصال فقط بل ندعي ان اللازم اما

الاتصال او الانفصال او الانفعال والكل من لواحق المادة

علة معنى ان يكون لجميع الاجسام شكل واحد بالشخص وبل معناه ان يكون بمجموعها شكل واحد بالنوع وان تعدد افراده و... علم ان الاتصال من لوازم الجسمية فلا يتعدد الا بالانفصال ولذا قال والجزئية من لوازم المادة

ولقائل ان يقول ... العارض ...

اي وان لم يكن كلاهما باطلان

لوازم الجسم وفرعه الجزء وذكره من الهيولى والصورة

بالمساوي

الاعتراض ...

كالمثلث والمربع والمخمس وغيرها

اي لازم زوال الشكل وتبدله

قوله فقط من اسماء الافعال ...

الانفعال كون الشيء متاثرا عن الغير ...

ونواردا الاشكال المختلفة على الشمعة وان لم يكن بالاتصال او الانفصال

فهو بالانفعال فيلزم الخلف المذكور واعترض ثانيا بان الانفعال

من لواحق المادة فان هذه المقدمة لم تثبت بديهة ولم يقم عليها برهان فالاولى

ان يقال والحق ان تبدل الاشكال في الجسم لا يكون الا بالانفصال او الاتصال

لان تبدلها اما بانضمام شيء آخر من خارج الحجم للجسم او بانفصال بعض

اجزاء الجسم عنه او بانتقال بعض اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما في الشمعة

وانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت لا يخلو عن اتصال بعض ببعض

وانفصال بعضها عن بعض وهذا ظاهر عند الانصاف وبذلك المعاني

واما الزام الاستدراك بانه لو ثبت ان الانفعال من لواحق المادة لكفى ذكره

في الدليل وكان ذكر الاتصال والانفصال مستدركا لانهما ايضا من الانفعالات

فمن باب تعيين الطريق وهو ليس من داب المناظرة فلعل المعلل انما

اختار هذا الطريق للتنبيه على اقسام التبدل واثبات مقارنته

الهيولى على كل واحد من التقادير وان كان ذكر الانفعال كافيا في

اثبات المقارنة بطريق الاجمال على ما ذكره هذا القائل قال **فصل**

في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة **اقول** يريد ان يثبت في هذا الفصل تلازم

الهيولى ليتم اثبات التلازم بينهما وبيانها ان الهيولى لو تجردت عن

الصورة

عن الصورة لكانت اما ذات وضع او غير ذات وضع والمراد بالوضع ههنا
كون الشيء مشارا اليه بالاشارة الحسية والقسمان باطلان فيبطل كون
الهيولى مجردة عن الصورة اما بطلان القسم الاول فلانها لو كانت ذات
وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة والثاني باطل لان الجوهر
الذي له وضع لا يجوز ان يكون غير منقسم والا لكان جزءا لا يتجزى وقد ابطلناه
وكذلك الاول لانها لو انقسمت فاما ان ينقسم في جهة واحدة فيكون خطا
مستقلا اما انها خط فلان المنقسم في جهة واحدة خط واما انها مستقلة
فلانها جوهر او في جهتين فيكون سطحا مستقلا لمثل ما مر في الخط او في
ثلث جهات فيكون جسما والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلاستحالة
الخط المستقل اذ لو وجد خط مستقل وتوسط بين الخطين هما طرفا
سطحين فاما ان يحجبهما عن التلاقي فيكون ما به يلاقي احدهما غير ما به
يلاقي الاخر فيلزم انقسامه في العرض وانه محال او لا يحجبهما عنه فيلزم
التداخل وهو ايضا محال لان مجموع الخطين اعظم من احدهما بالضرورة
واما الثاني فلاستحالة السطح المستقل اذ لو وجد سطح مستقل وتوسط
بين سطحين هما طرفا جسمين فاما ان يحجبهما عن التلاقي او لا وكلاهما
باطلان لما مر في الخط واما الثالث فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة

وانما قال ههنا لان الوضع يطلق على معان احدها كون الشيء بحيث يمكن الاشارة الحسية اليه والثاني الحال التي تعرض للشيء بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض والثالث ما هو المقولة المشهورة وهي بسبب نسبة اجزائه الى الامور الخارجة والمراد ههنا الاول

السطح فلان المنقسم في جهتين سطح واما انها مستقلة فلانها جوهر

اي جسما منقسما الى ثلث جهات

اعلم ان معنى انعدام الخط في العرض وان عمل خطان من خط واحد ومعنى انقسامه في الطول ان يحصل قطعتان

من الهيولى والصورة وقد فرضناها مجردة هف واعلم ان السطح والخط
والنقطة اعراض غير مستقلة الوجود على مذهب الحكماء لانها نهايات والمراد
بالمقادير عندهم نهاية الخط وهو نهاية السطح وهو نهاية الجسم التعليمي واما
المتكلمون فقد اثبت طائفة منهم خطا وسطحا مستقلين حيث ذهبوا الى
ان الجواهر الفردة تتالف في الطول فيحصل منها الخط والخطوط تتالف في العرض
فيحصل السطح والسطوح تتالف في العمق فيحصل الجسم فالخط والسطح على
مذهب هولاء جوهران (المركبان) لا محالة لان المتالف من الجواهر لا يكون عرضا واما
النقطة المستقلة فان قالوا (اي طائفة من المتكلمين) بها فهي الجوهر الفرد لا غير اذ لا نفهم من النقطة (الفردة) المستقلة
الا ذو وضع غير منقسم وهو جوهر فرد وهذا بعينه هو مفهوم الجوهر الفرد
فالهيولى على تقدير كونها ذات وضع غير منقسمة لا تكون نقطة عرضية لانها
جوهر فيكون نقطة مستقلة وهي الجوهر الفرد بعينه فلا تغاير بين كونها نقطة
مستقلة وجوهرا فردا فسقط الاعتراض المبني على زعم تغايرهما مع جوابه واما
النظر الواقع في استحالة تداخل الخطوط فليس بشيء لان هذا الناظر معترف بان
مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط
بين الخطين العرضيين في احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما
والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض

اي الجزء الذي لا يتجزى

لان الجواب على تقدير ورود الاعتراض فاذا سقط الاعتراض سقط الجواب وهذا منع سقوط الجواب

صار متوسطاً هف وأما بطلان القسم الثاني فلأن الهيولى لو كانت غير

ذات وضع وصادفت ذات وضع باقتران الصورة فعند صيرورتها ذات

وضع اما ان تحصل في جميع الاحيان او لا تحصل في شيء منها او تحصل في بعضها

دون بعض والاقسام باسرها مستحيلة اما الاول لان فاستحالتها بديهية

واما الثالث فلان حصول الهيولى في كل واحد من الاحيان بخصوصها في واحد منها

دون غيره يكون ترجيحاً بلا مرجح وانه محال والصورة النوعية وان اقتضت

الاختصاص ببعض الاحياز لا يندفع بها الترجيح بلا مرجح لان الهيولى اذا حصلت

في بعض الاحياز فلا بد من ان يختص كل من اجزائها بجزء معين من اجزاء

ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي هذا التخصيص لان نسبتها الى

جميع الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها

يكون ترجيحاً بلا مرجح قطعاً واما النقض بانقلاب الجزء المائي الى الهواء و

بالعكس واختصاصها بعد الانقلاب الى جزء معين من اجزاء حيز الهواء و

الماء مع تساوي نسبة ذلك الجزء المنقلب الى جميع اجزاء الحيز المنتقل اليه

فغير وارد لان التساوي في صورة النقض ثم فان الجزء المنقلب من

الماء الى الهواء له قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنتقل اليه

وهو محاذاته اياه فهذا الوضع السابق له اعني المحاذاة المذكورة يقتضي له

يمكن على السوية لتساوي نسبتها الى
كل واحد منها ص

الوضع اللاحق وهو حصوله من تلك الاجزاء المتعينة وذلك الجزء المعين من الحيز المنتقل اليه فلا يلزم الترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى المجردة فانها قبل اقتران الصورة لا وضع لها سابق اصلا ليقتضي وضعا لاحقا لحصولها في بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح فلئن قيل المحال المذكور انما يلزم من فرض صيرورة الهيولى المجردة ذات وضع باقتران الصورة فلم لا يجوز ان تبقى الهيولى المجردة على تجردها ولا تصير ذات وضع باقتران الصورة فلا يلزم المح قلنا الكلام في هيولى الاجسام فانا بعد ما اثبتنا الهيولى في الاجسام كلها اتجه لنا ان ننظر فيها انها هل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة مجردة عنها ذات ثم صارت بعد ذلك ذات وضع باقتران الصورة فنظرنا فادانا النظر فيها الى الجزم بانها لم تكن مجردة لاستلزامه المح المذكور وحصل لنا ما هو المقصود من النظر واما الهيولى المستمرة على التجرد فلا تعلق لها بالبحث ولا وقع فيها النظر اصلا ولا بنا في وجودها ولا عدمها لانا نحن بصدد اثباته من استحالة تجرد هيولات الاجسام فلو وجدت هيولى مجردة لكانت من المفارقات وتسميتها هيولى تكون بمجرد اصطلاح قال فصل في اثبات الصورة النوعية اقول لما فرغ عن اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة شرع الآن في اثبات الصورة النوعية

الجسمية

[Margin notes:] في ع — الابهام — عن شبكة عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة صح — اصطلاح

عنه فقال لكل نوع من الاجسام صورة اخرى غير صورتها الجسمية بها صار
ذلك النوع ولهذا سميت صورة نوعية او منسوبة الى النوع بالتحصيل
لتحصله بها وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبداء للحركة والسكون الذاتيين
وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم
ان المقتضى لاختصاص انواع الاجسام باحيازها المعينة ليس امرا خارجا
من ذات الجسم بل هو امر حاصل فيه لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل
مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان
في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيزه المعين لما تحرك اليه بحسب ذاته و
هذا ظ جدا واذا تمهدت هذه المقدمة فنقول كل نوع من انواع الاجسام
يختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحصول في ذلك الحيز
فالمقتضي لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة
بين الاجسام كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول بط لاستلزامه اشتراك
جميع الاجسام في ذلك الحيز وكذا الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا و
اشتراك العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث
وهو المط وبهذا التقرير يندفع الاعتراض باحتمال كون المقتضي للاختصاص
فاعلا خارجا مع التمحلات الملتزمة وجوابه وهذا ظاهر عند التامل

نوعا ح
ذلك النوع
صار ح
لكل نوع
من الاجسام

اي الثالث
الصورة
النوعية

لان الهيولى لو كانت مخصصا
لكانت فاعلا وقد ثبت
انها قابل والشيء الواحد
لا يكون قابلا وفاعلا
عندهم لان الواحد
لا يصدر عنه
الا الواحد

التامل ح

بفاعل بالاختيار
ما شاء يخصص
كلا من الاجسام بحيز

اعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان الهيولى لا يوجد بدون الصورة الجسمية وهي لا يوجد بدون الصورة النوعية وكذا الصورة النوعية لا يوجد بدون الصورة الجسمية التي لا يوجد بدون الهيولى فالهيولى مع الصورتين متلازمة بحيث لا ينفك شي منها عن الآخرين **قال** هدايه **اقول** من عادة المص في هذا المختصر اذا اراد دفع وهم او ازالة اشتباه في مسئلة ان يعبر عن ذلك الدفع والازالة بالبداهة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلال فدفعه يكون هداية لا محالة فههنا لما اثبت التلازم بين الهيولى والصورة وقع الاشتباه في كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه ببيان الكيفية وسماها هداية على ما هو دابه **قال** اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة **اقول** يريد بيان كيفية التلازم بينهما ولنقدم ههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في المط وهو ان المتلازمين اما ان يكون احدهما علة فاعلية للآخر او لا بل يكونان معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما وعلى التقديرين يجب ان يكون العلة موجبة ليتحقق التلازم اذ لولاه لم يستلزم العلة المعلول ههنا اذا كانت العلة موجبة يثبت

حشم

بالهداية

اي تصفيته

يكون م

فلا يثبت التلازم خلاف م

اي لولا كون العلة موجبة م

اما ثبوت التلازم

بين التلازم جزما اما في القسم الاول فلاستلزام كل واحد من العلة
الموجبة والمعلول صاحبه واما في القسم الثاني فلان كل واحد من
المعلولين يستلزم العلة والعلة لايجابها يستلزم المعلول الاخر فكل
من المعلولين يستلزم الاخر ويتحقق التلازم اذا تقرر هذا فنقول
قد ثبت ان الهيولى والصورة متلازمتان فاما ان تكون الهيولى
علة للصورة او تكون الصورة علة للهيولى او تكونا معلولي علة
ثالثة منفصلة عنهما والاول بط اذ لو كانت الهيولى علة فاعلة
للصورة لتقدمت بالوجود عليها تقدما ذاتيا ضرورة تقدم وجود
العلة على وجود المعلول بالذات لكن الهيولى متاخرة الوجود عن
الصورة بحسب الذات لما تبين ان الهيولى مفتقرة في الوجود
الى الصورة فلا تكون الهيولى علة للصورة وبهذا التقرير يندفع الا
بان التقدم الذاتي اللازم للهيولى بسبب كونها علة للصورة لا
تستلزم تقدمها بالزمان على الصورة ليلزم انفكاكها عنها اذ قد علم
من التقرير المذكور ان الهيولى متاخرة عن الصورة تاخرا ذاتيا منافيا
لتقدمها الذاتي اللازم من العلية فيلزم بطلان عليتها قطعا نعم
هذا الاعتراض وارد على التقرير الذي ذكره هذا المعترض وهو ان

علة ثبوت التلازم

اذ المستلزم للمستلزم للشيء مستلزم لذلك الشيء

لا يستلزم انفكاكا

واعلم ان الكلام الا يصدق اذا كانت العلة مركبة واما اذا كانت بسيطة فلا لان الواحد لا يصدر منه الا الواحد فلا يكون للعلة الواحدة الا معلول واحد [illegible]

المراد بالموجبة ما توجب وجود المعلول

فيستلزم احد المعلولين الاخر فيثبت التلازم اي بين المعلولين

اعتراض وهو الذي ذكرته قبل الذات

الاعتراض الوارد والاعتراض هذا فان قلت لا نسلم ان الهيولى لا تكون موجودة بالفعل الا بوجود الصورة فان تقدم العلة على المعلول بالوجود انما هو بالذات لا بالزمان حتى يلزم انفكاك الهيولى من الصورة قلت لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يوجد [illegible] والتالي باطل لانه قد ثبت ان الصورة علة فاعلة لتشخص الهيولى

لا لازم انتفاء اللزوم

الهيولى لو كانت علة للصورة لتقدمت عليها بالوجود اذ العلة الفاعلة
متقدمة بالوجود على المعلول لكن الهيولى ليست بمتقدمة بالوجود
على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم انفكاكها عنها وهو محال لما ثبت
بينهما من التلازم اذ اللازم من العلة هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم
التقدم الزماني المستلزم للانفكاك فلا يلزم من العلية الانفكاك الخ
واما الشرطية المذكورة في الجواب وهو قوله لو كانت الهيولى علة للصورة
لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة فان اراد
بيانها ان الهيولى وتشخصها معا متقدمان على الصورة فالشرطية
ممنوعة اذ غاية ما لزم من دليله ان الهيولى على تقدير عليتها لا ينفك
عن التشخص ولا يلزم منه ان يكون للتشخص دخل في العلية فلا يلزم
تقدم التشخص وان اراد به ان المتقدم هو الهيولى لكنها لا ينفك
عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان التالي ممنوع اذ لا منافاة بين الهيولى ان تكون
متقدمة على الصورة بالعلية ويتأخر تشخص الهيولى عن الصورة
ايضا بالعلية ولو صح هذا الدليل لزم ان لا تكون الصورة علة
فاعلة لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل لكنه بقوله متصلا بهذا
الكلام وكذا الثاني لان الصورة لا يجب وجودها الا مع الشكل او بالشكل على

لشكل لانها ليست علة فاعلة للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل

على ما بيناه ولا علة قابلة لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم لوجوب وجودها

الفائض عن العلة المفارقة على الشكل فوجب وجودها مع الشكل ان لم

تتوقف عليه وبه ان توقف عليه فوجوب وجودها اما مع الشكل او بالشكل

والهيولى ليست متأخرة عن الشكل لما تبين ان الشكل انما يجب بها

فهي اما متقدمة على الشكل او معه فلو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت

عليها فيلزم ان تتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم او معه

متقدم لكن الصورة مع الشكل او به على ما مر آنفا هف هذا ما ذكره المص

والحق ان ذكر معية الهيولى للشكل مستدرك مع انها لا يطابق الواقع اما

عدم المطابقة فلان وجود الشكل عن العلة لما كان بمشاركة الهيولى تتقدمت

الهيولى عليه لا محالة فلا يكون معه واما الاستدراك فلانه يكفي ان يقال لو كانت

الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها وقد تبين ان الهيولى متقدمة على الشكل

فتتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم متقدم فيكون ذكر

المعية مستدركا لحصول المط بدونه ولما بطل القسمان الاولان تعين

الثالث وهو ان الهيولى والصورة معلولتان لعلة ثالثة منفصلة عنهما

فصدورهما عن العلة المنفصلة لا يجوز ان يكون بحيث يستغني كل منهما عن الاخرى

اما اولا فلانه يقتضي امتناع انفكاك الجسم منهما ضرورة امتناع انفكاك الماهية
المتقومة عن اجزاء للارتباط بينها اصلا واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى
تفتقر في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة وان الصورة يلزمها
الشكل المفتقر الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في البقاء لان
الهيولى لا توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة المنفصلة المفيضة موجدا
للبدل مُبقية للهيولى بذلك البدل وافتقار الصورة الى الهيولى في التشكل
وذلك ظ واعترض على هذا بان افتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى
يوجب تقدم الهيولى على الصورة وهو مناف لما تقرر عندهم من ان
الصورة شريكة لعلة الهيولى وعليه منع ظ وهو ان اللازم ههنا ليس
تقدم الهيولى على ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا ينافي القاعدة
المقررة عندهم واما الجواب الذي ذكره المعترض فحاصله ان شريكة العلة
هي الصورة المطلقة والمفتقرة الى الهيولى في التشكل هي الصورة المتشخصة
المتأخرة عن التشكل وهو قريب مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع كون الافتقار
بينهما على الوجه المذكور دون عكسه فغير موجه بعد قيام الدليل عليه واما
الجواب عنه بان القول بافتقار الصورة في بقائها الى الهيولى الى الصورة
التشكل يودي الى القول بعرضية الصورة وبان القول بافتقار الهيولى الى

لان الصورة الفاسدة ان لم يعقبها بدل لكن صورة اخرى انعدمت الهيولى

لان الشكل لا يوجد بدون الهيولى واذا حصل الشكل حصل الهيولى واذا كانت الصورة مستلزما للشكل كانت ...

لان قيام الدليل على احتياج الهيولى الى الصورة في البقاء واحتياج الصورة الى الهيولى في التشكل

ا: جواب المعترض على الاعتراض وهو قوله لان المحل المحتاج الى الحال في البقاء هو الموضوع للصورة ... فاذا كانت الصورة مفتقرة الى الهيولى في البقاء لزم ان يكون الهيولى عرضا ٥

الى الصورة في الشكل يؤدي الى الدور لثبوت افتقار الصورة الى الهيولى في

الشكل فالكل لم يسوى لزوم الدور فانه مدفوع لانا قد قلنا ان هذا القائل فان كون

الشيء علة قابلة لعرض قائم بشيء آخر غير معقول بل بان اللازم مما فرضناه هو افتقار

تشكل كل منهما الى ذات الاخرى فظهر انه ليس بدور **قال فصل** في المكان الخ

اقول لما فرغ من تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم

اراد ان يشرع فيما هو المقصد في هذا الفن اعني البحث عن الامور العامة للاجسام

الطبيعية فبدأ بما هو الاشهر منها وهو المكان فيحقق اولاً ماهيته في هذا الفصل

ويثبت انيته بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولاً

كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول انا نفهم العقلاء

على ان الجسم لم يشئ من شانه ان ينسب اليه الجسم بكلمة في وان يكون ظرفا للجسم

وان يقع منفصلا في جوابا للسوال عن الجسم باين هو كما نقال اين الماء فيجاب

عنه بانه في داخل الكوز واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها

بالمكان واشتراكها بينه وبين سائر ما يقع فيه الحركة من المقولات جدير بان نسقط

ههنا عن درجة الاعتبار اسقاطا يندفع به الاعتراض الوارد عليها مع التعسف

الملزوم في جوابه فان نسبة المكونة لذلك الشيء خاصة لازمة شاملة لافراده تعين

بها عنده وصلح بذلك لان يقع لهم نزاع في تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه.

ذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين الفاضلين ابي نصر وابي علي ومن تبعهم تابعهم
الى ان ذلك الشيء هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي فالسطح الباطن من الجسم الحاوي هو الشيء الذي ينسب اليه المحوي بكليته في كما
يقال كوز الماء في مقعر فلك القمر وذهب آخرون الى ان ذلك الشيء هو الخلاء ثم
افترق هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم افلاطون تزعم ان الخلاء الذي
ينسب اليه الجسم بفي بعد موجود في الخارج مجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه
الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور وفرقة تزعم انه لا شيء محض وهم المتكلمون
القائلون بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم في المقدار والتناهي
مشغولا بذلك الجسم بحيث لو لم يشغله لكان خلاء ومعنى الفراغ الموهوم
الفضاء الذي يثبته الوهم ويدركه من الجسم المحيط بجسم آخر كالفضاء
المشغول بالماء او الهواء في داخل الكوز فهذا الفراغ الموهوم هو الشيء الذي
من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون ظرفا له عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه حصول
حيزا للجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم
هو الفراغ الموهوم مع قيد ان لا يشغله شاغل من الاجسام فيكون لا شيئا
محضا بالضرورة لان الفراغ الموهوم ليس بموجود في الخارج بل هو امر موهوم
عندهم اذ لو وجد لكان بعدا مفطورا وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم

استاد ارسطو

الثلثة

متوهما

كالكوز مثلا

الشيء الذي من شانه ان يحصل آه

جسم مما كان لاشيئا محضا بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الحيز لان الخلاء
هو الفراغ الموهوم مع اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والحيز هو الفراغ الموهوم
من غير ان يعتبر معه حصول الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عدم
الحصول فظ والا لكان هو الخلاء بعينه من غير فرق واما انه لا يعتبر فيه الحصول
او حصول الجسم
فلانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه بالفعل يلزم ان لا يكون حيزا طبيعيا
اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك فعند عدم الحصول لا يكون الفراغ حيزا فتنقطع
نسبة الحيزية بينه وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبعه الحصول فيه اذ طلب
الحصول فيه بالطبع تلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين واقع
في امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى امتناعه لامتناع كل من الفراغ
الموهوم والقيد السلبي اما الفراغ الموهوم فلانه على تقدير الوجود هو البعد
وهو ان لا يشغله شاغل من الاجسام
المفطور بعينه وهو ممتنع واما القيد السلبي فلانه يقتضي ان لا يكون ما جعلوه
فراغا موهوما لا شيئا محضا وهو ايضا ممتنع على ما يأتي بيانهما عن قريب
والمتكلمون ذاهبون الى الامكان بناء على انهم قائلون بامكان الفراغ الموهوم
وان لم يحكموا بوجوده هربا عن تداخل الابعاد وبامكان القيد السلبي ايضا
فانهم يجوزون وجود جسمين غير متلاقيين لا يوجد بينهما جسم ثالث تلاقيهما
لا يكون ما بينهما لا شيئا محضا واذ قد عرفت هذا التحرير فنقول لما كان المذهب

الاول هو المختار عند المصراد ان يثبته في هذا الفصل فنقال المكان اما بمعنى

للخلاء او السطح الباطن المذكور والاول بط فتعين الثاني اما الحصر فبشهادة

الاستقراء حيث لا يتصور شي سويها لبعجدلم للخاصة المذكورة للمكان واما بطلان

الاول فلان المكان موجود ولا شي من الخلاء بموجود فلا شي من المكان بخلاء اما

الصغرى فلان المكان مشار اليه بهذا او ذاك بحسب الخارج وكلما هذا شانه فهو موجود

واما الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى اللاشي المحض الذي هو الفضاء المفروض فراغه

عن شغل الجسم اياه كما ذهب اليه المتكلمون او بمعنى البعد المجرد عن المادة على ما ذهب اليه

افلاطون واياما كان فهو ممتنع ولا شي من الممتنع بموجود اما امتناع الخلاء بمعنى اللاشي

المحض فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم ماخوذا مع صفة كونه

لاشيا محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما زعموه فضاء موهوما قابل للزيادة والنقصان

فان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين المدينتين والقابل للزيادة والنقصان

يمتنع ان يكون لاشيا محضا فيمتنع صفة كونه لاشيا محضا وامتناع الصفة يوجب

امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى اللاشي المحض واما امتناع الخلاء

بمعنى البعد المفطور فلان البعد لو وجد مجردا عن المادة لكان بذاته غنيا عن المادة

فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان الغني بذاته عن شي يمتنع حلوله فيه لكن البعد

حال في المادة كالبعد الجسماني وهذا انما يتم ان لو ثبت كون البعد ما هنا نوعا منه

ای النسخة المذكورة وهي ...

ای المتكلمون

ای البعد المجرد عن المادة والبعد المقارن هاهنا نوعا ای متحدة بالحقيقة

ای الدليل يعود فان البعد لو بعد مجردا عن المادة

قيل البعد الجسماني لا نغاير مطلق البعد الا بالانضمام الى الجسمية العارضة للشي فلا يكون بينهما مغايرة الا بالامر الخارجي ١١٥

واذا لم يثبت لم يثبت امتناع الخلاء

نوعيته ولم يثبت بعد قال وفصل في الحيز اول كل نوع من انواع الجسم
الطبيعي عنصرا كان او فلكا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر يكون في حيز
لا محالة حصوله في ذلك الحيز اما ان يكون لطبعه او لقاسر والثاني منتف لفرض
عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا له اذ لا نعني بالحيز الطبيعي
الا ما يقتضي الجسم لطبعه الحصول فيه هذا في البسائط واما في المركب فحكمه
في الحيز حكم البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل الحقيقي وههنا تفصل لا
يحتمل بيانه كلام هذا المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان
اذ لو وجد لجسم من الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في
احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظ واما الثاني فلانه في تلك
الحالة اما ان يطلب الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الذي
حصل فيه اولا طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه
والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن هو حيزا طبيعيا
لان غير المط طبعا لا يكون طبيعيا واما الثالث فلانه ح اما ان لا يكون على سمت
الحيزين او يكون عليه وح اما ان يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين
يلزم ميله طبعا الى الجهتين وهو مح وعلى الثالث يميل الى جهتهما طبعا فاذا وصل الى
اقربهما عاد الى القسم الثاني وقد تبين بطلانه واذا بطل اقسام الثاني باسرها

كالانسان مثلا فانه مركب من العناصر الاربعة والغالب فيه التراب فحكمه حكم التراب ...

الجسم الواحد في حالة واحدة لا يكون في مكانين ...

وهذا التقسيم على ثلثة اقسام مختلفة الاول ان لا يكون الجسم على سمت الحيزين مثل هذا والثاني ان يكون على السمت متوسطا بينهما مثل هذا والثالث ان يكون على السمت واقعا على جهة مثل هذا

بطل الخلاء ويثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم حيزان طبيعيان وهو المط واعلم
ان المكان والحيز في اصطلاح الحكماء لفظان مترادفان فانهما يستعملونهما في معنى واحد
وهو السطح الباطن المذكور وظاهر قول المص فصل في المكان وفصل في الحيز مشعر
بتغايرهما معنى لكن اقتصاره على بيان ماهية المكان في الفصل الاول ومسارعته
الى الاحكام في الفصل الثاني من غير التفات الى تصوير ماهية الحيز يدل على انه جرى
على اصطلاح الحكماء في ترادف اللفظين ووضع الفصل الاول لتصوير ماهية
المكان والفصل الثاني لبيان الاحكام وايراد لفظي المكان والحيز في الفصلين للتنبيه
(او جمهور الحكماء غير افلاطون)
على ترادفهما فان حمل كلامه على اول الاحتمالين فمراده بالحيز اما الفراغ الموهوم
واما معنى آخر لم يبينه باصطلاح جديد احدثه وعلى الاول يلزم ذهابه
الى ما ابطله من مذهب المتكلم وعلى الثاني يلزم كونه تاركا ما اوجب عليه من
بيان اصطلاحه على انه مناف للاستقراء المذكور وتفسيره بما له الوضع لذاته
والحاصل فيه بسببه لا يفيد لانه تفسير لمذهبه الخاص بمحل النزاع اذ للحكيم ان يقول
ما له الوضع لذاته والحاصل فيه بسببه هو السطح الباطن لا غير وللمتكلم ان
يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على ثاني الاحتمالين يلزم بطلان
كلية الحكم الاول المذكور في هذا الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز طبيعي
لخروج المحدد عنه اللهم الا ان يقال ان المحدد مستثنى عن هذا الحكم والسكوت

والسكوت عن الاستثناء للشيخ

وبالجملة كلام المصنف هاهنا

لا يخ عن الاضطراب قال فصل في الشكل ح اول قد مر فيما سبق ان

الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة الحد الواحد به كالشكل الكروي

الحاصل للكرة بواسطة احاطة السطح الواحد المستدير بها او الحدود كالاشكال الحاصلة

للاجسام المضلعة بسبب احاطة اضلاعها بها ولما كان الشكل من الاحوال

التي تعم الاجسام الطبيعية عنصرية وفلكية كلها ذكره هاهنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم

متناه وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي ينتج كل جسم فله شكل طبيعي

اما المقدمة الاولى وهي قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على تناهي

الابعاد واما الثانية وهي قولنا كل متناه متشكل فلان كل متناه لا بد ان يحصل

له عند تناهيه نهاية واحدة او نهايات كثيرة تحيط به ويحصل له بسبب تلك

الاحاطة هيئة وهي الشكل فيكون متشكلا لا محالة واما الثالثة وهي ان كل

متشكل فله شكل طبيعي فلان كل متشكل فله شكل طبيعي عند تجرده عن القواسر الثلثة

بما ذكرنا من البيان آنفا فذلك الشكل اما ان يحصل له من طبعه او من القواسر

والثاني منتف بالفرض فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني بالطبيعي

الا ما يحصل للجسم من طبعه فثبت ان كل جسم له شكل طبيعي وهو المط

قال فصل

هذا القياس المركب مفصول النتائج لان نتيجة القياس الاول الكبرى ... كل جسم متناه وكل متناه متشكل فكل جسم متشكل فنضم هذه النتيجة صغرى ونضم اليها الكبرى فيحصل ... كل جسم متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي ... فله شكل طبيعي وهو نتيجة القياس الاول ... الجميع قياس مركب من مقدمات ... متناه وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي

الفصل ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى

وشكل الماء كري وكذلك شكل الهواء وذلك انما يكون عند انتفاء القواسر واما مع القواسر فقد يكونان على غير كري كالماء والهواء الحاصلين في ظروف غير كري كحلول الماء في الكوز والهواء في ... بالنوع مثلا فان كل واحد منهما لا يكون كريا ...

ت عن الاستتار للشهرة وبالجملة كلام المص ههنا بانح عن الاضطراب قال

فصل في الحركة والسكون الى اقول لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي وهي مع السكون متقابلان تقابل عدم وملكة اراد البحث عنها في هذا الفصل فعرفها اولاً لتوقف البحث عنها على تصور ماهيتها وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم في التعريف لان الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وبيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه هو الوجود والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا بالفعل وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذي لبوله كمال متوقع كالمبادي عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها من حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة او على التدريج فالاول هو الكون كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة والثاني هو الحركة فتبين ان ماهية الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهذا التعريف للمتقدمين من الحكماء واعترض عليه المعلم الاول وهو ارسطاطاليس بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموقوفة

على معرفة الحركة ضرورة ان التدريج معرّف بالحصول في الزمان الذي معرّف بانه

وهو الامام شرح طوالع

مقدار الحركة فتعريف الحركة بالتدريج يكون دوريا واجاب عنه بعض المتاخرين بمنع توقف

معرفة التدريج على معرفة الزمان وسنده ان التدريج بديهي التصور او انه معرف بالحصول

[illegible] والسكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس

من شانه الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون سكونا هذا

كالباري تع والعقول العشرة

الموجود لا يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك فانه يتحرك لشيء غير الجسمية

اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا دائما لاشتراك الاجسام

كلها في ذوام الجسمية وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم ثم ان الحركة باعتبار

ما هي فيه ينقسم الى اربعة اقسام حركة في الكم وهي حركة الجسم من كمية الى اخرى

كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم في الاقطار الثلثة

جمع قطر وهو الجانب — متعلق بازدياد

على تناسب يقتضيه طبيعة ذلك الجسم بتخلل اجزاء متصلة من خارج في

الاجزاء الاصلية واما الذبول فهو انتقاص مقدار الجسم في الاقطار على التناسب

بانحلال بعض اجزائه الحاصلة فالنمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار ازيد

والذبول بالعكس وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركته من

اي حركة الجسم من مقدار الى مقدار انقص

برودته الاصلية الى السخونة بملاقات المسخن مع بقاء صورته النوعية

وتبرده عوده الى البرودة كذلك وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين

قوله ... فلاصح

اي من شيء خارج كالغذاء مثلا

اي بملاقات البرودة مع بقاء الصورة النوعية من الاجزاء على سبيل التدريج

ن وهي حركة الجسم من مكان الى آخر وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة
المستديرة المتنقل بها الجسم من وضع الى وضع آخر فان المتحرك على الاستدارة
انما يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه ملازمًا لمكانه غير خارج عنه قطعا وباعتبار
العروض ينقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما ان يكون عروضها
له لذاته لا بواسطة عروضها لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له هو
عروضها بالحقيقة لشيء آخر كحركة جالس السفينة بحركتها والاولى الذاتية
والثانية العرضية و[الـ] لذاتية تنقسم باعتبار المبدأ الى ثلثة اقسام لان المبدأ
(اي تحرك المبدأ ونانث القسم باعتبار العلة)
المحرك للجسم ان كان تحريكها له بسبب ميل مستفاد من خارج فالحركة قسرية
كحركة الحجر المرمي الى فوق والا فان كان تحريكها مع شعور وارادة فهي ارادية
(اي وان لم تكن مع شعور وارادة)
كالحركة الصادرة من الحيوان بارادته والا فهي طبيعية كحركة الحجر بطبعه الى
السفل

فصل في الزمان

اي اول في هذا الفصل ثلثة مطالب الاول
التنبيه على انية الزمان الثاني تحقيق ماهيته الثالث بيان سرمديته
اما الاول فهو انا نفرض حركتين متفقتين في الاخذ والترك احديهما
سريعة والاخرى بطيئة ففي هذا الفرض نجد الحركة السريعة تقطع مسافة
اطول من المسافة التي تقطعها الحركة البطيئة فلا شك ان بين اخذ
السريعة وتركها امكان قطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة و

فان قلت لم ذكر مع الانية التنبيه ومع السرمدية البيان ولم يذكر مع تحقيق الماهية شيئا قلت لان انية الزمان اي وجوده بديهية فتحتاج الى تنبيه لا الى بيان والسرمدية كسبية تحتاج الى بيان وتحقيق الماهية لا يحتاج الى شيء اذ الحد لا يثبت بالبرهان ولم يحتج الى تنبيه

قطع المسافة التي هي اقصر بالبطوء المعين يعني انا نذكر بالضرورة ان بينهما امرًا
موجودا يسع قطع المسافة الاولى بالسرعة المعينة ويسع قطع المسافة الثانية
بالبطوء المعين فان قيل فرض الحركتين في هذه الصورة اما لمجرد توضيح
اينية هذا الامكان او لبيان انه قابل للزيادة والنقصان مع اينيته او لامر
آخر والاول يستلزم استدراك فرض الحركتين اذ يكفي فيه فرض حركة واحدة
بان يقال اذا وقعت حركة في مسافة كان بين اخذها وتركها امكان قطع
تلك المسافة وهذا ظاهر جدا والثاني انما يتم ان لو كان في الفرض المذكور امكانان
مختلفان بالزيادة والنقصان احدهما بين اخذ السريعة وتركها والآخر
بين اخذ البطيئة وتركها وليس كذلك اذ فرض اتفاق الحركتين في الاخذ والترك
ينافي اختلاف الامكانين والثالث غير بين فلابد من بيانه لنتكلم عليه قلنا
المقصود من هذا الفرض هو بيان الاينية وفرض الحركتين لرفع وهم يرد على تقدير
الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة وذكرنا بين
اخذها وتركها امكانا ما شيئا يسع قطع تلك المسافة لم يبعد ان يتوهم
متوهم ان ذلك الحركة نفسها لا امر آخر وبفرض الحركتين يندفع هذا الوهم لانا
اذا فرضنا حركتين على الوجه المذكور فظاهر ان بين اخذ السريعة منهما وتركها
امرا موجودا يسع قطع المسافتين المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة

اي كون المتحركين متفقتين في الاخذ والترك احدهما سريعة والاخرى بطيئة الخ

العصرة بالبطوء المعتبين وذلك الامر مغاير لكل من الحركتين اذ ليس شيء منهما
بحيث يسع قطع المسافتين فوضع ان بين اخذ السريعة وتركها امكانا مغايرا للحركة
يسع قطع المسافتين بالسرعة والبطوء المعتبين وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان فان في الوجود حركات كثيرة متخالفة في الاخذ والترك او فيهما جميعا
والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها لابد ان تكون متخالفة بالزيادة
والنقصان [illegible] الوجود لان اخذ امكان وقطع
وغير ثابت لكن مجتمع الاجزاء في الوجود لان اجزاء امكان قطع المسافة هي امكانات
اجزاء قطع المسافة وامكانات اجزاء قطع المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة
لان اجزاء قطع المسافة هي قطوع اجزاء المسافة وامكانات قطوع اجزاء المسافة
غير مجتمعة في الوجود لانها منطابقة مع قطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة
فان قطع النصف الاول من المسافة مثلا لا يجامع قطع النصف الاخير ضرورة
ان المتحرك ما لم يفرغ عن قطع النصف الاول من المسافة لا يأخذ في قطع
النصف الاخير منها وهو ظ فثبت ان في الوجود امكانا متقدرا غير ثابت ولا
نعني بالزمان الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو المط واما الثاني فهو
ان الزمان هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون مقدار الجسم

ارفي الخارج

يعني ان اجزاء الزمان الذي يسع قطع المسافة ... الزمانات التي يسع فيها ... قطوع اجزاء المسافة ... وهي غير مجتمعة في الوجود ... تلك قطوع الاجزاء

اي ذو مقدار من الربع والنصف وغيرهما

وهو تحقيق ماهية الزمان

اي حركة فلك الافلاك

اي قابل للزيادة والنقصان

اي يعرضها فانا بالجسم

او لهيئة من هيئة ولا يجوز ان يكون مقدارا للجسم او لهيئة القارة لان
الزمان غير قار على ما بيناه فلو كان مقدارا للجسم او لهيئة القارة لزم ان
يكون غير القار مقدارا للقار وهو مح لاستلزامه وجود الشيء بدون مقداره
وهو الزمان
اللازم فان مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار وانه مح واذا ثبت انه ليس
مقدار الجسم ولا الهيئة القارة تعين انه مقدار لصفة الغير القارة والصفة الغير
القارة للجسم ليس الا الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان الزمان
لو لم يكن سرمديا لزم ان يكون له بداية ونهاية وهما محالان اما الاول فلان الزمان
لو كان له بداية لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية
اذ عدم الشيء لا يوجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا تكون الا بالزمان
فيكون عدم الزمان قبله بالزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان وهو مح واما
الثاني فلانه لو كان له نهاية لزم ان يكون عدمه بعده بعدية لا توجد مع القبلية
وهو مح بمثل ما مر من البيان واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو عدم
سرمدية الزمان فثبت سرمديته وهو المط وليس لقائل ان يقول القبلية
الزمانية التي لا توجد مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة اليه لا يستلزم
ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان قبل البعض الآخر قلنا لا توجد
مع البعدية ومع هذا لا يستلزم ان يكون للزمان زمان لانا نقول القبلية

اي على وجوده

اي بعد وجوده

القبلية والبعدية اللتان لا يجتمعان اما ان يكونا بالذات لاجزاء الزمان
واما كونهما لغيرها فانما هو بواسطة وقوعها فيها في الزمان وعدمه ان اتصفا
بمثل هذه القبلية والبعدية فهذا الاتصاف اما ان يكون لانهما من
اجزاء الزمان او لانهما واقعان فيها والاول تح والثاني يلزم ان يكون الشيء
وعدمه جزئين له وهو بين الاستحالة فتعين الثاني وح اما ان يكون
الزمان الثاني عين الزمان الاول وهذا ايضا ح لاستلزامه كونا جزء
الشيء ظرفا له ولعدمه واستحالته ظاهرة او غيره فيلزم ان يكون الزمان وعدمه
واقعين في زمان آخر مغاير للاول فيلزم ان يكون للزمان زمان فيندفع
المنع المذكور ويتم الدليل سالما عنه قال الفن الثاني في الفلكيات
وفيه فصول اي اولى لما فرغ عن مباحث الفن الاول شرع الآن في مباحث
الفن الثاني الذي رتبه في الفلكيات وكسره على فصول فصل في اثبات استدارة
الفلك ولنقدم على اثبات المطلوب ما ينتفع به فيه وهو ان الابعاد التي
تعتبر في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة على الزوايا القوائم ثلثة
لا غير ولكل منها طرفان فهذه الاطراف الستة للابعاد الثلثة هي الجهات
الست التي يقع اشارات الجمهور اليها مثلا الابعاد المعتبرة في بدن الانسان
ثلثة احدها البعد الواصل بين راسه وقدميه وهو الطول فيه وثانيها

القوائم الا ان ورد بالانسان

معاني البعدية الاسامي والزمانية الاولى ولا الثانية بل الزوايا ... القوائم ...

عم ماذا عم الاسر

عماب كنقدم الان على الان فان تعلق على الاتي بواسطة وقوعه في الزمان

الذي اورده على من استدل على ازلية الزمان بقوله ولقائل ان ... بقوله وفيه البحث الذكور

الفن الرابع

الاستدارة عبارة عن كون الشيء ... ذا ... مستديرا

الهيات هي الابعاد الثلثة

او طواه وجعله مشتملا عليها مستغرقا ...

العرض هي الطول و العمق و

لها المقاطعة

ابعاد سواء كان من الامتدادات المتقاطعة ... على زوايا قائمة او لا فلا ينحصر في الستة ... يتبدلان اصلا

لا يتعلق اليه ولا يبدو ... عليهان ... الامنية

ان على تقدير الزوايا القائمة

اعلم انه كون ابعاد الانسان ثلثة انما هو بالقياس لا لاحظ واحد واما بحسب امكان فرضها فالامتدادات غير متناهية

والزوايا القائمة ... للاجسام ... الاولى ... طوالع

الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو العمق فما يلى راسه من نهايتى امتداده الطولى حال كونه على الوضع الطبيعي فوق وما يلى قدميه منهما فى تلك الحالة تحت وما يلى اقوى الجانبين من نهايتى امتداده العرضى يمين وما يلى الاضعف منهما يسار وما يلى البطن من نهايتى الامتداد العمقى قدام وما يلى الظهر منهما خلف اثنتان من هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت حقيقيتان لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار اضافتهما الى شئ خارج عنهما ولهذا لا تتبدلان اصلا فان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة الى قامة الانسان حالتى الانتصاب والانتكاس واحد لا يتبدلان اصلا فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما يلى راس الانسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلى قدميه بل الوضع الطبيعي للانسان هو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان على الوضع الطبيعي لا ان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الاربع الباقية فليست بحقيقية فان كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة بل باعتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان كلا منها عند التحقيق جهة فوق او تحت اعتبرت معها اضافة الى شئ تارة فصارت بها جهة والى مقابل ذلك الشئ اخرى فصارت بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا تتبدل تلك الاضافات فان

يتبدل

او بدن الانسان

بالنسبة الى المحيط

كالقدام واليمين

بالنسبة الى المركز

كاليسار والخلف

فلم يرد هذا التحقيق اذ الفوق والتحت جهتان حقيقيتان فالفوق هو الحد الذى يقرب من المحيط والتحت هو الحد الذى يقرب من المركز

فان اليمين مثلا [illegible] بالحقيقية جهة فوقاً وتحتاً عتبر معها كونها واقعاً

فيما يلي اقوى جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت يميناً وكذلك اليسار انما

هو جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعاً فيما يلي اضعف الجانبين وبها

صارت يساراً ولهذا ينقلب اليمين يساراً وبالعكس بانقلاب الاضافتين

واذ فُرغ من هذه المقدمات فحرِيٌّ بنا الان ان نرجع الى اثبات المطلوب ونقول

كلما كان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين اعني الفوق والتحت موجودة

ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة اي في الامتداد الذي تأخذ وتقع

فيه الحركات المستقيمة كان الفلك مستديراً لكن المقدم حق فالتالي مثله اما

انها موجودة ذات وضع فلانها لو لم يكن موجودة ذات وضع لامتنعت

الاشارة وتوجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها لانها لو لم يكن موجودة ذات

وضع لكانت اما معدومة او موجودة لا وضع لها واياً ما كان يمتنع الا

شارة والتوجه اليها اذ الاشارة الى المعدوم والموجود الذي لا وضع له مستحيلة

وكذا توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها مستحيل ايضاً فان المتحرك انما يتحرك

الى الشيء ليحصل فيه وحصول المتحرك فيهما محال لكن الاشارة الى الجهات الحقيقية

ليست بممتنعة لوقوعها فانا فان الناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك

اليها ليس بممتنع فان الاجسام العنصرية بعضها يتحرك الى جهة الفوق و

وذلك لان الحصول لا يكون الا في المكان واللامكان للمعدوم والموجود الذي لا وضع له

وبعضها بتحرك الى الجهة السفل فثبت ان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين موجودة

ذات وضع واما انها غير منقسمة فى امتداد ماخذ الحركة فلانها لو انقسمت فتبه

ملاقى تم ان يكون لها جزآن فاذا وصل المتحرك الى اقربهما فاما ان يسكن او يستمر

على حركته فان سكن لزم ان يكون المقصد هو الجزء الاقرب ولا يكون للابعد

دخل فيه اصلا اذ لا يراد بالمقصد الا ما ينتهى اليه الحركة بوصول المتحرك اليه

وان استمر على الحركة تحركه فى هذه الحالة اما الى المقصد واما عنه فان كان اليه

لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لان الجهة هى المقصد الذى ينتهى اليه الحركة لا غير

وان كان عنه لم يكن الابعد منها لكن المفروض انهما جزآن لها هف فثبت

انها غير منقسمة وقد تم حجة المقدم واما الملازمة فلانه ثبت ان كل واحدة

من الجهتين موجودة ذات وضع فهى اما جسم او جسمانية لكنها ليست بجسم لعدم

قبولها الانقسام فى ماخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام فيه و

فى سائر الامتدادات فهى اذن موجودة جسمانية متعلقة بمحل متعينة الوضع

فى ذلك المحل فتعين وضعها اما ان يكون فى خلاء وهو محال لاستحالة الخلاء و

تعين وضع الموجود فى المتخيل مستحيل واما ان يكون فى ملاء متشابه اى

فى داخل ثخن جسم واحد وهذا ايضا محال لاستلزامه عدم اختلاف

الجهتين بالطبع ضرورة تشابه حدود الملاء المتشابه لكنهما مختلفان بالطبع لان

النخ للفقول لابن سلطحين

لان الجسم المستقيم الحركة يطلب احدهما ويترك الاخرى وهذا دليل على اختلافهما

بالطبع فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما لزم ان لو كان تحددهما في ملاء متشابه

واحد وهو غير لازم لجواز تحددهما بملائين مختلفين قلنا تحددهما اما ان

يكون في ملاء واحد متشابه او في ملائين مختلفين والاول يستلزم عدم تعينهما

لان كل واحدة منهما يتحدد في ملاء واحد لكن الحدود المفروضة في الملاء

الواحد متشابهة وتعين شيء من تلك الحدود لان يكون جهتهما دون سائر

الحدود مع تشابهها ترجيح بلا مرجح فلا يتعين شيء من تلك الحدود لكونها تلك

الجهة فتبقى الجهتان غير متعينين لكنهما متعينتان هف واذ قد ثبت ان الجهتين

المتعينين جسمانيان وتعين وضعهما ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه فتعين

وضعهما انما يكون في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه متصلة به فالملاء

الذي يتحدد به الجهتان لا بد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا واكثر

من واحد فان كان جسما واحدا يجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لم يتحدد

به الاجهة القرب منه وهي جهة الفوق ولا يتحدد به جهة البعد عنه وهي جهة

السفل لانها غاية البعد عن المحدد اذ لو لم يكن غاية البعد عنه بل كانت حدا

اخر من البعد لزم تبدلها وصيرورتها فوقا بالنسبة الى حد ابعد منه لان الحد

الابعد بالنسبة الى الذي فرضناه جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او جهة

Marginal notes:

اذ لو لم يكونا مختلفين بالطبع لم يكن احدهما مطلوبة والاخرى متروكة

اي تعينهما بملائين

اختلاف الجهتين كما ذكرنا والثاني يستلزم عدم صح

وله والاول يستلزم عدم الاختلاف بل عدم التعين ايضا مع وروده ان الحدود المفروضة في الملاء المتشابه الكرة الخيفي والنار يستلزم عدم تعينهما بل عدم اختلافهما بطهور ذلك في ابطال كون المحدد جسمين ٥ ٢٢

اي جهتا كونهما في ملائين

كالماء والارض مثلا

مثلا اي حركه

اي بسبب الملاء

في طرف الامتداد بالنسبة اليه طرف في بالنسبة الى الحركة والاشارة جهة رسم معاصد

وامتداد حيث ينتهي اليه في جميع الجوانب بسطح واحد او بسطوح متساوية اذ لو لم يكن كل السطوح متساوية لكان بعضه ملسعهم

اي بعين

اذ لو لم يكن كريا لم يكون الملاء متشابها بكذا

وهي محدب الفلك الاطلس والمحدب ظاهر الجسم من فوق والمقعر من اسفل ٥

فلم يتحدد الا جهة القرب عن الفوق

اي الجسم الغير الكروي

السفل وهو غاية البعد عن المحدد ومركز الطرف واما سمت جهة السفل غاية البعد وجهة الفوق غاية القرب لا بجهة الفوق عبارة عن سطح الجسم من الفلك الاعظم وجهة السفل عبارة عن سطح الكرة والاشد ان سطح الجسم اقرب الى الجسم من مركزه ٥ م

الحدم

زاوية ضلع

سفل والاول بح لان جهة الفوق هو جهة القرب عن المحدد فتعين ان يكون جهة السفل واذا كان الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض سفلا كان المفروض سفلا جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد فيتبدل السفل فوقا وهو بط لما ذكرنا انهما جهتان حقيقيتان لا يتبدلان اصلا وغاية البعد لا يتحدد بالجسم الذي ليس بكري لان غاية البعد انما يتحدد به لو كان البعد عنه محدودا وليس كذلك فان قيل ان اردتم بهذا ان البعد الخارج عنه محدود به فالجسم الكري ايضا كذلك وان اردتم به ان البعد الداخل ليس محدودا به فلا نم ذلك فانه كما يمكن ان يفرض في داخل الجسم الكري النقطة المركزية التي هي غاية البعد كذلك يمكن ان نفرض في داخل الجسم المكعب مثلا نقطة يتساوى بعدها عن سطوحه وخطوطه وزواياه لتساوي بعد المركز عن سطح الكرة في جميع الجوانب فهذه النقطة يكون غاية البعد في الجسم المكعب يتحدد به البعد الداخل فيه قلنا السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة بالفعل في المكعب والنقط التي نفرض فيه مائلة من النقطة الوسطية الى كل واحد من السطوح كلها ابعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل له فالنقطة الوسطية لا يكون غاية البعد بالنسبة الى سطح ما فلا يوجد في المكعب نقطة هي غاية البعد بخلاف الكرة فان محيطها سطح واحد كري والنقط الغير المركزية كلها اقرب اليه من النقطة

جسم كري

المركزية واختلاف تلك النقط قربا وبعدا بحسب الاجزاء المفروضة في المحيط
عين عندنا لا بتناهيه على الامور الموهومة الغير المحققة فيكون المركز غاية البعد
في الجسم الكري فيتحدد بمحيطه جهة القرب منه وهي الفوق وبمركزه جهة
البعد عنه وهي التحت وثبت ان المحدد على تقدير وحدته ان لم يكن الجسم
كريا لا يتحدد به الا احدى الجهتين فان فرضناه محددا للجهتين لا يكون محددا
لهما هف فتحدد الجهات على تقدير كونه جسما واحدا يجب ان يكون كريا
وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بعض تلك الاجسام محيطا
ببعض اولا والثاني يوجب ان يتحدد بكل واحد من الجسمين جهة القرب
فقط واما جهة البعد عنها فلا يتحدد بشيء منهما لانه لا يفرض حد فيما
بين نهايتي الامتداد الواصل بينهما الا ويوجد فيه حد اخر هو ابعد من الحد
المفروض اولا بالنسبة الى كل منهما ولو اعتبر غاية البعد من احد الجسمين النهاية
التي عند الاخر وهي غاية القرب من الاخر فلا يوجد في الامتداد الواصل
بين الجسمين غاية بعد منهما فلا يتحدد بهما غاية البعد والاولى ان يقال
لو تحدد الجهتين بجسمين لا يحيط احدهما بالاخر لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة
القرب منهما واما جهة البعد عنهما فلا يتحدد بهما لان البعد عنهما اما ان
يكون هو البعد الخارج عنهما او البعد الداخل فيهما وايا ما كان لا يتحدد

فنقول

بها اما في الخارج فلما تبين ان البعد الخارج عن الجسم غير متحدد به واما في الداخل في [illegible] تحددهما فلما ذكرنا ان جهة البعد هي غاية البعد وغاية البعد الداخل في احدهما ليست غاية البعد عن الاخر لان البعد الداخل في احدهما خارج عن الاخر والبعد الخارج عن الجسم لا يتحدد به وايضا يلزم ان لا يكون الفوق جهة واحدة معينة بل جهتين مختلفتين لان قرب كل من الجسمين يخالف قرب الاخر لكن الفوق جهة واحدة معينة تقصدها بعض الاجسام بالحركة المستقيمة ويتركها البعض الاخر فلا يكون جهتين مختلفتين يتحدد كل واحدة منهما بقرب جسم غير الجسم الذي يتحدد بقربه الاخرى فان قيل لا حاجة لنا في تحديد الجهتين الى اعتبار البعد بل يكفي اعتبار القرب بان يكون الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع و يتحدد بقرب كل منهما جهة من الجهتين الحقيقيتين من غير احتياج الى اعتبار البعد قلنا البعد عن كل من الجسمين متحقق في الواقع اعتبره معتبر ام لا والبعيد من احد الجسمين لا يلزم ان يكون قريبا من الاخر لاحتمال وقوعه في سمت غير الامتداد الواصل بينهما فالبعد عن احدهما الذي ليس قريبا من الاخر يكون جهة حقيقية مغايرة لكل من جهتي القرب منهما لكن المعلوم من الجهة الحقيقية ليس الا الفوق والتحت فعلم ان المحدد على تقدير كونه اجساما متعددة لو لم يحط بعضها ببعض لم يتحدد به الا جهة واحدة فتعين ان يحيط بعضها ببعض

عنهما

لقصد الفوق كالنار والدخان

كالماء والحجر

الجهة الاخرى

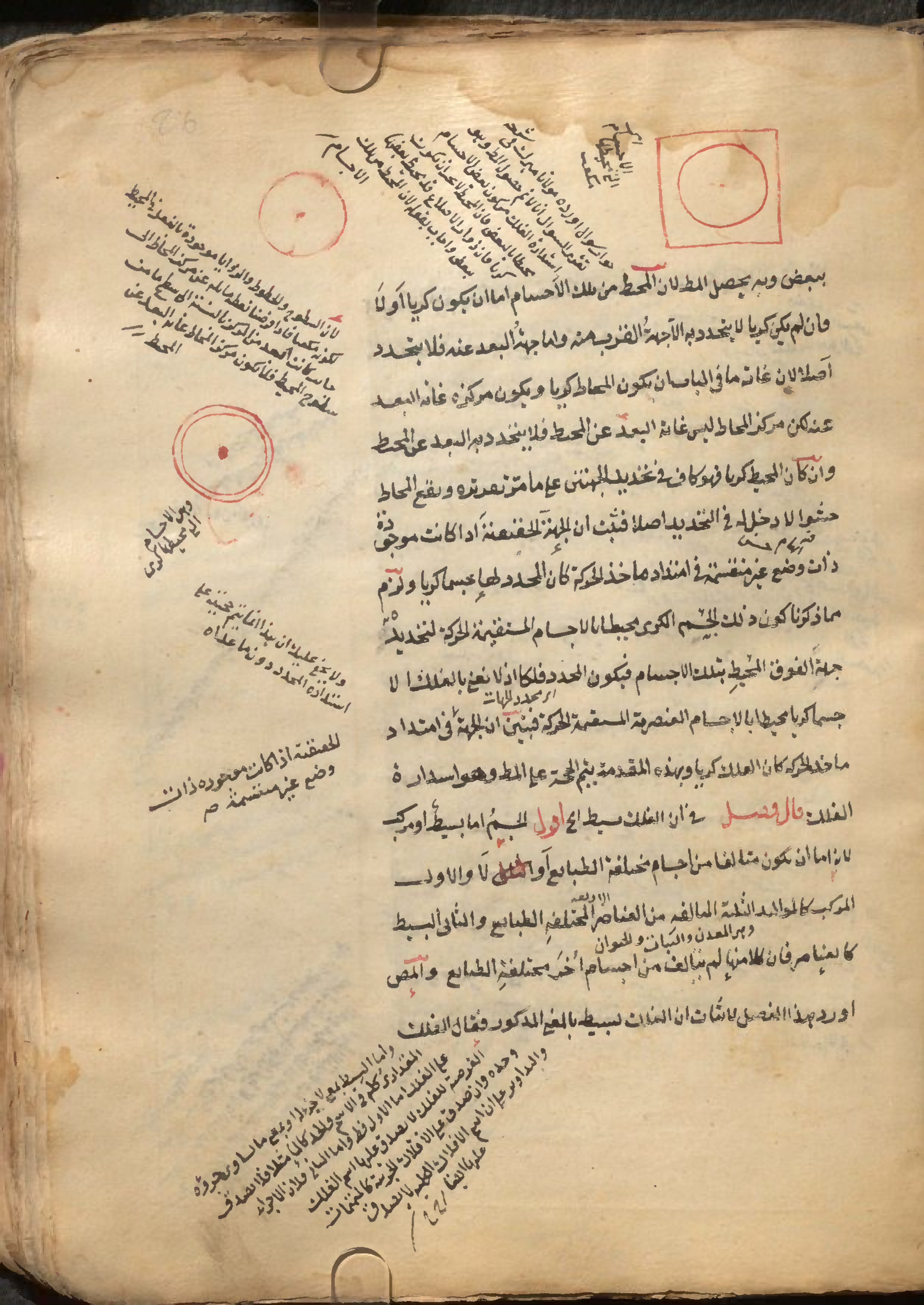
سمت غير الامتداد الواصل بينهما

غاية القرب

بعد

سمت غير الامتداد المواصل بينهما

غاية القرب



ببعض وبه يحصل المط لان المحيط من تلك الاجسام اما ان يكون كريا او لا

فان لم يكن كريا لا يتحدد به الا جهة القرب منه ولا جهة البعد عنه فلا يتحدد

اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون مركزه غاية البعد

عنه لكن مركز المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا يتحدد به البعد عن المحيط

وان كان المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين على ما مر تقريره ويقع المحاط

حشوا لا دخل له في التحديد اصلا فثبت ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة

ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة كان المحدد لها جسما كريا ولزم

مما ذكرنا كون ذلك الجسم الكرى محيطا بالاجسام المستقيمة الحركة لتحديد

جهة الفوق المحيط بتلك الاجسام فيكون المحدد فلكا اذ لا نعني بالفلك الا

جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المستقيمة الحركة فثبت ان الجهة في امتداد

ماخذ الحركة كان الفلك كريا وبهذه المقدمة يتم الحجة على المط وهو استدارة

الفلك **قال الفصل** الثاني في ان الفلك بسيط لان الجسم اما بسيط او مركب

لانه اما ان يكون متالفا من اجسام مختلفة الطبايع او لا والاول

المركب كالمواليد الثلثة المتالفة من العناصر المختلفة الطبايع والثاني البسيط

كالعناصر فان كلا منها لم يتالف من اجسام اخر مختلفة الطبايع والمص

اورد هذا الفصل لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور فقال الفلك

الحقيقة اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة ص

بسيط لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة
ذاتا او جزءا فهو بسيط ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك المستقيمة
يحدد للجهات كما ذكرنا في الفصل السابق وكل ما هو يحدد للجهات وتاركات
اخرى وكل ما يكون كذلك فللجهة متحددة قبله لان طلب الجهة وتركها انما يكونان
بعد تحددها وكل ما يتحدد الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة لان يحددها قبلها
فالقابل الحركة المستقيمة لا يحدد الجهة وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما
يحدد للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
وهو الصغرى واما الكبرى وهي ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه
لو كان مركبا لكان كل واحد من بسائطه اما ان يكون على الشكل الطبيعي
وهو الكروي او الغير الكروي والقسمان باطلان اما الاول فلانه يستلزم ان
يكون الفلك مجموع كرات متلاقية بينها فرج مضلعة على حسب تلاقي تلك
الكرات فلا يحصل من تلاقيها للفلك سطح واحد كري متشابه الاجزاء لكن هذا
السطح واجب الحصول للفلك ليتحدد به جهة الفوق واما القول باحتمال
كون تلك الفرج مملوءة بجسم فغير معقول لان الجسم المالي للفرج ان لم
يكن على شكل الطبيعي كان جزء من الفلك متشكلا بالشكل الغير الكري فيندرج
في القسم الثاني وان كان على الشكل الطبيعي فهو كرة واحدة ان كان بسيطا

صغرى
وبيان ان الفلك لا يقبل الحركة
كبرى
ثان الكبرى
اي قولنا القابل للحركة المستقيمة لا يحدد
الحركة
اي قولنا الفلك يحدد للجهات وكل يحدد للجهات
لا يقبل الحركة
القياس الاول
المستقيمة
مثل
ليتحصل السطح المنفصل والتحت
ويبقى الكرة
المالي
الكبرى
اي الجسم المالي

لبسيطا ومجموع الكرات مثلا فهو ان كان مركبا واياما كان لا علاء الفوح وهذا بين لا خفاء فيه واما الثاني فلان كل واحد من تلك البسائط او بعضها لو كان على الشكل العنصري لامكن عوده بطبعه الى شكله الطبيعي عند زوال القاسر والعود لا يكون الا بالحركة المستقيمة فيلزم ان يكون جزء الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا وجزءا وهذا هو الفائدة في قولنا ذاتا وجزءا عنايته قدمنا في تقرير الحجة لدفع الاعتراض بان قبول الجزء للحركة المستقيمة لا يستلزم قبول الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسائط على الاشكال العنصرية فان العناية بها يتضح ان قبول الجزء للحركة المستقيمة خلف ايضا قال

فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة اه اقول المط في هذا الفصل اثبات احكام ثلثة احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبداء ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم اما الاول فالبرهان عليه ان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك فله وضع معين ومحاذاة معينة بالنسبة الى ما في جوفه وحصول هذا الوضع له ليس من مقتضى طبيعته والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في الوضع لاشتراكها في الطبيعة اذ لو لم يشترك الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة خاصة

لعني قال المص في تعريف الفلك ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وزاد الشارح على تعريف المص ذاتا او جزءا

اي كون قبول الجزء

اي المبداء الذي اضاف اليه الحيز اللام والمراد من المبداء العلة الفاعلية اي الفلك صاحب علة فاعلية لميل مستديرة

بل يكون حصول هذا الوضع له امرا قسريا او وضعيا لا طبيعيا

اضافة المبداء الى الميل من باب ... او الاضافة بيانية ... ان يكون من باب ...

لنفسي وضعا معينا ومحاذاة معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبائع

فلا يكون الفلك بسيطا وقد اثبتنا انه بسيط هف فثبت ان الاوضاع للعالم

لاجزاء الفلك ليست من مقتضيات طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جايزا بالنظر

الى نفس [redacted] الطبيعة وزوالها وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة او

المستديرة والاول باطل والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وقد بينا

بطلانه فتعين الثاني فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المط واما الثاني و

هو ان الفلك ذو مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم اولا ان الميل

حالة في الجسم مغايرة للحركة تقتضيها الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يعقها

عائق ونعلم مغايرته لها لوجوده بدونها في الحجر المرفوع باليد والزق المنفوخ

المسكن بها تحت الماء واذ قد علمت هذا فلنشرع في تقرير البرهان بان نقول

يجب ان يكون الفلك ذا مبدأ ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان قابلا

للحركة المستديرة وبطلان التالي بما ذكرنا آنفا من البيان يدل على بطلان المقدم

اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير

بالقسر من فاعل خارج فلا يوجد فيه ميل اصلا اذ الميل اما يكون طبيعيا او قسريا

فلزم امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا ان الميل آلة الطبيعة في احداث الحركة و

امتناع حدوث المعلول عن العلة التي لها آلة في احداثه بدون تلك الآلة و

وامتناع حركة على الهداية هو المعنى بكونه غير قابل للحركة المستديرة فثبتنا الملازمة
وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدا ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير بالقسر
من فاعل خارجي لانه لو قبل الميل القسري لتحرك به ان لم يمنع عن الحركة مانع خارجي
لان الصعة المقسور تقتضي الحركة القسرية بواسطة الميل القسري ولا عائق من
داخل وهو الميل الطبيعي ولا من الخارج لغرض عدمهما واذا وقعت هذه الحركة
بتلك القوة في مسافة معينة فلا بد من ان يقع في زمان معين لامتناع وقوع
الحركة في الآن فاذا فرضنا جسما آخر يتحرك بتلك القوة القسرية في تلك المسافة بعينها
وفيه ميل طبيعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في الجهة فهذه الحركة ايضا تقع
في زمان لا محالة ويكون زمان حركة الجسم الاول العديم الميل اقصر من زمان
حركة الجسم الثاني الذي فرضناه ذا ميل طبيعي معاوق اذ لو تساويا لزم كون
الحركة مع العائق كهي لا معه وانه محال ولا بد ان يكون بين زمانين نسبة مقدارية
ككون احدهما نصف الآخر وثلثه او مثليه او امثاله لان الزمان مقدار وكل
مقدارين من نوع واحد يكون بينهما نسبة مقدارية بذلك المعنى فلو فرضنا
جسما ثالثا يساوي كلا من الجسمين السابقين في الامور المذكورة سوى
انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل الاول بحيث يكون نسبة ميله الى ميل
ذي الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول

فان الحركة لا يمكن ان يكون الا في الزمان والآن جزء من الزمان

من نوع واحد مثل مقدار الزمان والجسم لا يكون بينهما تلك النسبة ولا يقال مقدار الزمان نصف مقدار الجسم او ثلثه او غير ذلك فافهم

لزم ان يكون مسافة حركة هذا الجسم بتلك القوة في مثل زمان حركة

عديم الميل مثل مسافة حركة عديم الميل لان حركة الجسم تزداد سرعة بحسب

انتقاص الميل المعاوق اذ لو انتقص شيء من الميل وبقيت الحركة على حالها

غير زائدة في السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة فكلما

انتقص الميل بذلك القدر ولم تزد الحركة سرعة فيودي انتقاص الميل

بالمقدار المذكورة مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة على حالها غير

زائدة في السرعة فما فرضناه معاوقا من الميل لا يكون معاوقا هف

وفيه نظر لان قولكم لو انتقص شيء من الميل ولم تزد السرعة لم تكن للمقدار

المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة ان اردتم به انه لا يكون لذلك القدر

تاثير اصلا سواء كان انتقاصه اول مرة او مرارا معدودة فممنوع اذ لا يلزم

من عدم ازدياد السرعة بانتقاصه اول مرة ذلك وان اردتم به انه لا يكون

للمقدار المنتقص اول مرة تاثير في المعاوقة فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان

لا يكون له تاثير عند كونه مرارا متعددة فلا يصح قولكم فكلما انتقص الميل

بذلك القدر لم تزد الحركة سرعة والاولى ان يقال نحن نعلم بالضرورة

ان الميل المخالف معاوق من حيث انه ميل مخالف فالميل وان بلغ غاية

الضعف له اثر في المعاوقة غاية ما في الباب ان معاوقته يكون ضعفه

ضعيفة فكلما انتقص شيء من الميل ازداد السرعة لا محالة اذ لولاه لم يكن الميل معاوقا

من حيث انه ميل وقد ثبت انه كذلك هف فثبت ان انتقاص الميل يوجب

ازدياد السرعة وازدياده يوجب انتقاصها فبقدر انتقاص الميل في ذي

الميل الثاني وازدياده في ذي الميل الاول تزداد السرعة في ذي الميل الثاني و

تنتقص في ذي الميل الاول فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل

الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة

زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول بالعرض ونسبة زمان عديم الميل

الى زمان ذي الميل الاول كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل لانه

اذا اتحدت الحركتان مسافة واختلفتا سرعة وزمانا كان طول الزمان

في احدهما وقصره في الاخرى بازاء انتقاص السرعة في احدهما وازديادها

في الاخرى فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة

سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل وسرعة ذي الميل الاول سرعة

واحدة واذا تساوت نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين تساوت السرعتان

اذ لو انتفى تساوي السرعتين لانتفى تساوي نسبتي سرعة واحدة اليهما اذ

الشيء الواحد لا يتساوى نسبتاه الى شيئين مختلفين يوضح ذلك اعتباره في

الاعداد فلزم تساوي سرعتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فلو وقعت حركة

ذي الميل الثاني في زمان عديم الميل لزم تساوي مسافتيهما لان تساوي الحركتين
سرعة وزمانا يوجب تساوي المسافتين فالحركة مع العائق وهي حركة ذي
الميل الثاني كهي لا معه وهي حركة عديم الميل هف ونقول ايضا لو تحركت
الاجسام الثلثة على الوجه المذكور لزم وقوع حركة الجسم الثالث بتلك
القوة في تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم الميل لان نسبة زمان حركة ذي
الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
لان طول الزمان وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازداد
الحركة بطوا وازداد الزمان طولا وكلما ازداد الميل ضعفا ازدادت الحركة
سرعة وازداد الزمان قصرا فاذا كان احد الميلين مثل الاخر في القوة و
الضعف كان الزمانان متساويين في الطول واذا كان احدهما ضعف
والقصر
الاخر في القوة كان الزمان الذي بازاء الميل القوي ضعف الزمان
الذي بازاء الميل الضعيف ونسبة الميل الثاني الى الاول كنسبة زمان عديم
الملزوم
الميل الى زمان ذي الميل الاول بالفرض واذا ثبت المقدمتان لزم ان
يكون نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة زمان
عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول ويلزم من هذا ان يكون زمان
ذي الميل الثاني مثل زمان عديم الميل لان زمان ذي الميل الاول مقدار ضعفا

وهو قوله فكلما ازداد الميل قوة وكلما ازداد الميل

نسبتى

رواحدة ولنسبة زمانى عديم الميل وذى الميل الثانى اليه متساويان وكلما
تساوت نسبتا مقدارين الى مقدار واحد تساوى المقداران والا لزم عدم
تساوى النسبتين فيلزم ان يكون الحركة مع العائق كهى لا معه وانه مح وهذا المح
لم يلزم من فرض كون نسبة الميل الثانى الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل
الى زمان ذى الميل الاول لانه ممكن ولا يلزم من فرض الممكن مح اما الاول فلان
الميل قابل للانقسامات العددية مثل النصف والثلث والربع الى غير
ذلك من الانقسامات الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل
لها بحسب الطول فكل نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كنسبة
النصفية والثلثية والربعية الى غير ذلك من النسب العددية فهى ممكنة الاعتبار
بين الميول واما الثانى فلانه لو لزم من فرض الممكن مح لزم ان يكون الممكن
ملزوما للمح وهذا مما يهدم الملازمة لاستلزامه امكان وجود الملزوم بدون
اللازم فثبت ان المح انما لزم من فرض حركة عديم الميل فيكون مح فلا يكون
قابلا للميل القسرى فثبت ما ادعيناه من ان الفلك لو لم يكن فيه مبدا ميل
مستدير لم يقبل الميل القسرى من فاعل خارجى والمقدمات الباقية
قد مر تبيانها فيتم البرهان على المط واعلم ان حركة الجسمين ذوى الميلين
بالقسر من الامور المفروضة فى هذا البرهان وكان مما يجب ان يذكر ان

بحسب القوة والضعف

فتبين م

اتم

المح المذكور لم يلزم منها الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي

الميل الطبيعي بالقسر ممكن بل واقع في بعض العناصر فانها ذوات ميول طبيعية يتحرك

بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعة واعترض على هذا البرهان بوجوه

احدها انا لا نم انه يلزم من كون الميلين على نسبة الزمانين تساوي زماني عديم

الميل وذي الميل الثاني وذلك لان نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة

ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول مع ما ذكر في اثنائه وانما يلزم

ذلك ان لو لم تقتض الحركة بنفسها قدرا من الزمان فان الحركة اذا اقتضت بنفسها قدرا

قدرا من الزمان اشتركت الاجسام الثلثة في ذلك القدر من الزمان ويكون

لكل من الاخرين قدر آخر مع منه على حسب ميله فلا يلزم تساوي زماني عديم

الميل وذي الميل الثاني وذلك لانا نفرض مثلا اذا كان تقتضي الحركة من الزمان في الفرض

المذكور ساعة اشتركت الاجسام الثلثة فيها فلو اقتضى ذو الميل الاول ساعة

اخرى بحسب ميله حتى يكون زمانه ساعتين اقتضى ذو الميل الثاني بحسب ميله

نصف ساعة فيكون زمانه ساعة ونصفا وزمان عديم الميل ليس الا ساعة اقتضتها

نفس الحركة لعدم المعاوق فيه فلا يلزم تساوي الزمانين واجيب عن هذا

الاعتراض بان الحركة بنفسها لا تقتضي القدر المعين من الزمان بل الحركة لا محالة

وقوعها في الآن لا تقتضي الا زمانا ما من الازمنة واما خصوصية الزمان

وتعينه

الزمان فانما هي باعتبار الميل وامور اخر لا تنفك الحركة عنها ففي الفرض المذكور
ليس مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا آخر من الزمان واما الساعتان فهما
من مقتضيات الميل على معنى ان الميل الاول اقتضى ان يكون الزمان الذي
اقتضته الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص فمقتضى الميل الثاني هو ان
يكون ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عديم الميل ايضا ساعة فيلزم
تساوي الزمانين قطعا وهذا الجواب ليس بسديد لانا لا نم ان الحركة لا
تقتضي قدرا معينا من الزمان لا بد له من دليل ولئن سلمنا ذلك لكنه
لا يفيد في الجواب لان هذه المقدمة وقعت في كلام السائل سند المنع ودفع
السند لا يوجب اندفاع المنع لان السند ملزوم للمنع ودفع الملزوم لا يوجب
اندفاع اللازم ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا يوجب اندفاع المنع لكن
لا نم ان دفع هذا السند يوجبه وانما يندفع المنع ان لو لم يكن للسائل سند
آخر لكن ههنا سندا آخر اقوى من الاول وهو ان ذا الميل الثاني يشارك
عديم الميل في الحركة وسائر ما يشبهها لا مخالفة بينهما الا بالميل الموجود
في احدهما دون الآخر فاذا اقتضى عديم الميل ساعة من الزمان تشاركه ذو
الميل الثاني فيها وله قدر آخر من الزمان بحسب الميل الموجود فيه فلا يلزم
تساوي الزمانين وهذا الاعتراض انما يرد على التقدير الثاني الذي

الكتاب

لا يطابق المتن واما على التقدير الاول المطابق لمتن الكاتب فلا ورود لهذا

الاعتراض عليه وهذا ظ وثانيها ان الاثر انه اذا ثبت تساوي حركة ذي

من الثالث من الوجوه المذكورة
الميل الثالث حركة عديم الميل يلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وانما

يلزم ذلك ان لو كان الميل الثاني عائقا ولم لا يجوز ان يكون الميل الثالث

بالغا في الضعف الى حد لا يكون له تاثير في المعاوقة فلا يكون عائقا وهذا

الاعتراض مندفع بما اثبتناه من ازدياد سرعة الحركة بحسب انتقاص الميل

المعاوق فلا نعيده واما الجواب عنه بان ضعف الميل وعدم تاثيره في المعاوقة

انما يكون لصغر الجسم وهو من الامور الخارجة العارضة للجسم والمفروض

انتفاء الموانع الخارجية فسقوطه ظ اما اولا فلانا لا نم ان ضعف الميل انما يكون

بسبب صغر الجسم ولم لا يجوز ان يكون بحسب انتفاش الاجزاء كما في القطن

المتفرق
المندوف واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العائق عن كونه

وهو صغر الجسم لانه يمنع الميل عن كونه
عائقا بل انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة ونعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم من الحركة عائقا

لصغره خلاف المفروض وثالثها انه لا يلزم من عدم لزوم الاول من فرض كون

من الوجوه المذكورة
الميلين على نسبة الزمانين ان يكون من فرض حركة عديم الميل الجواز لزومه

فاعل لا يلزم
من المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل ولا المط و

اجيب عن هذا بان الم اذا كان لازما من المجموع كان المجموع محالا فاستحالته لا

لان الهواء ينفذ في اجزاء الجسم بحسب انتفاشها

وهو امكان قبول الميل القاسري

والمطلوب كون النفس ذا امداد لا ميل مستبدر

لا بد ان يكون لاستحالة احد الجزئين وليس الاستحالة كون الميلين على نسبة الزمانين

فتعين ان يكون الاستحالة حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام اذ لا يلزم

من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل من الجزئين مع استحالة

المجموع من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين مح مع امكان كل منهما والجواب

التام ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة احد الاجزاء او لاستحالة صفة الاجتماع

اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة

اجتماعهما لتنافيهما وفيما نحن بصدده لا استحالة بصفة الاجتماع لعدم تنافي

الاجزاء فتعين استحالة احد الاجزاء وهو حركة عديم الميل ويلزم المط واما

الاعتراض بان اللازم من الحجة ليس الا [redacted] وجوب اقتران الحركة مع

عائق ما اعم من الميل وغيره لان المح المذكور هو كون الحركة مع العائق

كهي لا معه واللازم من استحالته ليس الا ان الحركة لا تخ عن عائق ما ولا يلزم

ان يكون ذلك العائق ميلا لجواز كونه عائقا خارجيا فالجواب عنه بان

الحركات الثلث لما فرض اشتراكها في عدم العائق الخارجي ثبت ان التفاوت

بينها بكون بعضها مع العائق وبعضها لا معه لا يكون الا بسبب العاوق

الداخل الذي هو الميل ففيها حنط لانه قد تبين من البرهان ان المح المذكور

انما لزم من فرض حركة عديم الميل ويلزم من هذا استحالة حركة عديم الميل ووجوب

النقيض ص

كقولنا زيد موجود وزيد ليس موجود فان وجود زيد وعدمه لا يمكن اجتماعهما حالة واحدة مع ان كلا منهما لا من حيث الاجتماع ممكن

اي من لزوم المح المذكور من فرض حركة عديم الميل

اقتران الحركة مع الميل المعاوق وهذا بين لا ستره فيه واما الحكم الثالث و

هو ان الفلك ليس في طبعه ميل مستقيم فالدليل عليه انا قد بينا ان الفلك

بسيط ليس فيه تركيب قوى وطبائع مختلفة بل له طبيعة واحدة مقتضية للميل

المستدير فان اقتضت الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية

لامرين متنافيين لان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك له وضع معين و

محاذات معينة وطبيعة الفلك بالميل المستدير تقتضي الانصراف عن ذلك

الوضع فلو كان في طبعه ميل مستقيم يقتضي به التوجه الى ذلك الوضع لزم كون

الطبيعة الواحدة مقتضية للتوجه الى شيء والانصراف عنه وهما متنافيان

فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للمتنافيين وانه محال هذا هو تقرير

هذا الدليل وعليه اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة العنصرية تقتضي الحركة

والسكون بشرطي الخروج عن الحيز الطبيعي والحصول فيه فلم لا يجوز ان تكون

للفلك حالتان تقتضي طبيعته بتوسط احديهما الميل المستدير والانصراف و

بالاخرى الميل المستقيم والتوجه واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة

والسكون بالحقيقة اقتضاء شيء واحد وهو الحصول في المكان الطبيعي

لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه لما لم يمكن الا بالحركة اقتضت

الطبيعة الحركة فاقتضاء الحركة في تلك الحالة هو اقتضاء الحصول في المكان

المكان الطبيعي لكن الحصول في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم في المكان الطبيعي
فاقتضاء السكون ليس معناه ان السكون امر موجود اقتضته الطبيعة في تلك
الحالة اذ السكون هو عدم الحركة بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها لا تقتضي الحصول
لان اقتضاء الحصول في تلك الحالة اقتضاء حصول الحاصل فلم تقتض الطبيعة
العنصرية الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي فاندفع الاعتراض
بهذا ما ذكره في الجواب والحق ان الاعتراض ان اورد بطريق النقض الاجمالي بان
يقال ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح بجميع مقدماته والا لزم عدم اقتضاء
الطبيعة العنصرية الحركة والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح
لانه يتجه ان يقال لا نم انها اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتض الا شيئا واحدا وهو
الحصول في المكان الطبيعي واما اذا اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نم استحالة
اقتضاء الطبيعة الواحدة امرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا والحال انه
واقع في الطبيعة العنصرية الواحدة فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند
اللهم الا ان يثبت مساواة السند للمنع فح يندفع المنع باندفاع السند ويصح
الجواب واما الاعتراض على جواب النقض بان الحركة والسكون في الجسم العنصري
من الامور الممكنة الواجبة الاستناد الى علة واستنادهما الى غير الطبيعة يوجب
كونهما قسريين وهو خلاف المفروض فتعين استنادهما الى الطبيعة ويعود

النقض فيعرف سقوطه بالتقرير الذي اوردناه في الجواب عن النقض وكذا

الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم التوجه والانصراف الى شي واحد بناء على

ان الميل المستدير من الفلك على مركز نفسه حالة كونه في الموضع الطبيعي والميل

المستقيم مشروط بالخروج عن الموضع الطبيعي ساقط ايضا لان المط بالميل

المستقيم الذي اقتضته طبيعة الفلك اما الموضع او الوضع والاول ح لان

طلب الموضع مشروط بالخروج عنه المقتضي لوجوده لكن الفلك لكونه محدد

الجهات لا موضع له فتعين الثاني وهو يستلزم للتوجه والانصراف بالسته

الى شي واحد وانما اطنبنا الكلام في هذا الفصل لان الاحكام المذكورة فيه

من مطارح الاذكياء ومسارح انظار الالباء ولولا نخاف ملال الاصحاب لالحقنا ههنا من الكتاب فوايد فيها قرة عين لاولي الالباب والله تعالى ولي الرشاد

وبيده ازمة التحقيق والسداد **قال فصل** في ان الفلك لا يقبل الكون

والفساد الخ **اقول** هذا الفصل يشتمل على دعويين الاولى ان الفلك

لا يقبل الكون والفساد والكون حصول الصورة في المادة بعد ان لم يكن

حاصلة فيها والفساد زوالها عنها والثانية ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام

اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدد الجهات ولا شي من محدد الجهات

بقبل الكون والفساد ينتج ان الفلك لا يقبل الكون والفساد اما

واما الصغرى فقد مر بيانها في الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى فلانه لا شيء من
محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة
المستقيمة ينتج ان لا شيء من محدد الجهات بقابل الكون والفساد اما الصغرى
فقد ثبت في الفصل الثاني واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل
واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي لما ثبت في الفصل الخامس من
الفن الاول ان كل جسم له حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة لان
صورته الكائنة اما ان يكون في حيز غريب فيميل ميلا مستقيما الى الحيز الطبيعي او في
حيز طبيعي فيلزم كون صورته الفاسدة حاصلة قبل ذلك في حيز غريب اذ الحيز
الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مائلة الى حيزها الطبيعي
ميلا مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو ذو ميل مستقيم يقبل
به الحركة المستقيمة وبهذا يتم الحجة على المط هذا ما قاله المص في هذا المقام وفيه نظر
لانه ان اراد بالحيز السطح الباطن المذكور فلا نم ان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل
واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي وما ذكره دليلا على قوله كل جسم
له حيز طبيعي مم وسند المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد بالحيز الفراغ
الموهوم او شيئا اخر فقد بينا فساد ذلك من قبل ولا نم ايضا ان الحيز الطبيعي
للصورة الكائنة حيز غريب للصورة الفاسدة وما يستدل به على ذلك من قولهم

للحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان ثم لا بد له من دليل ويمكن ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت حيزا فانما تقتضيه بجميع ما يلزمها من اللواحق فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز بعينه فاما ان يشاركها في اقتضاء تلك اللواحق او لا فان شاركها فيه فلا مخالفة بينهما بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع واحد والا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها باللواحق التي لها دخل في اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى الثانية وهي ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام انما يكونان بالحركة المستقيمة وقد بيناه ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام ولئن منع انحصار السبب في الحركة المستقيمة قلنا لا بد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء واقترانها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكونا بالمستقيمة منها او المستديرة وهما محالان اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان للخرق والالتيام بالحركة المستديرة اما بان تتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك بعض الاجزاء في جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة للفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا تقتضي الاشياء واحدا غير مختلف

مختلف واما القسرية فلانه لا يوجد عندهم انه لا قاسر هناك واما الارادية فلان
الفلك لبساطته عادم للآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك
الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة قال في ان الفلك يتحرك على
الاستدارة اقول المطلوب في هذا الفصل اثبات دوام الحركة الدورية الفلكية
والبرهان عليه انه قد ثبت ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد ههنا من حركة
تحفظ الزمان ويتقوم هو بها فهذه الحركة اما ان تكون مستقيمة او مستديرة
والاول لا يصح لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت مستقيمة او مستقيمة فهذه
الحركة اما ان تكون ~~مستقيمة او مستديرة~~ المستقيمة التي فرضنا انها حافظة للزمان
ان كانت واقعة في سمت واحدة ولا يكون لها رجوع من هذا السمت ولا انعطاف
فاما ان تكون متناهية فيلزم انقطاع الزمان وقد ثبت انه سرمدي واما ان
تكون ذاهبة الى غير النهاية في مسافة غير متناهية فيلزم وجود بعد غير متناه
وقد ثبت استحالته وان كانت راجعة او منعطفة كان لمسافة هذه الحركة
طرف اذا وصل الجسم المتحرك بهذه الحركة اليه اخذ في الرجوع او الانعطاف فههنا
حركتان مختلفتان بالجهة احديهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع
او الانعطاف وثانيتهما الحركة المبتداة من الطرف المذكور بعد الرجوع او
الانعطاف فيلزم انقضاء الحركة الاولى بالسكون لان بين كل حركتين مختلفتين

الانعطاف بدوره آمدن

كالحركة الصاعدة والهابطة

سكونا فيلزم انقطاع الزمان وانه مح وانما قلنا ان بين كل حركتين مختلفتين
سكونا لان الميل المقتضي للحركة الاولى الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور
موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد الميل الموصل حال الوصول لزم وجود
الوصول بدون الميل الموصل وهو مح لان الوصول اعني حدوثه لكونه اثرا
لفعل الايصال لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون الميل الموصل
وهذا ظ فالوصول لا يوجد بدون الميل الموصل واذ قد ثبت ان الميل الموصل
موجود حال الوصول والا لزم اجتماع فالميل المقتضي للحركة الثانية المزيل
للوصول لا يكون موجودا حال الوصول والا لزم اجتماع الميلين المتنافيين
في حال واحدة فحال الوصول الذي يوجد فيه الميل الاول الموصل غير الحال
الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وكل واحد من الميلين آني فاذ
كل واحد من الوصول وزواله آني لو كان الوصول زمانيا كان حال الوصول
زمانا منقسما فيفرض طرف من ذلك الزمان او بعض منه لا يكون الجسم المتحرك الموصل
واصلا الى جهة والا لم يكن ما بعده من الزمان زمان الوصول فلا يكون
ذلك الطرف من زمان الوصول وقد فرضنا كذلك هف وبمثل هذا البيان
تبين كون زوال الوصول آنيا قلنا قبل الميل الذي هو سبب للحركة موجود
معها من بداية المسافة الى نهايتها فيكون زمانيا كالحركة فكيف يكون آنيا فا

فالاستدلال على آنية بانية الزمان الوصول وزواله غير صحيح لانا لا نم ان الوصول
آني فان الوصول بعد الحصول موجود في الزمان ولئن سلمنا ذلك لكن لا نم ان
آنية الوصول تستلزم آنية الميل لا بد له من دليل قلنا المراد بالوصول وزواله
حدوثهما وقد اشرنا الى ذلك وآنية حدوثهما ظاهر بما ذكرنا من البيان والمراد
بآنية الميلين آنية الميل الاول بصفة كونه موصلا وآنية الميل الثاني بصفة
كونه مزيلا للوصول وزمانية الميلين ذاتا لا ينافي آنيتهما وصفا ولا شك
ان آنية الوصول وزواله تستلزم آنية الميلين بحسب الوصفين المذكورين
فيصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين واندفع الاشكال
واذ قد تبين ان كل واحد من الميلين آني وان آن الميل الاول غير آن الميل
الثاني فنقول لا بد ان يكون بين الآنين زمان والا لزم تتالي الآنين
المستلزم لتركب الزمان من الآنات الغير المتجزية وهو مستحيل لاستلزامه
تالف الحركة والمسافة من الاجزاء التي لا تتجزى لان الزمان والحركة والمسافة
كلها متطابقة فتالف اي واحد منها مما لا يتجزى يستلزم كون الباقيين
كذلك وان يكون الجسم المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ لو كان متحركا عن
الواصل وفي هذا الزمان فلو كان متحركا اما الى الطرف المذكور فيلزم ان يكون
الجسم المتحرك غير واصل في هذا الزمان وقد فرضنا انه واصل هف او عنه

فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول هف
فظهر ان الحركة الحافظة للزمان ليست بمستقيمة فيكون مستديرة ولابد
ان لا تنقطع هذه الحركة والا لزم انقطاع الزمان فلابد ان توجد حركة مستديرة
دائمة حافظة للزمان ولا حركة مستديرة يحتمل الدوام سوى حركة الفلك
فتكون هي حافظة للزمان فتكون دائمة فهو المط والمراد بحال الوصول
في البرهان على الوجه المذكور الذي قررناه ما يقع فيه الوصول من آن او
زمان واما جعل الحال بمعنى الوصف والاضافة في حال الوصول بمعنى البيان
والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول ثم على انقسام الطرف
والزام الخلف بعدم الوصول الا الطرف عند الوصول الى حد طرفيه
فتعسفات ظاهرة غير مطابقة لمتن الكتاب موجبة لزيادة الاستدلال
ومع هذا لا يتم الاستدلال على آنية الوصول لعدم ظهور الخلف فلتنبئ
الى ادعاء الاولية فيها فلنضرب عن زيادة الاشتغال بذلك صفحا مامور
واعلم ان الاستدلال بآنية الوصول على آنية الميل الثاني المزيل للوصول
يقتضي ان يكون آن الميل الثاني هو آن زوال الوصول ولا تم ان ما بين
آن الوصول وزواله من الزمان زمان السكون بل زمان الحركة فقوله لو كان
متحركا في ذلك الزمان فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه قلنا نختار

بختار انه متحرك عنه فوراً فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه آن
زوال الوصول وهو مستحيل فلنا لا نم استحالته وانما يكون كذلك ان
لو لم يكن زوال الوصول بالحركة اذ لو كان زوال الوصول بالحركة كان الآن
الذي فرضناه آن زوال الوصول طرف زمان الحركة التي حصل بها هذا
الزوال ولما كانت الحركة قابلة للانقسام الى غير النهاية كان زوال الوصول
بنصف هذه الحركة متقدما لا محالة على الزوال المفروض اولاً ولو صحت
هذه المقدمة لكفى في البيان ان يقال للجسم المتحرك وصول الى الطرف

او كون زوال الوصول آنياً ح

في آن وزوال وصول في آن آخر وبينهما زمان السكون ولزم استدراك ذكر

او بين الآنين

الميلين في الحجة لتمامها بدونه والاولى في اتمام الحجة ان يقال الميل الاول الموصل
للجسم الى الطرف موجود في آن الوصول والميل الثاني المزيل له حادث وهو
انما يحدث في آن لان الميل ليس مما لا يوجد الا في الزمان كالحركة وآن حدوث

فان الحركة لا يوجد الا في الزمان

الميل الثاني غير آن الوصول الذي وجد فيه الميل الاول والا لزم اجتماع الميلين
في آن واحد وبين الآنين زمان السكون اذ لو تحرك الجسم فيه لكانت حركته
فيه اما الى الطرف او عنه لانحصار الحركة في القسمين بحسب الفرض فان كانت
الى الطرف فلا وصول للجسم في مبدا الذي فرضناه آن الوصول هف
وان كانت عن الطرف والحركة عن الطرف والحركة عن الطرف انما يوجد بالميل

يوجد للجسم فيه بين مبدا الحركة ومنتهاها ووجودها
متوسطاً بين المبدا والمنتهى بحيث اي آن يفرض فيه
منتهاها ووجودها ذهني فقط وبمعنى التوسط كون الجسم
... تبع القطع امر موهوم ممتد من مبدا المسافة الى
غادبك [illegible]

الثاني فيلزم وجود الميل الثاني قبل وجوده وانه محال فتعين سكون الجسم في الزمان المتوسط بالانين وتم البرهان على ما هو المطمح من تخلل السكون بين الحركتين المختلفتين سالما عن الشبهة الخ او وردت على ما اختاره المص من التقرير قال هذا الحبة المرمية الخ اقول هذا جواب عن سؤال او نقض يرد على القاعدة المذكورة اعني قولهم بين كل حركتين سكون وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكرتم من الحجة على القاعدة بجميع مقدماتها لزم ان تسكن الحبة المرمية الى فوق عند ملاقاتها الجبل لتحركها بحركتين مختلفتين صاعدة الى حد الملاقات من المسافة وهابطة من ذلك الحد ويلزم من ذلك وقوف الجبل في الهواء بملاقات تلك الحبة وهو في غاية الاستبعاد و تقرير الجواب ان الحبة المرمية لها سكون في آن الملاقاة عند حد الملاقاة من المسافة لانقطاع الحركة الاولى الصاعدة عند ذلك الحد في ذلك الآن وعدم الحركة الثانية الهابطة فيه لما تبين ان الحركة لا يوجد الا في الزمان وهذا السكون الآني للحبة المرمية لا يمانع حركة الجبل الواقعة في الزمان ولا يتعدم بعده فلا يلزم سكون الجبل المستبعد فلئن قيل سكون الجبل عند حد الملاقاة في آنها لازم بمثل ما ذكرت من الدليل في الحبة المرمية بان يقال حركة الجبل الى حد الملاقاة قد انتهت في آن الملاقاة وحركته من ذلك

اذ لا ممانعة بين ما يوجد في الزمان وبين ما يحدث في الآن الذي هو مبداء ذلك الزمان

نهاية نهاية

ذلك الحد لم يوجد فيه زمان بينهما فيلزم سكون الجبل وبلزم الاستبعاد قلنا

لا يلزم سكون الجبل لان حركة الجبل من اول هبوطه الى وصوله الى المنتهى

حركة واحدة وحد الملاقاة الحبة الموهومة من المسافة من وسط مسافة حركته

فالحركة بمعنى التوسط حاصلة للجبل في آن الملاقاة وان لم تكن حاصلة له بمعنى

القطع فلا يلزم سكون الجبل اذ السكون هو عدم الحركة بالمعنيين بخلاف

الحبة الموهومة حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة اذ لا حركة لها اصلا اما بمعنى

القطع فلما ذكرنا واما بمعنى التوسط فلان الحركة بمعنى التوسط انما يكون

في وسط المسافة وحد الملاقاة بالنسبة الى الحبة الموهومة ليس من وسط المسافة

لان الحبة الموهومة لها حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة وحد الملاقاة

نهاية لمسافة احديهما الصاعدة وبداية لمسافة الاخرى الهابطة فلا يكون

لها في آن الملاقاة حركة فيلزم سكونها فيه قطعا فانضح الفرق ونلك الاستعاد

نعم يلزم من الطريقة التي سلكها المصنف في تقرير الحجة من اعتبار الوصول

وزواله ان يوجد لكل واحد من الحبة والجبل سكون زماني فان لكل منهما وصولا

الى حد الملاقاة وزوال وصوله عنه في آنين متغايرين بينهما زمان السكون

واما الطريقة التي سلكناها من اعتبار المماسة فلا يلزم ذلك اصلا للجبل فلانه

لا تعدد ميل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من بداية المسافة الى نهايتها

مقتضى لحركة لم كذلك فلا يكون سكون لها اصلا واما الحجة وان حصل فيها

الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما

مجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما لذاتيهما احدهما وهو الميل الصاعد

وعرضية الاخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع

الى فوق بحيث منع الرافع ميلها بقا وهو ميله الذاتي الطبيعي ويحس

منه من وضع يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميل الرفع الحاصل

له من جهة الرافع هذا ما تلخص لدي في هذه المسئلة من التحقيق بعد

ما اتفق لي فيها من امعان النظر بمعاونة التوفيق ولم آل فيها معاناة السهر

حتى قضيت من حق تحقيقها الوطر رجاء ان يدخر لي بذلك اجر جزيل يوم

الحساب وذكر جميل فيما بين الاعقاب **قال ومنها** في ان الفلك متحرك با

الارادة اي **اقول** برهان يثبت ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة

عن النفس الفلكية بالارادة حسب صدور الحركات عنا بالارادة منا والبرهان

عليه ان حركة الفلك ذاتية اذ قد تبين ان الفلك في طبعه ميل مستدير بحركته

به على الاستدارة فلو كانت حركته الموجودة على الدوام عرضية لزم دوام

سكونه بحسب الذات وتعطلت الطبيعة الفلكية واذا ثبت انها ذاتية والحركة

الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية فحركة الفلك اما طبيعية او قسرية او

او ارادية ولا سبيل الى كونها طبيعية او قسرية فتعين كونها ارادية اما انها لا سبيل
الى كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة
فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما الصغرى فقد تقدم بيانها واما الكبرى فلان
الحركة الطبيعية هرب عن الحالة المنافرة وطلب للحالة الملايمة اذ لا نعني
بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك اما انها ليست
هربا عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع تتركه الجسم بحركته المستديرة
يطلبه بها فلو كان ترك الجسم اياه هربا عنه بالطبع لكان طلبه اياه ايضا بالطبع
فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وانه محال واما انها ليست
طلبا للحالة الملايمة فلان طلب الحالة الملايمة يوجب سكون الجسم عند
وصوله اليها والحركة المستديرة للفلك لا توجب سكونا قبل تمام الدورة
او عنده وليس كذلك فثبت ان حركة الفلك ليست بطبيعية فلئن قيل
قد ثبت ان الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة والحركة
الحاصلة بالميل الطبيعي لا بد ان يكون طبيعية قلنا لا نم كونها طبيعية و
انما يكون طبيعية ان لو كانت الطبيعة مع ما يقتضيه من الميل كافية في
حصول الحركة موجبة لها وهو ممنوع اذ من الجائز ان يكون اقتضاء الطبيعة
مع الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فيكون الحركة ارادية لعدم حصولها

والمراد بالوضع ههنا الهيئة الحاصلة للجسم في نسبة الاجزاء بعضها الى بعض

عند وضع تام من الاوضاع الممكنة له في اتمام الدورة والا لوجب السكون

نعم منع هذا الكلام انه لا يعلم كون هذه الحركة طبيعية وعدم العلم بكونها طبيعية لا يستلزم العلم بكونها ارادية فلم يحصل المطلوب

الا بالارادة واما انها لا سبيل الى كونها قسرية فلان الحركة القسرية هي الحركة
المخالفة للحركة الطبيعية والحركة المخالفة للحركة الطبيعية انما توجد ان لو وجدت
حركة طبيعية واذ قد تبين ان الفلك ليس له حركة طبيعية فلا يكون له حركة
قسرية هذا ما ذكره المص في هذا الموضع والذي ذكره في بحث الحركة هو ان
الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة بقوة مستفادة من خارج وهذا المفهوم
اعم من ان يكون للطبيعة الجسم المتحرك مقتضى من حركة او ميلا ولا يكون
وعلى تقدير ان يكون لها مقتضى فالمفهوم المذكور اعم من ان يكون ميله
المستفاد من الفاعل الخارجي والميل المقتضى للطبيعة ميلا واحدا بان
تقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل بالقوة والفاعل الخارجي يوجده
بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين او متخالفين فان اعتبر عموم
هذا المفهوم حتى تكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور كلها من الحركة
القسرية لم يصح قوله لان القسر على خلاف الطبع وانما اعتبر في مفهوم الحركة
القسرية ان تكون على خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار الحركة الذاتية
في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانها تخرج عنها المحتملات
الباقية للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية التي لا يكون للطبيعة
فيها مقتضى والتي لا تغاير مقتضى الطبيعة والتي تغايره ولا تخالفه اما

كذات متزودة في الهواء
الحركة بالقوة الخارجية في الجهة كالحجر المدمى الى السفل
التي يكون للطبيعة فيها ميل
مقتضى مغاير لميل القوة الخارجية
لكن لا يكون مخالفا له بل موافقا
وهو القسم الثالث

اما خروجها عن الطبيعة والارادية فظ واما خروجها عن العنصرية فلعدم

اشتمالها على ما اعتبر في العنصرية من مخالفة الطبع والحاصل ان الدليل المذكور

على امتناع قسرية حركة الفلك غير صحيح لابتنائه على ان الحركة الذاتية منحصرة

في الاقسام الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع وهاتان المقدمتان لا

يجتمعان على الصدق لتنافيهما على ما تبين فلا يصح ما ابتنى عليهما معا من

الدليل والعصر في ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة

اقول لما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن مبداء هذه الحركة

فقال القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة اي المبداء الصادر

عنه هذا التحريك الارادي نفس مجردة عن المادة ذات ارادة كلية متعلقة

بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة ببدن

الانسان وذلك لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية

ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك فلا شيء من القوة المحركة للفلك بقوة

جسمانية فهي اذن نفس مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة

لما ثبت عندهم ان العقل كامل لا ينفعل قط والمباشر للتحريك الارادي

ناقص مستكمل اما الصغرى فلما ثبت من دوام حركة الفلك واما الكبرى

فلان القوة الجسمانية للتحريك متناهية قابلة للتجزي اذ المراد بالقوة

الجسمانية الصورة النوعية الحالة في مادة الجسم السارية فيها حسب حلول

الصورة المقدارية وسريانها فيها فاذا فرض انقسام الجسم بحسب صورته

المقدارية الى اجزاء مقدارية لزم انقسام صورته النوعية السارية فيه

ايضا الى اجزاء مقدارية وهي صور نوعية لاجزاء الجسم لا محالة لا يقال

هذا منقوض بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام المركبة المسماة

بالاجسام الالية فانها لا تنقسم بانقسام تلك الاجزاء الى بسائطها التي

تالفت هي منها ضرورة ان البسائط لها صور نوعية مخالفة بالحقيقة

لصور المركبات التي هي تلك القوى لانا نقول الكلام في القوى الجسمانية

لاجسام بسيطة لها اجزاء مقدارية متشابهة في الحقيقة مساوية للكل في

الحقيقة وهذه الاجزاء لابد ان تكون صورها النوعية متشابهة متساوية

للصور النوعية التي هي للكل في الحقيقة وتكون ابعاضا مقدارية منها

والا لما كانت تلك الاجزاء مساوية للكل في الحقيقة ولا تلك الاجسام

بسيطة واما الاجسام المركبة الحاملة لقواها الفائضة عليها بعد التركيب

فبسائطها ليست اجزاء مقدارية متشابهة مساوية للمركب في الحقيقة حتى

يكون صورها النوعية ابعاضا كذلك بل هي اجزاء ماهية هي اجسام مختلفة

مخالفة لتلك الاجسام المركبة في الحقيقة فيكون صورها النوعية ايضا

ايضا مختلفة مخالفة للصورة النوعية التي للمركبات في الحقيقة فلا يلزم من
انقسام المركبات اليها انقسام القوى الحالة في تلك المركبات القائمة بكليتها
الى صورها النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذ قد ثبت ان القوة
الجسمانية قابلة للتجزى فنقول كل ما تقبل التجزى من القوى فان الجزء منه
يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك فاما ان لا يقوى الجزء
على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء القوة قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل
في الحقيقة وقد بينا انه كذلك هف او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم
مساواة الجزء للكل في التاثير وهذا ايضا خلف فان قيل كون الجزء من القوة يقوى
على بعض ما يقوى عليه كل القوة ان كان بالنسبة الى كل الجسم نختار ان الجزء من
القوة بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى على شيء اصلا ولا نم انه يلزم ان لا يكون جزء القوة
قوة وانما يلزم ذلك ان لو لم يقو على شيء بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو حال
فيه وهو مم وان كان بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة
الى الكل ولا نم مساواة الجزء والكل وانما يلزم ذلك ان لو كان تاثير الجزء في الكل
كالكل وليس كذلك قلنا فليس ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء
التي لا معاوق فيها لطبايعها في التحريك لا في الاجسام المركبة التي يعاوق فيها طبايع
البسائط لقواها المركبة وبهذا يحصل للحيوان الاعياء في حركاتها الارادية

م كما ارى في البسائط دون المركبات

نختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى جزء الجسم م

اي لو كان مقدار تاثير القوة في كل الجسم كمقدار كل القوة في كل الجسم وليس كذلك بل مقدار تاثير جزء القوة في جزء الجسم كمقدار تاثير كل القوة في كل الجسم

الصادرة عن نفسه الحيوانية فلا تفاوت بين تاثير جزء القوة في جزء الجسم

البسيط وبين تاثير كلها في كله بحسب صغر الجسم وكبره لعدم المعاوقة

وانما التفاوت بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة لاشتماله على

الجزء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة فاذن لا يجوز تاثير جزء القوة

في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله لاستلزامه ما لا يجوز من مساواة الاضعف

للاقوى وثبت ان القوة الجسمانية يقوى الجزء منها على بعض ما يقوى عليه

كلها ومتى كان كذلك لا يقوى القوة الجسمانية على غير المتناهي من الافعال

لان الجزء منها اما ان يقوى على غير المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان

الجزء منها متى قوى على ما لا يتناهى من مبداء معين والكل يقوى من ذلك

المبداء على اكثر مما يقوى عليه الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام

في جهة عدم تناهيه وانه مح فتعين ان تقوى الجزء على المتناهي من الافعال

وكذا سائر الاجزاء فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي

الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فان قيل لا نم ان انضمام المتناهي الى المتناهي

لا يوجب اللاتناهي وانما لا يوجب اللاتناهي ان لو كان الانضمام مرات متناهية

وهو مم اذ القوة ههنا بسبب انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم

لها اجزاء غير متناهية لكل منها اثر متناه فاذا انضمت الآثار بعضها الى

حينئذ يلزم ان تقوى الكل على غير المتناهي

للجسمانية

بغير الجسم قابلة للانقسام الى غير النهاية فتكون القوة الساريه في جميع الاجزاء منقسمة الى غير النهاية

اي اذا انضم الاثار بعد اثر

الى بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا غير متناهية بعدد الاجزاء

اي اجزاء القوة اي اجزاء القوة

الغير المتناهية حصلت من تلك الانضمامات الغير المتناهية آثار غير متناهية

جزء اذا

بالضرورة قلنا الاجزاء الفرضية الغير المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى على

بالآخرة في

اثر لان الانقسام الى غير النهاية مما يؤدي بالاخيرة الى اجزاء في غاية الصغر و

الضعف بحيث لا يبقى في شيء منها اثر فالاجزاء القوة التي لها اثر لا ينقسم شيء منها

بحسب الخارج وان انقسم بحسب الوهم او الفرض لكن الاجزاء الوهمية او الفرضية

لعدمها في الخارج لا اثر لها قطعا والاجزاء الممكنة الوجود في الخارج التي لها اثر متناهية

جزء مبدا آثار

بحسب العدد ولكل واحد منها اثر متناه فانضمام تلك الآثار المتناهية بعضها الى

بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء المتناهية

لا توجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه

وبثبوتها

وذا يستلزم ان القوة الجسمانية لا تقوى على غير المتناه وهي كبرى القياس وبثبوتها

المذكور في اول الفصل

تم البرهان على المطلوب واما فايدة تقييد القوة الغير المتناهية بالمتسق النظام

وهو ان القوة المحركة للفلك نفس مجردة

فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعله انما قيد غير المتناهي بالمتسق

اي المتعرضين

المص

النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم تكن انتظام متسقا غير هو مستحيلة كما

النظام في اي العادة

الشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين

وكذا حكم الالوف المضاعفة وللآت المتضاعفة الى غير النهاية هذا كلامه بعبارته

اي كلام بعض المتصدين

فان المباحث الثمن الالوف

وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحصل اذ من الواجب على القائل ان يبين معنى التساق

النظام ويبين انه حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والالف

والالوف المتضاعفة ويبين وجه الاستحالة في الزيادة على المتناهي المتسق

النظام وعدمها في الزيادة على الغير المتناهي الغير المتسق النظام لان هذا الا

مور غير بينة في انفسها فيفتقر الى البيان لا محالة ولم يبين شيئا منها بل

الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين التي هي مقاديرها با

تساق النظام في الاولى وعدمه في الثانية غير مستفهم لتطابقهما على ما هو

المشهور بين القوم ولمن حاول تصحيح كلام هذا القائل ان يقول

المراد بكون غير المتناهي المتسق النظام ان يكون امتدادا واحدا ذا اجزاء مفروضة

متصلة الحدود والزيادة على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة اي الاجزاء

ولا شك ان الحركات الفلكية الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى فيمتنع الزيادة

عليها واما الشهور والسنون فمجموعها وان كان زمانا واحدا مطابقا

للحركة الفلكية متصلا حسب اتصالها الا ان عروض العدد لاجزائه المفروضة

بحسب الاعتبار صيرها شهورا وسنين متعددة واخرجها عن الاتصال والاتساق

والزيادة على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد الواحد

المتصل الغير المتناهي غير مستحيلة لان هذا الامتداد قابل للتجزئة الى غير النهاية

من شهر او سنة او اسبوع او يوم او لحظة او ساعة

فاذا فرضنا في اجزاء غير متناهية عقدار واحد معين وحصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا امكن ان يجزي كل واحد من آحاد هذا العدد بمقدار آخر انقص من الاول ويحصل عدد آخر غير متناه اكثر من الاول لا محالة لصيرورة كل واحد من آحاد العدد الاول عددا مشتملا على عدد آحاد من العدد الثاني كالشهور من الزمان وكذا امر الالوف مع المآت ولو اعتبرنا في الحركة مثل ما اعتبرنا في الزمان ونال الاتساق المذكور منها للعلم مكنت الزيادة على الغير المتناهي في الحركة ايضا فتبين بهذا التقرير ما ابهمه هذا القائل ووضع الفرق بين الحركة والشهور والسنين والميات والالوف المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ونعني بالزيادة على الغير المتناهي العلم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التحريكين من مبداء واحد فيكون مبدا العقد احترازا عن الزيادة على الغير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدأتين من مبدأين مختلفين احديهما من يوم والاخرى من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المصنف لم يذكر فيه كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيل بل واقعة وامثا

كسلسلتين ب

الاتساق بعض الانفصالی وان کان واجب الذکر ایضا لعدم الاستحالة بدونه

الآن الصم ترک ذکره لظهوره فی الحرکة واعترض علی هذه الحجة بانا لا نسلم ان

تناهی تحریکات کل جزء من اجزاء القوة یستلزم تناهی التحریکات الصادرة عن

کلها من حیث هو کل لجواز ان یقوی کل القوة من حیث هو کل علی اکثر من مجموع

ما قوی علیه الاجزاء واجیب عنه بجواب محصله ان نسبة آثار اجزاء القوة الی

آثار کلها کنسبة اجزاء القوة الی کلها ونسبة اجزاء القوة الی کلها کنسبة محال

الاجزاء الی محل الکل اعنی نسبة اجزاء الجسم الی الجسم فنسبة آثار اجزاء القوة الی آثار

کلها کنسبة اجزاء الجسم الی الجسم ونسبة اجزاء الجسم الی الجسم نسبة متناه

الی متناه فلو کانت نسبة آثار اجزاء القوة الی آثار کلها نسبة متناه الی غیر

متناه لزم ان تکون نسبة متناه الی غیر متناه نسبة متناه الی متناه واذا تم فثبت

ان آثار کل القوة متناهیة کآثار الاجزاء وهو المطلوب الفصل الثانی فی ان المحرك

القریب للفلك قوة جسمانیة اقول لما اثبت ان مبدا الحرکة الارادیة

الفلکیة نفس مجردة ذات ارادة کلیة اراد ان یبین ان هذه النفس المجردة

لا تکفی فی صدور هذه الحرکة عن الفلك بل لا بد معها من قوة اخری جسمانیة

ولا بد ههنا من تمهید مقدمة مبنی قبل الخوض فی المقصود احدیهما ان الحرکة

الارادیة انما توجد بارادة تابعة لشوق منبعث عن تصور تخیلی او توهمی

اى تشبيه المعقول بالمحسوس

نوعي وتعقلي فان الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادة لانه يتصور شيئا ويدرك
انه اما ملائم او غير ملائم فينبعث من ادراك انه ملائم شوق الى طلبه بالحركة المحصلة
مسمى بالشهوة ومن ادراك انه غير ملائم شوق الى دفعه بالحركة الدافعة مسمى
بالغضب ويتبع ذلك الشوق عزم الحركة للطلب والدفع وهو الارادة
الحاصلة للقوى المحركة المنبثة في العضلات على تحريك الاعضاء فيحركها وثانيهما
ان ما يوجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزئية تقتضي ارادة جزئية تابعة
لشوق جزئي منبعث عن راى جزئي فلو حصل لنا راى كلي وانبعث لنا
منه شوق كلي استتبع ارادة كلية لم يكف هذا الراى الكلي مع ما يتبعه
من الشوق الكلي والارادة الكلية في صدور الحركة الارادية الجزئية منا بل لا بد ان
يتخصص كل واحد منها او يصير جزئيا حتى تقتضي صدور الحركة الجزئية وذلك
لان الكلي نسبته الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة المتعلقة بالحركة
الكلية صدور واحد من جزئياتها دون غيره مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح
مثلا اذا حصل عند احد ان بذلا لدرهم اى درهم كان مستحسن جميل واشتاق
الى بذل درهم ما وحصل له ارادة بذله لم يحصل بذلك منه البذل المعين
للدرهم المعين ما لم يحصل له ارادة البذل المعين التابعة للشوق الى البذل
المعين المنبعث عن اعتقاده ان البذل المعين مستحسن واذا تمهدت

اى هاربا عنه

٢٠ هذا على الذي من يرى وجود قوة اخرى متوسطة بين القوة الشوقية والقوة الفاعلة وهو العزم الذي يحصل بعد التردد في الفعل والترك وقد اعترض عليه بان العزم لا يغاير الشوق الا بالشدة والضعف فان الشوق قد يكون ضعيفا لم يقو فيصير عزما فالعزم هو كمال الشوق فتامل ٢٢ س

وعدم وجوده لترجيح احد طرفي المعلوم

او يعدل عن الكلية ويتخصص كل ١٥ س

بيان تشبيه المعقول بالمحسوس

اعترض عليه بانا سلمنا ان الارادة الكلية نسبتها الى جميع الجزئيات على السواء لكن لا نسلم ان صدور بعض الجزئيات ترجيح بلا مرجح لم لا يجوز ان يكون السؤال العامل لذلك البعض الواقع من جملة ما كان نسبة العقل الى جميع الصور على السواء وصدور البعض لاستعداد المادة لتلك البعض ١٢ ع س

بيانه ان المقدمتان فنقول المحرك القريب للفلك الذي يباشر تحريكه بلا واسطة
محرك آخر قوة جسمانية حالة في مادة الفلك وهي صورته النوعية المسماة بالنفس
المنطبعة والبرهان عليه ان الحركة الاختيارية الصادرة عن الفلك حركة
اي النفسية
جزئية لوجودها في الخارج فهذه الحركة الجزئية الارادية انما تكون بتصور جزئي
لما تبين في المقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد بالارادة التابعة للشوق
المنبعث عن التصور فهذا التصور الذي توجد به الحركة الفلكية اما ان يكون كليا
او جزئيا والاول باطل لما تبين في المقدمة الثالثة ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور
الكلي بل بالتصور الجزئي فتعين الثاني وهو ان التصور الذي توجد به الحركة
الفلكية تصور جزئي فالمحرك القريب للفلك ذو تصورات جزئية مقتضية
لصدور الحركات الجزئية عنه في الفلك وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني لان
تنقش
الصورة الجزئية ترتسم فيه تارة وهي صغيرة واخرى وهي كبيرة فاختلاف الصورتين
المختلفين المرتسمين فيه صغرا وكبرا اما لاختلاف حقيقتيهما او لاختلاف
ما انتزعتا عنه من الموجودات الخارجية صغرا وكبرا او لاختلاف محل ارتسامهما
باطل
فيه والاول باطل لان الكلام في صورتين متحدتين نوعا هما صورتا شيء
واحد وكذا الثاني لجواز عدم انتزاعهما من الموجودات الخارجية بان يكونا
صورتين لامر معدوم كجبل من الياقوت وبحر من الزيبق فتعين الثالث

اي الثابتة
اي النفوسية

لصدورها

ذهنا

ا/ جبو

الكبيرة منه له تصور جزئي حتى في الرسم وفي الصغير ثم

الثالث فلان ارتسم في الصورة الصغيرة منه فيلزم انقسامه وكل منقسم فهو جسماني

فما له تصور جزئي من القوى فهي قوة جسمانية فالمحرك القريب للفلك قوة

جسمانية وهو المط فان قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى

على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف

صدرت عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح

قلنا هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان

الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع

صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة

وذا لا ينافي صدور التحريكات الغير المتناهية بواسطة الانفعالات الغير

اي من غيرها دون مادة وهو النفس المجردة

المتناهية الطارية عليها من غيرها فاندفع ما توهم من التناقض قال

الفن الثالث في العنصريات وهو مشتمل على فصول اول لما فرغ عن

مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث عن العنصريات واراد بالعنصريات

اي المعادن والنبات والحيوانات

العناصر وما يحدث منها اما بتاليف كالمواليد الثلثة او بغيره كالرياح و

الاربعة — حيث قال ابواب تسعة وهو باب الكون والفساد وهو مرتب على ثلثة

الرعد وغيرهما على ما اعتبره في ابواب العلم الطبيعي من الاجمال قال فصل

اول — بيان ما

في البسائط العنصرية اي الاجسام البسيطة العنصرية المستقيمة لحركة التي مواضعها

خبر الاجسام

الطبيعية داخل جوف فلك القمر يقال لها باعتبار انها اجزاء للمركبات اركان

ح مواضعها

الاولى ان يقال داخل الجو في الفلك الاول في السماء لانا لا نعلم ان الافلاك تحت فلك القمر ح

مبحث العنصريات

ادركن الشيء موجودة وباعتبار انها اصول لما يتالف منها اسطقسات و
عناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب
الا ان اطلاق الاسطقسات عليها باعتبار ان المركبات يتالف منها
واطلاق العناصر باعتبار انها تنحل اليها فلوحظ في اطلاق لفظ الاسطقس
معنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر معنى الفساد ولها احكام وقد وضع
المصنف هذا الفصل لبيان جملة منها وهي خمسة احكام الاول انها منحصرة في انواع
اربعة وهي الارض والماء والنار والهواء وذلك لانها لا تخلو عن الكيفيات
الاربع الفعليتين اعني الحرارة والبرودة والانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة
فالبسيط العنصري اما حار او بارد واياما كان فهو اما رطب او يابس فالحار
اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء و
البارد اليابس هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة
ينقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون اكثر حركته الى جهة الفوق
وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل فالخفيف ان كان جميع حركته
الى الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فبالاضافة وهو الهواء وكذا الثقيل
ان كان جميع حركته الى السفل فثقيل مطلق وهو الارض والا فبالاضافة وهو
الماء الثاني انها تتخالف بحسب الصورة النوعية لان اثنين منها صورتان [illegible]

مختلفتان بالحقيقة اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية لاشتركا في
اقتضاء الحيز فيشغل كل منهما بطبعه حيز الآخر والمشاهدة تكذب هذا
فانها تدل على ان كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره الثالث انها قابلة
للكون والفساد وقد بينا معنى الكون والفساد في الفن الثاني والاقسام
الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر لان التركيبات الثنائية
من العناصر الاربعة ستة وفي كل تركيب ثنائي قسمان من الكون والفساد
وانقلاب هذا الى ذاك وعكسه والحاصل من ضرب الاثنين في الستة
اثنا عشر لكن بسبب ان الاطراف لا يتكون بعضها من بعض بلا واسطة لم
يدخل الاقسام الستة الحاصلة من ثلثة ثنائيات وهي النار مع الماء
ومع الارض والهواء مع الارض تحت الوقوع وبقيت الستة الحاصلة
من ثنائيات ثلثة حاصلة كل منها من عنصرين متجاورين داخلة تحته والمص
اشار الى وقوع هذه الاقسام الستة في ستة امثلة اوردها على سبيل التمثيل
لقبول العناصر الكون والفساد اثنان منها بين الماء والارض واثنان بين الهواء
والماء واثنان بين النار والهواء اما اللذان بين الماء والارض فاحدهما
ان الماء ينقلب حجرا فان مياه بعض العيون بعد ما تخرج عن منابعها
وهي مياه جارية مشروبة تصير حجرا صلدا وليس تكون الحجر منها بسبب

ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ما ذهب عنها الماء بالتبخر او النضوب

اما اولا فلان الزمان الذي يجتمع فيه الماء في موضع ويتبخر فيه زمان في غاية القصر

لا يمكن ان يذهب تلك المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان بالتبخر واما

ثانيا فلان تلك المياه مياه صافية في الحس لا يحس فيها كدورة ارضية

فلو كان فيها اجزاء ارضية غير محسوسة فهي في غاية القلة فلو كانت تلك الاحجار

مكونة من تلك الاجزاء الارضية لزم ان يكون مياه كثيرة في حجمها في غاية

الصغر وليس كذلك اذ لا يحس تفاوت كثيرة بين تلك المياه وبين الاحجار

المكونة منها بحسب الحجم وثانيهما ان بعض الاصحاب جعل الصلبة ينقلب

بالحيل مياها سائلة كما يفعله طلاب الكسير فان من اعمالهم الاكسيرية انهم

يجعلون بعض الاجسام الصلبة الحجرية بانواع من الحيل بحيث يذوب

ذوبان الملح في الماء واما اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء

ينقلب ماء في قلل الجبال الواسطة برد يصيبه هناك فانا كثيرا ما

نشاهد فيها سحبا ماطرة من غير ان ينساق اليها من موضع الى موضع

آخر فليس ذلك السحاب والمطر الا هو انقلب بالبرد سحابا ثم مطرا

لا يقال لو كان البرد سببا لانقلاب الهواء ماء لتتابعت الثلوج في

فصل الشتاء الى انقضائه اذ البرد يتزايد بنزول الثلج فيزداد

لجواز ان يكون مع البرد شيء اخر من العلل ان قلنا انه مانع عن قولنا وايجاب على قولنا ح

د الانقلاب بازدياد البرد وبتتابع الثلوج الى ان ينقضي الشتاء فينقطع الثلج
بزوال البرد والانقلاب لانا نقول هذا انما يلزم ان لو كان البرد علة تامة
للانقلاب ولم ندع ذلك بل المدعى ان الانقلاب لا يحصل بدون البرد وان
البرد داخل في العلة التامة لحصوله فكلما حصل الانقلاب كان للبرد دخل في
حصوله البتة ومتى لم يحصل الانقلاب مع وجود البرد كان ذلك لفقدان
شرط او وجود مانع لانا في هذا نكون البرد جزء من العلة التامة للانقلاب (او عدم حصول الانقلاب مع وجود البرد)
وثانيهما ان الماء ينقلب هواء بتسخين الشمس والنار اياه فان البخار المتصاعد (او عدم الانقلاب مع وجود البرد)
من الماء المسخن اجزاء هوائية متكونة من الماء مستصحبة للاجزاء المائية اللطيفة
المختلطة واما اللذان بينهما بين النار والهواء فاحدهما ان الهواء ينقلب نارا كما في
كور الحدادين فانه اذا الح النفخ على الكور وسد الطرق التي يدخل منها — النفخ ب
الهواء الجديد يحدث فيه نار من غير نار تكون فيه (من الالات) وثانيهما ان النار ينقلب هواء
(ع اذ لو وصل الهواء الجديد في الكور لم يحدث فيه شيء من النار لغلبة الرطوبة)
كما نشاهده في المصباح فان شعلة نار المصباح اصلها المتشبث بالفتيلة
نار صرفا وليس لها ظل لعدم الكثافة (الى المتصل) وما فوقها الى راس الشعلة نار يقع
لها ظل لكثافتها الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد كثافتها
بحسب تباعدها من النار المشفافة لانتقاص الاجزاء النارية فيها شيئا فشيئا با
نقلابها هواء الى ان تبلغ الى راس الشعلة فيضمحل الاجزاء النارية بالكلية ويبقى الدخان
(ع او الشعلة) (اي الذهب)

الصرف اذ لو كانت النارية باقية فوق راس الشعلة مع الاجزاء الدخانية لكان لها

اشتعال موثر مثل ما كانت تسخنها ولا احرقت سقوف البيوت عند وصول

تلك الاجزاء الدخانية اليها واللازمان باطلان فكذلك الملزوم ووقوع الكون

والفساد انقلاب بالخفيف وانه محال الرابع ان الكيفيات الحاصلة لها امور

زائدة على صورها النوعية مغايرة لها وذلك لانها تستحيل في الكيفيات البسيط

فيزول عنها بعض الكيفيات ويحدث فيها بعضها كتسخن الماء بعد

البرودة وعكسه مع بقاء صورها النوعية بحالها في كلتا الحالتين فلولا المغايرة

للزم اجتماع وجود الشيء وعدمه في حال واحدة وانه ظ البطلان واعترض

على هذا بان الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة وكذا الصورة المائية

والارضية تزولان عند زوال [illegible] الميعان والجمود فلا يصح قولهم

ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية واجيب عنه بان زوال

الصورة النوعية عند زوال الكيفيات في الصور المذكورة ان

ادعى مطلقا فهو غير مسلم لكنه اما ان تكون اذ حالة التركيب ليس

كذلك وان ادعى في حالة البساطة فمسلم لكنه ما ذكرتم من الدليل انما

يكون موجها ان لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة بان

يقال ما ذكرتم من الدليل على المقدمة القائلة بان الكيفية تزول

في هذه العناصر يدل على اشتراكها في الهيولى اذ لولاه لكان الكون والفساد صح

لا ينافي ما اثبتناه من زوال الكيفية مع بقاء الصورة النوعية في الجملة وهذا الجواب ... صح

لمع بقاء الصورة النوعية وان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينافيها وهو
ان الصورة لا تبقى بزوال الكيفية في الامثلة المذكورة والجواب المذكور هو
انكم ان ادعيتم الدائمة فهي ممنوعة اذ الدوام لا يثبت بثبوت الحكم في بعض
الصور وان ادعيتم المطلقة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من
المطلقة اذ المطلقتان لا تتنافيان اما لو اورد بطريق المناقضة بان
يقال لانم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة ويذكر الامثلة سندا للمنع
فالجواب عنه غير موجه لكونه كلاما على السند بل الجواب عنه ح هو ان يقال
المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع مندفع عنها لقيام الحجة
عليها بما ذكرنا من المثال وما ذكرتم من الامثلة لا يصلح سندا للمنع لعدم استلزامه
اياه وانما يستلزم المنع لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لما ذكرنا ان
المطلقتين لا تتنافيان والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه الخامس
انها اذا اجتمعت اجزاؤها المتصغرة وامتزجت بحيث لا يحس امتيازها
بحسب الحس وتفاعلت بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة
كيفياتها المتضادة حصلت من ذلك التفاعل والانكسار كيفية واحدة
متوسطة بين تلك الكيفيات المتضادة متشابهة في الاجزاء المقدارية
للمركب وتسمى هذه الكيفية المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات

التضاد الحقيقي الذي اعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بل المراد به مجرد عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يكن التعريف المذكور للمزاج جامعا لعدم تناوله المزاج الثاني الحاصل من امتزاج مركبات لها امزجة اول اذ الانكسار الواقع فيما بين تلك الامزجة يسمى مزاجا وليس بينها غاية الخلاف والمراد بالتوسط بين الكيفيات ان تعد كل منها بالقياس الى المقابل بحيث يستسخن بالقياس الى البارد ويستبرد بالقياس الى الحار وهكذا بين الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك الكيفيات في اجزاء المركب ان لا يكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الاخر بل يكون في جميع الاجزاء على حد واحد من القوة فان قيل المراد بالقوى في قوله وكسر بعضها في بعض سورة الكيفيات المتضادة ان كان هو الصور النوعية لم يصح وصفها بالتضاد لان الصور النوعية جواهر والجواهر لا توصف بالتضاد اذ التعاقب على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والمتعاقب على الموضوع انما هو العرض لا الجوهر وان كان هو الكيفيات فالتضاد الفعل والتاثير اليها يوجب كون تلك الكيفية الواحدة فاعلة ومنفعلة بالنسبة الى ما يقابلها اما دفعة فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة وانه محال او على التعاقب فيلزم صيرورة ما هو غالب

لانه يلزم ان يكون كل منهما بالقياس الى الاخر غالبا ومغلوبا في حالة واحدة وهو مردود في الاستحالة 228

لب مغلوبا من مغلوبه وبالعكس وهو ايضاح قلنا المراد بالقوى اما
الصور النوعية والمراد بكون العنصر فاعلا بالصورة فاعلية الصورة
كما يقال بهذا البناء محكم باساسه اي محكم اساسه وصح اتصافها بالتضاد اما
لان المراد من التخالف لا التضاد الحقيقي او لانه تجوز من باب وصف الشيء
بصفة ما هو سببه اي بضدها المتضادة كيفياتها واما الكيفيات
فيكون الباء في قواها للسببية ويكون المعنى على هذا التقدير ان العناصر المذكورة
عند الامتزاج يفعل بعضها اي صور بعضها في بعض بواسطة الكيفيات فان
الصورة النارية مثلا تؤثر بواسطة كيفية الحرارة في الماء والصورة المائية تؤثر
بواسطة البرودة في النار وهو الفاعل هو الصورة النوعية والمنفعل في بادي النظر
يظن انه هو الكيفية وبامعان النظر ينكشف ان المنفعل اولا هو المادة ثم الكيفية
بواسطة المادة وهو ان صورة كل من العناصر تفعل بواسطة اصل الكيفية في مادة
الاخر بالة سورة الكيفية عنها فتامل في هذا التحقيق بمحجة الصواب قال
فصل في كائنات الجو لا اولا المراد بكائنات الجو ما يحدث من العناصر بغير
تركيب وتسميتها بكائنات الجو اما لان اكثر هذه الاشياء تحدث في الجو من
العلويات ولما كانت الاشياء المبحوث عنها في هذا الفصل كلها متكونة من
بخار او دخان كان من الجدير ان نشير او لا ببيان ماهيتها فنقول اشعة

حق التأمل اذ به يندفع الشبهات في الباب والله الموفق لسلوك محجة الصواب

الكواكب وغيرها من المسخنات اذا اثرت في مياه صافية صادفتها في بعض المواضع
استحال بعض تلك المياه بتسخينها اجزاءً هوائية متصاعدة بحسب اقتضاء تسخينها
مختلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطا يرتفع به الامتياز الوضعي عن تلك
المختلطات بالاجزاء اللطيفة هي البخار واذا وقعت هذه المسخنات
على بعض المواضع الغائرة واحدثت بشدة التسخين هناك اجزاء نارية
فصادفت تلك الاجزاء النارية احيانا ما قابلة للاحتراق تشبثت بها واحدثت
منها بالاحتراق اجزاء هوائية متصاعدة مختلطة باجزاء ارضية لطيفة هبائية
انفصلت عن تلك الاجسام فهذه الاجزاء الهوائية المتصاعدة المختلطة بالاجزاء
الارضية اللطيفة هي الدخان وههنا مقدمة اخرى لا بد من تقديمها وهي ان كرة
الهواء بسبب ان ما قرب منها الى كرة الارض والماء يختلط باجزاء ارضية ومائية
لم تكمل عنها اليبوسة والبرودة وان ما بعد عنها صاف عن ذلك الاختلاط انقسمت
الى كرتين احاطت احديهما بالاخرى فالاولى المحيطة هواء شفاف هما في شوب الهواء
الكثافة التي تحصل من اختلاط الاجزاء الارضية والمائية والثانية المحاطة حصلت
لها بالاختلاط المذكور كثافة تقبل بها النور والظلمة وتسمى بهذا الاعتبار كرة
الليل والنهار وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح
فيها كرة النسيم والمحاطة تقتضي برودة ما اختلط بها من الاجزاء الارضية و

بتسخينها

فهذه المتصاعدة من الاجزاء الهوائية المتكونة عن الماء المختلطة بالاجزاء المائية

تكلفت

لان الهواء حار رطب الا انه بواسطة اختلاطه بالاجزاء الارضية والمائية يقتضي ان تكون باردا

والثالثة ان تكون باردة الا ان انعكاس الاشعة المسخنة عن وجه الارض تسخن منها
ما قرب من كرة الارض الى حد معين من ثخنها وما فوق ذلك الحد باق على برودة
تقتضيها تلك الاجزاء الباردة فهذه الكرة الباردة من الهواء يسمى كرة الزمهرير
اذا تمهدت هذه المقدمات فاعلم ان الاشياء التي يبحث عنها وعن اسباب حدوثها
في هذا الفصل اما اشياء حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في الارض اما التي
حدوثها في الجو فمنها السحاب والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها ان
الابخرة الحادثة في بعض الاحيان اذا ارتفعت عن سطح الارض وتصاعدت
فاما ان تصل بتصاعدها الى كرة الزمهرير اولا فان وصلت اليها فان لم يكن
البرد هناك قويا تكاثف البخار الواصل اليها بما لها من البرد الغير البالغ و
تنزل منها قطرات الماء الحاصلة من البخار بالتكاثف نزول قطرات الماء
في الحمامات من الابخرة المتكاثفة بالبرد في اعاليها فالبخار المتكاثف بالوصول
الى كرة الزمهرير هو السحاب والقطرات النازلة هي المطر وان كان
البرد قويا فان اثر ذلك البرد القوي في اجزاء السحاب قبل اجتماعها و
صيرورتها قطرات ما يحصل منها الثلج وان اثر فيها بعد صيرورتها قطرات
بالاجتماع يحصل منها البرد وان لم يصل الابخرة بالتصاعد الى كرة الزمهرير
فان كانت كثيرة غليظة لها قوام مشاهد فربما انعقد منها سحاب ماطر

اي غلظ

اعلم ان البخار منعقد بردا ان كان من الارض كان صغير الحجم مستديرا لذوبان زواياه بالحركة السريعة الخارقة للهواء وان كان قريبا من الارض كان كبير الحجم غير مستدير لعدم ذوبان زواياه لسرعة نزوله /٢/

ان تكاثف ببرد يصيبها يشاهد ذلك في قلل الجبال احيانا وقد لا ينعقد بل
يبقى بخارا ملتصقا بالارض الى ان يتحلل بالتسخين ويسمى ضبابا وان كانت
رقيقة لا تشاهد لرقتها ولطافتها ماما ان يتحلل وينقلب بالكلية هواء
وهذا القسم لم يعتبروا لم يضع له اسم واما ان ينزل منها اما متفرقة غير
متجمدة وهي المطر او متجمد وهي الصقيع ومنها الرعد والبرق والصاعقة
وحدوثها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدتا معا الى كرة الزمهرير
وانعقدت الابخرة بالتكاثف سحابا وبقيت الادخنة محتبسة بين السحاب
ثم مالت تلك الادخنة اما الى العلو لبقاء سخونتها او الى السفل لاجتماع اجزائها
الارضية وعودها الى ثقلها الطبيعي بزوال السخونة وانفصال الاجزاء
الهوائية عنها فتمزق السحاب تمزيقا عنيفا يحصل به الرعد وان وقع
اصطكاك شديد بين الدخان والسحاب اشتعلت منها نار مثل ما يشتعل
من اصطكاك الزند والحجر فان انطفت تلك النار في الجو عقيب اشتعالها
بلا تراخ للطافتها فهي البرق وان تشبثت باجزاء ارضية بجهة متصلة من
الدخان فيها دهنية او كبريتية نزلت تلك الاجزاء لغلظها مشتعلة فتحرق
ما يلاقيها في مسافة حركتها من الاجسام وهي الصاعقة ومنها الريح وذكر
لحدوثها اسبابا اربعة احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة تكاثفه بالبرد اندفع

الرعد هو الصوت الحاصل بسبب القلع

الاصطكاك دق الشيء بالشيء

بالعارية

فى الجهة السفل فيحصل منه الريح اما لاجل ان السحاب يصير بنفسه ريحًا بواسطة انه يتسخن بالحركة فيتحلل فى اثناء الحركة اجزاؤه المائية ويصير كله هواء متحركا وهو الريح واما لاجل ان الهواء الملاقى له يتموج عند اندفاعه الى جهة السفل ويسرى هذا التموج فيما وقع فى سمت الاندفاع من الهواء فيحصل الريح من هذا الهواء بسريان التموج فيه وثانيها اندفاع السحاب من جانب الى آخر فان اندفاعه يوجب حركة للهواء الواقع فى سمت اندفاعه فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع لاى سبب يعرض للسحاب ولعل السبب وذلك تراكم السحب فى موضع واحد وتزاحمها فيندفع ابعاضها بالتزاحم الى الاطراف او يكون السحب المتراكمة مختلفة القوام فيندفع الكثيف الرقيق الى جانب حسب ما يقتضيه وضعهما وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكثيف فى ناحية اذا تخلخل وازداد مقداره فلا بد ان يشغل شيئا من موضع الهواء المجاور له فيتنحى هذا الهواء المجاور له عن حيزه ضرورة امتناع التداخل الى حيز هواء اخر يجاوره وهكذا يسرى المدافعة الى حيث يسرى فيحصل الريح ورابعها نزول الدخان بثقله وتدافع الهواء الواقع فى سمت نزوله حسب ما قلنا فى نزول السحاب بعينه ومن الرياح ضرب يقال له السموم وهو ريح محرقة

والمراد بتموج الهواء حالة تشبيهه بتموج الماء

عطف تفسير للتراكم

او اجزاؤها

او التباس

عطف تفسير

الكائن

تخلخل

فيتحرك

التخلخل الكثير من ذاته لا من خارج ... التخلخل ازدياد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه شىء اخر من الخارج وذلك يكون فى الايام الحارة غالبا

فلهذا ومنها ما يشتعل بشعل النيران لاختلاطها باجزاء مشتعلة قيل

انها بقية هي مادة الشهب وقد يحصل السموم بمرور الريح على ارض

غلبت عليها الحرارة فتكتسي منها حرارة معفنة محرقة يفسخ اعضاء

الحيوان بالتعفين عند الاصابة ومنها قوس قزح وسبب الاحساس

بها وقوع اجزاء رشية شفافة متقاربة غير متحدة بالاتصال فوق الافق

في مقابلة الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية الشرق من الافق كانت

تلك الاجزاء في ناحية المغرب منه او بالعكس شبيهة بالمرايا المصقولة تنعكس

عنها الاشعة الواقعة عليها لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل او سحاب

مظلم فان الجسم الشفاف كالبلور والزجاج يصير كالمرآة في

انعكاس الاشعة عنها وحكاية اشباح عند وقوعها امام جسم كثيف

ويكون وقوع تلك الاجزاء الرشية على الصفة المذكورة عندما يكون

الشمس قريبة من الافق غير مرتفعة عنه جدا لان الاجزاء الرشية الكائنة

في الجو للطافتها تتحلل سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس

ويكون تلك الاجزاء الرشية على وضع ينعكس شعاع البصري

عن كل منها الى سطح الشمس بان ينطبق الشعاع المنعكس من كل واحد

منها على الخط المستقيم الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية

به الانعكاس المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور
مع ضلع الآخر لزاوية الانعكاس ويكون تلك الاجزاء واقعة على هيئة الاستدارة
بحيث لو اخرجنا من الشمس خطا مستقيما الى كل واحد من تلك الاجزاء
وادرناه على قطر الافق المار بدائرة ارتفاع الشمس مرّ بالدائرة المرسومة من
طرفه الكائن عند الجزء المذكور على جميع تلك الاجزاء فاذا اتفق وجود
تلك الاجزاء على الشرائط المذكورة على جميع تلك الاجزاء واستدبر الانسان
الشمس ناظرا اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة عليها الى سطح الشمس
فتودّي كل منها ضوء الشمس لا يحسّ من كل منها شكل الشمس بتمامه كما يحسّ
في كل من المياه الكائنة في الاواني المختلفة والسبب في ان كل واحد منها لا يودّي
شكل الشمس بل ضوءها هو ان كل واحد من تلك الاجزاء كالمرآة الصغيرة
بالنسبة الى جرم الشمس والمرآة اذا صغرت جدا بحيث لا تحيط قاعدة ه
الشعاع المخروطي المنعكس عنها بسطح المرئي بل يبقى من السطح شيء خارج عنها
فانها لا تحكي شكل المرئي بل ضوءها ولونها فقط فيرى من تلك الاجزاء
لاستدارة هيئة تلاقيها وتناسبها دائرة قريبة من النصف عند قرب
الشمس من الافق منتقصة عنه بحسب ارتفاعها لانتقاص الاجزاء التي تنعكس
منها الاشعة الى الشمس من الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان بحسب

ومع انطباق الزاوية على الزاوية اتحادهما بحسب الذات واختلافهما بالاعتبار

الى طرفي القوس

اختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء اذ المرآة الملونة لا يحكي لون المرئي كما هو صوبل تؤدي لونا مركبا من لون نفسها ومن لون المرئي فان الناظر في المرآة الملونة يرى مشوبا بلون تلك المرآة تدل عليه التجربة فهذه القوس المذكورة مع ما ذكرنا من سبب الاحساس بها هي قوس قزح مع سببها ومنها الهالة وسببها ايضا اجزاء رشية صقيلة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة وقعت بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر ووقع الشعاع المخروطي الخارج عن رطوبته الجليدية على تلك الاجزاء الرشية نفذ منها سهم الشعاع المخروطي مع ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة ووقع على جرم القمر فيرى بها جرم القمر وما وراء ذلك الشعاع القوي النافذ من الشعاع المحيط به اذا وقع بعضه على هيئة الاستدارة على ما يساوي نسبته الى جرم القمر والحدقة من تلك الاجزاء الرشية انعكس من تلك الاجزاء الرشية الى القمر فيؤدي كل منها ضوء القمر دون شكله لما ذكرنا من العلة في قوس قزح فيرى من تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة بالقمر وهي الهالة ومنها الشهاب وما يشبهه وسببها ان الدخان المتصاعد اذا وصل في تصاعده الى كرة النار اشتعل فان كان ذلك الدخان غير متصل بالارض وكان لطيفا ينقلب كله بعد الاشتعال نارا شفافة فيفوت عن الحس بشفافيتها ويظن انها انطفت وهو الشهاب وان كان غليظا يبقى بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث

فيحدث منه الكواكب ذوات الاذناب وعلامات اخر حمر وسود هايلة وان كان متصلا بالارض نزل كاشتعال دخان السراج المنطفى عند وصوله الى شعلة سراج آخر فوقه على الاتصال الى السراج المنطفى فيشتعل ثانيا ويسمى هذه النار النازلة حريقا لاحراق الاجسام الكائنة في مواضع نزولها بها واما التي تحدث في الارض فالمذكور منها ههنا هو الزلزلة وانفجار العيون اما الانفجار فسببه ان الابخرة المتكونة تحت الارض اذا مالت الى جانب واصابت من برد الارض ما يعقدها مياها مختلطة بابخرة بجانبه فربما تجد تلك المياه منافذ من الارض فتخرج منها وربما انشقت الارض عنها لكثرتها وقوة الابخرة التي معها فان كان لتلك المياه مدد من جهة الفواعل و القوابل بحيث كلما نبع منها شيء حدث عقيبه منها شيء وهكذا على الاتصال فهي العين الجارية والا احتبس الخارج منها في موضع غاير من الارض غير زايد في المقدار لانقطاع المدد وهو العين الراكدة واما الزلزلة فسببها ما يحتبس في الارض من بخار او دخان او ريح كثيرة المقدار فيتحرك طالبا للخروج ولا يجد منفذ الخروج عنه اما لاستحصاف ظهر الارض واما لغلظ التجيس وضيق المسام الارضية فيتحرك قطعة من الارض تحركا ربما يؤدي الى انشقاق الارض فيسمع صوت هائل من انشقاقها الارض وربما يظهر من موضع الانشقاق نار محرقة او مياه مختلطة باجزاء جاسية من الارض واعلم ان القوم لا يدعون انحصار اسباب الحوادث المذكورة فيما عد

مبحث المعادن

ههنا بل غاية سعيهم في ذلك ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس والتجربة لا

غير فمن الجائز ان تكون لكل منها اسباب سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم

لبعض تلك الحوادث اسبابا غير ما هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها من

الاسباب ما لا يفي بدركه العقول البشرية الموصوفة بالقصور وانما يحيط بكنهه من

هو عليم بذات الصدور قال فصل في المعادن اقول كل جسم مركب من العناصر

فان شان صورته النوعية حفظ تركيبه لمنعها اجزاءه العنصرية المتداعية بطبايعها

الى الانفكاك عنه فان لم يصدر عنها اثر في المركب سوى الحفظ المذكور فهي الصورة

المعدنية والجسم المركب المتنوع بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ التغذية و

التنمية لا غير فهي النفس النباتية والجسم المركب المتنوع بها نبات وان صدر عنها

الحس والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية فهي النفس الحيوانية والجسم

المتنوع بها حيوان والحيوان ان تعلق به نفس مجردة هي مصدر النطق وادراك

الكليات فهو الانسان والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم بان المرجان

له نما كنما الاشجار مع انه عد من المعادن وكذا النخيل بل الاشجار كلها معدودة في

انواع النباتات مع ان لها حركات كانها ارادية فان بعض الاناث من النخيل يميل الى

بعض الذكور منها ميلا عشقيا ويترك الجنبة وكذا عروق الاشجار تميل الى جانب

الماء واغصانها تميل عن الجدار الواقع في سمت حركتها وعدم كون ازدياد المرجات

بمنهاج

المعقول

جواب السؤال ... ان ... عند ... المعارض

حاشية المعترض على المعارض

اي الطول والعرض والعمق

حان في الاقطار بطريق التنمية وكذا عدم كون حركات الاشجار بالارادة وان كانا محتملين

بل ونمائه لكن ليس بقطعي بل محتمل

فليسا بمقطوع بهما فلا يصح الجزم بكون المرجان عادما للنماء ولا بكون الشجر عادما للحركة

الارادية فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم وقال المركب ان تحقق كونه ذا حس وحركة ارادية

يخرج عنه الاشجار لانه لم يتحقق فيه النماء

فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو الحيوان والا فان خفي

يخرج به المرجان عن كونه نباتا لعدم تحقق كونه ذا نماء

فهو المعدن فعلى هذا يكون المعدن اسما لمركب له صورة نوعية اثرها الظاهر المتفق

اي المعدن

في سائر انواعه حفظ التركيب وهو جنس تحته انواع كثيرة يتكون كلها من الابخرة

اي جميع

والادخنة المحتبسة تحت الارض واختلاف تلك الانواع لاختلاف موادها من

الابخرة والادخنة كمية وكيفية واختلاف تأثير الفواعل لاختلاف الاستعدادات

في موادها وسائر اجزاء العلة التامة لتكونها فهذه المواد عند التركيب ان غلب

عليها البخار تولد منها اليشم والبلور والياقوت والزيبق والرصاص وغيرها

من الجواهر الشفافة وفي عد الزيبق والرصاص من هذا القسم نظر اما الرصاص

فلانه من الاجسام السبعة التي تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت على ما سنصرح به

الآن ولانه لا يشف شيئا فيه واما الزيبق فلانه لا شفيف فيه ايضا ولما تقرر

عندهم انه متولد من جسم مائي خالطته اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة

شديدة بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات

المرشوشة على تراب هبائي مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها مشتملة

جساد

سوال

اى الذى يغلب الرصاص

بخلاف تراقى حيطها وان غلبت عليها الادخان تولد منه الملح والزاج والكبريت

والنوشادر ثم من اختلاط الزيبق والكبريت على انحاء مختلفة يتولد الاجسام السبعة

المطرقة وهى الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصينى

وهذا القدر من الكلام ههنا كلام اجمالى اقتصر عليه المص وتفاصيلها مذكورة فى

المطولات فمن رامها فليطلبها ثمه واعلم ان احكام هذا الباب ليست من

الاحكام التى قام بالبراهين بل الطريق الموصل الى العلم بها انما هو الحدس او التجربة

لا غير وصاحب التجربة او الحدس هو القاطع بهذه الاحكام واما من دونه فقصارى

امره فيها تقليده منه ويوقفهم اهل الحدس او التجربة وايراده فى كلامه على سبيل

الحكاية عنه فلهذا اقتفينا اثر المص فى الميل الى الاختصار والله لتجنب عما

يعد من الاكثار قال فصل فى النبات اقول النبات جسم مركب له

صورة نوعية اثرها المتيقن الشامل لانواعها التنمية والتغذية مع

حفظ التركيب والمص عبر عنها بلفظ القوة باعتبار كونها مبدأ للفعل او

الانفعال وحكم عليها بانها عديمة الشعور ذهابا منه الى القسم المشهور

اللهم الا ان يعنى بعدم الشعور عدم تيقنه على ما ذهب اليه اهل التحقيق

وانها تصدر عنها الحركات المختلفة وهى حركة الجسم النباتى الطبيعى المسماة

نموا والافعال المختلفة كالجذب والامساك وغيرها بالات المختلفة

فى الاقطار الثلثة اى الطول والعرض والعمق على التناسب

المحلله من الجاذبة والماسكة وغيرها وهذه الصورة النوعية هي النفس

النباتية المعرفة بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي

فالكمال ما يكمل به النوع في ذاته او في صفاته والاول للنوع اعني ما يكمل به

النوع في ذاته هو الكمال الاول لتقدمه على النوع ومنه الصورة النوعية

لان الصورة النوعية للجسمية مع الهيولى طبيعة جنسية ناقصة غير

متحصلة وانما يحصل ويكمل نوعا بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني اعني ما

يكمل به النوع في صفاته وهو ما يتبع النوع من العوارض وهو الكمال

الثاني لتاخره عن النوع والمراد بالطبيعي ما يقابل الصناعي وبالآلي ما يكون

له قوى يختلف بها الآلات في صدور الافعال المختلفة عن صورته النوعية

وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي متعلق بقوله آلي اي آلي حصلت

آليته المعينة من جهة الامور المذكورة لا من غيرها والحصر مستفاد من

القرينة الحالية لانه بصدد تمييزها عن النفس الحيوانية والانسانية والتمييز

انما يحصل بالحصر لاشتراك النفوس الثلث في الامور المذكورة فالكمال

بمنزلة الجنس يتناول كل كمال وقوله اول يخرج الكمالات الثانية فان شيئا

منها لا يسمى نفسا وقوله لجسم طبيعي احتراز به عن الصورة الكمالية

للاجسام الصناعية كالهيئة الحاصلة للسرير وقوله آلي احتراز عن

فانها كمالات لكنها ليست كمالات طبيعية بل صناعية

اي لا يصدر عنها افعال اي بواسطة الآلات وكذا الصور النوعية للمعدنيات

عن الصور البسائط والمعادن وقوله من جهة ما يتولد الخ احتراز عن النفس
الحيوانية تحصل من ذلك ان النفس النباتية لها قوى ثلث هي الآلات في
صدور الافعال الثلثة المذكورة من النفس النباتية احدها الغاذية وهي
آلة التغذية وثانيها النامية وهي آلة التنمية وثالثها المولدة وهي آلة التوليد
فالغاذية هي التي تحيل الجسم الغذائي الوارد على محلها الى جوهره وتلصقه
به فيصير ذلك الملتصق بدلا عما يتحلل من جوهر المحل بالحرارة الغريزية و
الحرارة الحاصلة من الحركات التي لا محيص عنها والنامية التي تجعل المحل زائدا
في الاقطار الثلثة الطول والعرض والعمق الى ان يبلغ المحل غاية النشو
زيادة كائنة على تناسب طبيعي اي يكون الزيادات الثلث الحاصلة في الاقطار
الثلثة على نسبة يقتضيها طبيعة المحل فقوله في الاقطار الثلثة احتراز
عن الزيادة الصناعية فانها لا يكون في الاقطار الثلاثة لان الزيادة الصناعية
في بعض الاقطار يوجب النقصان في بعض آخر وقوله الى ان تبلغ غاية
النشو احتراز عن السمن فان معنى هذا القيد كون البلوغ الى غاية
النشو غاية للزيادة في الاقطار والزيادة في السمن ليست غايتها البلوغ
الى غاية النشو فان السمن قد يحصل بعد غاية النشو وزيادة الغاية لا
تحصل بعد الغاية وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة التي ليست

لو كانت الزيادة في السمن غاية للبلوغ الى غاية النشو لما حصل السمن بعد الغاية

وذلك في سن النمو وقريب من الثلثين ثم ينطرق اليها شي من الضعف فيحصر منه ما يساويه وذلك في سن الوقوف اعني الى قريب من الاربعين ثم يتزايد ضعفها فلا يقوى على حصر ما يساويه فيتحلل وذلك في سن الانحطاط الخفي الذي لا يتبين اعني الى قريب من الستين وفي سن الانحطاط الظاهر الذي هو ما بعده الى آخر العمر كذلك بحسب الاغلب ٨ كريم تحرير

لست للتناسب الطبيعي كالورم هكذا قيل والحق ان الزيادة في السمن ليست

على التناسب الطبيعي فلا حاجة الى ان تبلغ غاية النشو للاحتراز اللهم

الا ان يقال ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح لا للاحتراز والمولدة هي التي

تفرز من المحل جزءا وتجعله مادة شخص آخر من نوعه مهيئة لقبول صورة

النوع والقوة الغاذية تخدمها قوى اربع وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة

والدافعة لان الجسم الغذائي انما يصير غذاء اذا استحال من صورته

الى صورة الجسم المغتذي فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى موضع من

المغتذي يحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة وهذه الاستحالة لا تحصل

دفعة بل في زمان لان الجسم الغذائي له اطوار يتحول فيها الى ان يحصل له

بالآخرة صورة المغتذي فلا بد من قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة

زمانا يحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة ولا بد من قوة اخرى تحيله وتهيئه

لقبول اثر الغاذية من التشبيه والالصاق وهي الهاضمة والجسم الغذائي

ليس بجميع اجزائه صالحا لان يصير جزءا من المغتذي بل تفضل منه في

كل دفعة ما لا يصلح ان يصير جزءا من المغتذي وبقاء تلك الفضول

في المغتذي تضر به من جهة تضييق المكان والضغطة فلا بد من قوة اخرى

تدفع تلك الفضول وهي الدافعة والنامية تفعل فعلها الى آخر سن

عنه ص
وجعلوا القوى الطبيعية اربعا اثنان منها لاجل الشخص احدهما لبقائه وهي الغاذية والاخرى لكماله وهي النامية واثنان منها للنوع احدهما لتحصيل المادة وهي المولدة والاخرى لتحصيل الصورة وهي المصورة وتحدث اما بتميز المادة في الرحم وتفصلها الى مواد الاعضاء فاما ان يكون فعلا للمصورة واما قوة اخرى للصورة خادمة مسماة بالمفصلة كذا في شرح مجدي

فانه بدون الاستحالة ممتنع ان تصير جزءا من المغتذي صح

النمو وبعد ذلك تقف عن فعلها واما الغاذية فتفعل فعلها الى ان تعجز
عنه فتؤدي الى فساد التركيب واعلم ان من القوى النباتية قوة اخرى
لم نذكرها المص من شانها تصوير المادة التي ينفصل منها المولدة بصورة
نوع المحتاج بحصل التولد بالفعل والتقسيم التام ان يقال القوة
النباتية اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاول
اما ان يكون اثره النماء وهي النامية او الاغتذاء وح اما ان تكون
فعلها التغذية وهي الغاذية او مقدماتها من الجذب والامساك و
الهضم والدفع وهي الخوادم الاربع للغاذية والثانية اما ان يكون فعلها
تحصيل المادة التولد وهي المولدة او تصويرها وهي المصورة قال
فصل في الحيوان اي اول الحيوان جسم مركب اختص من بين
المركبات بالنفس الحيوانية التي تشارك النفس النباتية في افعالها و
تمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية وعرفها بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الخ بمنطوقه النفس النباتية
وبالحصر المفهوم منه بالقرينة الحالية النفس الناطقة والكلام في
القيود الباقية هو ما ذكرناه في النفس النباتية بعينه فلا نعيده ٥
فللنفس الحيوانية باعتبار ما يختصها من الاثار قوتان احديهما القوة

الجزئيات وبتحرك بالارادة والقيد الاخير اعني قولنا من جهة ما يدرك ص

للجنة المادة

التحلل النار

الثلثة التوليد والتنمية والتغذية

لا الكليات فان الحيوان غير الانسان لا يدرك الكليات

اي بمعناه الصريح

من الاحترازات وغيرها

لا باعتبار ما يعمها

القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما حواس ظاهرة تدرك
الامور المادية متعلقة بها او باطنة تدركها لا معها فالحواس الظاهرة خمس
الاولى حاسة السمع وهي قوة محلها العصب المفروش في مقعر الصماخ من
شانها ادراك الاصوات والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من
تموجه بسبب قرع هو امساس عنيف او قلع هو تفريق عنيف والحرف
هيئة عارضة للصوت يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل
تميزا في المسموع قوله تميزا في المسموع للاحتراز عن هيئة يتميز بها صوت
عن صوت آخر مثله تميزا لا في المسموع كالطيب وملائمة الطبع فان الصوت
الطيب الملائم للطبع انما يتميز عن غيره بالوجدان لا بالسمع وهذا
التعريف اورده الشيخ في الشفاء واعترض عليه بان الحرف ليس هو الهيئة
العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة ولعل الصواب
ما ذكره المعترض اذ الصوت والحرف كلاهما مسموعان فلو كان الحرف
هي الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين الصوت
والحرف وليس كذلك لان المسموع انما هو الحرف لا غير وهذا ظاهر عند
الرجوع الى النظر الثانية حاسة البصر وهي قوة محلها العصبتان المجوفتان
النابتتان من مقدم الدماغ المتقاطعتان على هيئة الصليب المنتهيتان

كيفية ع

المعترض هو السيد السمرقندي

ومن فسر بالهيئة العارضة للصوت لعله لم يقل انسماع الحروف مستقلا فلا يلزم التعدد في المسموع

الى العينين من شانها ادراك الاضواء والالوان الثالثة حاسة الشم وهي قوة

محلها الزائدتان النابتتان في اقصى الحلقوم الشبيهتان بحلمتي الثدي من شانها

ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق وهي قوة محلها العصب المفروش

على سطح اللسان من شانها ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي

قوة محلها العصب الساري في الجلد كله من شانها ادراك الحرارة و

البرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة والخشونة واللين والصلابة

والثقل والخفة واللزوجة والهشاشة والحواس الباطنة ايضا

خمس الاول الحس المشترك ومحله مقدم التجويف الاول من الدماغ

وينتهي اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة كانها عين ينشعب

منها خمس انهار واستدل على مغايرته للحواس الظاهرة بان القطرة النازلة

ترى خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليست

رؤية الخطين المذكورين بطريق التخيل والتذكر لما غاب عن البصر بعد

الحضور حتى يمكن القول بانهما في الخيال بل بطريق المشاهدة فهذان الخطان

ليسا في الخارج ضرورة انه ليس في الخارج الا القطرة والنقطة ولا في حاسة

البصر اذ هي لا تدرك الا المقابل فيهما اذن في قوة اخرى يحصلان فيها بانتقال

ارتسامات صورة القطرة والنقطة فيها عند كونهما في حدود المسافة

٧

تشتّ عن جيد المخالطة بالكبريت تولد الرصاص وان كان الزيبق والرصاص
الكبريت رديئين فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا والكبريت مع رداءته محرقا كان ٤
تولد الحديد وان كانا مع رداءتهما ضعيفي التركيب تولد الاسرب وهو الرصاص
الاسود فان قلت لم قيد البخار بان لا يكون كثيرا في تولد المعادن قلت
لان الابخرة اذا كانت كثيرة تصاعدت فيكون منها ما مر في الفصل السابق
ولهذا لا يكون وجودها كثيرا قال فصل في النبات الخ اقول كل مركب
او وجود الابخرة في المعادن منه
من العناصر ذي صورة نوعية فاما ان تكون صورته مبداء للحس و
الحركة الارادية اولا والاول هو المركب الحيواني والثاني ان يكون صورته
مبدأ للتغذية والتوليد والنمو اولا والاول هو المركب النباتي والثاني
هو المركب المعدني فاذن النبات لرفوة عدم الشعور تصدر عنها
حركات مختلفة هي حركاته في الاقطار الثلثة وافعال مختلفة هي التغذية
والتنمية وتوليد المثل بالقوى المختلفة فان الواحد لا يصدر عنه فاعل لد
مختلفة الا بالقوى والآلات المختلفة ويسمى تلك القوة العديمة
الشعور نفسا نباتية فان قلت قد شوهد ان بعض الاناث
من النخيل يتحرك الى جهة بعض المذكور منها دون بعض في حالة تكون
الريح فيها الى خلاف تلك الجهة وكذا ميل عروقها الى الصوب الذي

الافعال المختلفة كالجذب واللسان وغيرهما
والقوى والآلات كالجاذبة والماسكة وغيرهما
فالآلات عطف تفسيري للقوى ٨

منه الماء في النهر واغترافها في صعودها عن الجدار المجاور لها وهذا دليل
على ان للنخل من النبات شعورا وادراكا ما قلت هذا لا يوجب الجزم لذلك
لجواز ان يكون هذه الافاعيل ايضا طبيعية وان قلت فقد قيل ان للمرجان
تغذية وتنمية وتوليدا قلنا الكلام في جوازه فنقول من الراس كل مركب
وانما الكلام في الثبوت والحصول

ذي صورة اما ان لا يتحقق لنا كون صورته مبدأ للحس والحركة الارادية او
يتحقق لنا ذلك والاول ان لم يتحقق في صورته مبدائية التغذية والتنمية
والتوليد فهو المركب المعدني وان تحقق لنا ذلك فهو المركب النباتي والثاني
هو المركب الحيواني وقد عرفت النفس النباتية بانها كمال اول لجسم
طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فالكمال ما يكمل به النوع وبالاول
احتراز عن الكمالات الثانية وهي الكيفيات التابعة للكمال الاول وقوله لجسم
كالعلم والقدرة وسائر الكمالات فان شيئا منها لا يكمل النوع

طبيعي احتراز عن كمالات الجسم الصناعي كالتشكلات التي للسرير
وقوله آلي اي كونه ذا آلات يصدر عنه بتوسطها الافاعيل التي هي التغذي
والنمو والتوليد وهو احتراز عن كمالات البسائط العنصرية والفلكية ايضا
وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فقط احتراز عن النفس الحيوانية
والانسانية فلها قوة غاذية وقوة نامية وقوة مولدة اذ كل فعل يكون
اي النفس النباتية
مستندا الى قوة فالقوة الغاذية هي التي تحيل جسما آخر الى الجسم الغاذي

سى الى مشاكله الجسم الذي [redacted] هي فيه و [redacted] تلصق به اي ذلك الجسم الذي هي
فيه بدل ما يتحلل عنه فعل الغاذية هو الاحالة الى مشابهة المغتذي ومحل ذلك
الفعل هو الغذاء وغايته هو اخلاف بدل المتحلل والقوة النامية هي التي
تزيد في الجسم الذي هي فيه في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال
النشو على تناسب طبيعي وانما قال تزيد في اقطار الجسم ليخرج الزيادات
الصناعية فان الصانع اذا اخذ قدرا من المادة فان زاده في طوله
او عرضه نقص من عمقه او بالعكس وانما قال الى ان يبلغ كمال النشو ليخرج
به السمن فان النمو والسمن يشتركان في الازدياد في الاقطار بانضياف
مادة الغذاء اليه ويفترقان بطلب كمال ما يقصده الطبع اذ لا يقصد
بالسمن ان يبلغ الجسم الى غاية النشو وانما قال على تناسب طبيعي ليخرج
الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم وهاتان القوتان لاجل
الشخص والقوة المولدة هي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا بعد
الهضم التام وتجعله مادة ومبداء لمثله وينبغي ان يعلم انها على قسمين احدهما
ما ذكرناه والثاني المصورة وهي التي تفيد بعد استحالة الجزء المختزل
الصور والقوى والاعراض الحاصلة للنوع وهذه القوة المولدة
لاجل النوع والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثقله

اي القوة

فان السمن قد يحصل بعد غاية النشو وزوال الغاية لاجل زياده بعد الغاية

اي هما لاجل حفظ الشخص

اي الغاذية والنامية

اي تفيد المادة التي فصلها المولدة الصور والقوى والاعراض الحاصلة للنوع الذي انفصل عنه الجزء

اي المنقطع

اي لاجل حفظ النوع

تعلم وان فعل الغاذية هو تغيير المادة الغذائية واعدادها لان تستعد
لقبول الصورة العضوية والمادة لا تمكن بحيثها بذاتها ولا هي ايضا حاصلة
عند العضو فلا بد من ان تجذبها وذلك انما يكون بقوة وتلك القوة هي
الجاذبة ولما جذبت الجاذبة المادة الى العضو ولم يكن تشبهه بجوهره احتاج
الى ان تتغير وتستحيل الى جوهره ولان الخلط جسم رطب سيال تستحيل ان
يقف بنفسه فلا بد ان يقسره قاسر على الامساك وذلك انما يكون
بقوة اخرى فتلك القوة هي القوة الماسكة ولان احالة القوة الغاذية
انما يكون الى ما هو متقارب الاستعداد للصورة العضوية فلا بد من
ان يجعله متقارب الاستعداد بالهضم اولاً وذلك انما يكون بقوة
اخرى فتلك القوة هي الهاضمة ولان الغذاء مركب من جوهرين احدهما
صالح الا ان يتشبه بالمغتذى وثانيهما غير صالح له فلم يكن له بد من لقاء
فضله عن هضم الهاضمة وهذه الفضلة لو بقيت في العضو اضرت
به من وجهين الاول انه اذا احتبس في العضو يضيق عليه
المكان وتمنع مادة اخرى يحتاج الى الغائها الى العضو الثاني انه
اذا احتبس في العضو بعضه نضغطه وتثقله وتغمر الحرارة
العزيزية فلا بد ان تدفع ما يبقى في العضو مما لا يحتاج اليه وذلك انما
الا الطبيعة

والاستحالة حركة وكل حركة في زمان فلا بد
من زمان تتغير فيستحيل الى جوهره

الضغط افشردن وكوفتن

انمايكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الدافعة فاذن للقوة الغاذية
قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل والنامية تقف عن
الفعل اولا وتبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز لوجوب تناهي القوى
فعرض الموت الطبيعي **فال فصل** في الحيوان اي **اول** النفس
الحيوانية كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات و
يتحرك بالارادة فقولنا كمال اول لجسم طبيعي آلي كالجنس وقولنا من
جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة كالفصل المميز لها عن النفس
النباتية فلها قوة مدركة للجزئيات وقوة محركة والمدركة اما في الظاهر
او في الباطن اما التي في الظاهر فهي الحواس الخمس التي هي الحس السمع
والبصر والشم والذوق واللمس والسمع هي قوة مودعة في العصب
المفروش في مقعر الصماخ يدرك ما يودى اليها الهواء المنضغط
بين قارع ومقروع وهو الصوت والحرف والبصر قوة مرتبة
في التقاطع الصليبي بين العصبتين الآتيتين الى العينين على التفسير
المذكور في كتب الشرح من شانها ادراك الالوان والاضواء و
الشم قوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
تدرك ما يلاقيها من الروائح والذوق قوة منبثة في العصب المفروش

الاولى ان يقال يدل دور مزاج صالح وهو ري الى فساد التركيب لا لان الكلام
في النبات ولا يعرض له الموت بخلاف فساد التركيب فانه شامل للنبات والحيوان

اليه

على جرم اللسان من شانها ادراك الطعوم العذبة العذبة الطعم الحق في الفم

واللمس قوة منبثة في جميع جلد البدن تدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة

واليبوسة والصلابة واللين والملاسة والخشونة واما التي في الباطن فهي الحس

التي هي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة لانها اما ان يكون

مدركة فقط او مدركة ومتصرفة والاول اما ان يكون مدركا للصور الجزئية

وهو الحس المشترك او المعاني الجزئية وهي الوهم ولكل واحدة من هاتين القوتين

خزانة فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والثاني وهو المدركة

المتصرفة هي المتصرفة وتسمى المفكرة باعتبار استخدام النفس لها ومتخيلة

باعتبار تحركها تبعا للوهم اولنهوضها بنفسها والحس المشترك قوة مرتبة في مقدم

التجويف الاول من الدماغ يقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة و

الذي يدل على وجود هذه القوة هو انا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما

وليس ذلك في الخارج ضرورة ان الموجود فيه نقطة ولا في البصر اذ البصر لا ترتسم فيه

الا المقابل وليس المقابل الا القطرة والنقطة فهو في قوة اخرى غير البصر فيها

يتصل الارتسامات المتتالية بعضها ببعض فيحصل خط ولقائل ان يقول لم لا

يجوز ان يتصل الارتسامات المتتالية من القطرة النازلة في البصر قوله لان

ما ترتسم في البصر من القطرة النازلة يزول عند زوال المقابلة فان البصر

والاولى نحو

الخزانة بكسر الخاء وجمعها خزائن

او القيامها

اربو لشم   اد ومنوشة العنق

العبر لا يدرك الا المقابل قلنا ذلك ممنوع لان ما ينطبع فى الجليدية لا يزول الا فى زمان يدل عليه النظر الى الشمس والى الروضة الخضراء فيجوز ان يتصل الارتسام اللاحق بالسابق قبل زواله فيحس بهما كخط واما الخيال فهى قوة فى موخر التجويف الاول من الدماغ يحفظ جميع صور المحسوسات ويمثلها بعد الغيبوبة وهى خزانة للحس المشترك والذى يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما دون الاخر كما فى الماء فانه يقبل ولا يحفظ فالقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة وهى الحس المشترك غير الحافظة وهى الخيال فاذا ادرك المشترك خزنها عند الخيال فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها بانها هى التى شاهدناها قبل فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول لا امتنع منا الحكم بانها هى التى شاهدناها قبل ذلك وللقائل ان يقول هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها فى الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتى الذهول والنسيان بملكة الانفصال بها وعدمها واما الوهم فهى قوة مرتبة فى التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات كالقوة الحاكمة فى الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه وهى معارضة لما يدرك الصور ويحفظها ويتصرف فيها فان قلت لا ثم ذلك

الشيخ الخيال

لان المدرك لعداوة الذيب مدرك له فقد ادرك المحسوسات قلت المدرك

لعداوة الذيب لا يجب ان يكون مدركا له على الانفراد بل الوهم يدرك ما

يدركه بمشاركة الحس والخيال وبذلك يتخصص مدركه ويصير جزئيا واما الحافظة

او باشتراك الحس والخيال

فهي قوة مرتبة في التجويف الاخير من الدماغ يحفظ ما يدركه القوة الوهمية

من المعاني الغير المحسوسة وهي خزانة القوة الوهمية كما ان الخيال خزانة الحس

المشترك واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ من شانها

مثل ان تتصور انسانا ذا راسين او جناحين

تركيب بعض الصور مع بعض او بعض المعاني مع بعض الصور او تفصيل البعض

مثل ان تتصور صداقة زيد مع

عن البعض قال الشيخ آلة القوة الوهمية الدماغ كله لكن الاخص بها التجويف الاوسط

وسلطانه المتخيلة في الجزء الاول من ذلك التجويف وانما علم اختصاص هذه القوى

بهذه المواضع بان الافة اذا تطرقت الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التي

او عرضت

نسبت اليه ولما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة فهي التي اذا

ارتسم في الخيال صورة المطلوب او المهروب عنه حملت القوة الفاعلة على التحريك

وتسمى قوة شهوانية ان كانت حاملة على التحريك لجلب الاشياء المتخيلة ضارة او

نافعة كانت مطابقة لما في الواقع او لم تكن وغضبية ان كانت حاملة على التحريك

لدفع الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة طلبا للغلبة واما الفاعلة فهي القوة

التي تصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة تمديد العضلات وارخائها فان قلت

وربما يدركه الحس والخيال

حاله اوسواد عمرو مع عداوته

قلت لم قدم المدرك على المحرك قلت لان الادراكات متقدمة على الحركة الارادية لكونها

مرتبة على الادراكات قال فصل في الانسان اي اول النفس الناطقة

كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافاعيل

الفكرية فقولنا كمال اول لجسم طبيعي آلي كالجنس يشمل القوى النباتية و

الحيوانية وقولنا من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية كالفصل

يخصصه بالانسانية فلها اي قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات

أي وقولنا من جهة الخ يخصص قولنا كمال اول الخ بالانسان

وتحكم ببعضها على بعض وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال

الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آراء تخصها والقوة العاقلة لها في ادراك

النظريات من المعقولات مراتب اربع لان الشيء الذي من شانه ان يقبل

شيئا قد يكون بالقوة قابلا له وقد يكون بالفعل والقوة قد تكون

قريبة وقد تكون بعيدة فالمرتبة الاولى ان تكون النفس خالية عن

المعقولات لكن هي مستعدة لها كاستعداد الطفل للكتابة وتسمى

حينئذ بالعقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولى الاولى التي ليست في نفسها بذات

صورة وهي موضوعة لكل صورة المرتبة الثانية ان تحصل لها من المعقولات

الاولية ما يمكنها ان تتوصل منها وبها الى النظريات كقوة الصبي الذي ترعرع

وعرف القلم والدواة وبسائط الحروف على ان يكتب وتسمى بالعقل با

أي سمّت القوة أي حين خلوّها عن المعقولات

أو ترعرع الصبي أي تحرك ونشأ

الملكة لتحصيلها ملكة الانتقال من الاوائل الى الثواني والمرتبة الثالثة

ان يحصل لها المعقولات المكتسبة بعد المعقولات البديهية لكن

لا يطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها صارت مخزونة عندها فمتى

شاءت تطالعها كقوة الكاتب المتكمل للصناعة اذا كان غير كاتب

بالفعل وتسمى العقل بالفعل وان كان بالقوة اذا قيس الى ما

بعده الا انه قوة قريبة الى الفعل جدا المرتبة الرابعة ان تكون

الصور المعقولة المكتسبة حاضرة وهي مطالعة لها بالفكر وعاقلة با

لفعل بانها عاقلة لها كذلك كالمتكمل لصناعة الكتابة في حال مباشرته لها

وتسمى عقلا مستفادا لانها انما تخرج الى الفعل بسبب يخرجها اليه اذ التمثيل

بنوع ما من الاتصال وهو العقل المطلق والغاية القصوى وعنده يتم

الجنس الحيواني والنوع الانساني واطلاق لفظ العقل عليها بالاشتراك

ورسم العقل بالملكة ان كان في الغاية تسمى قوة قدسية فاعلم ان الانتقال

من الاوائل الى الثواني قد يكون بالفكر وقد يكون بالحدس بان يتمثل الحد

الاوسط في الذهن دفعة اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما

من غير اشتياق وحركة ويتمثل معه المطلوب وما يلزمه فالفارق بين الفكر و

الحدس وجود الحركة في الفكر وعدمها في الحدس وكل واحد منهما يختلف

باسرها بطريق الحدس مستغنيا عن تحصيلها بالحركات الفكرية تسمى قوة قدسية و
يجوز ان يكون للانبياء والاولياء فان لهم نوع تعلق بعالم الغيب بحيث يحصل
لهم النظريات بالحدس اذا توجهوا اليها لعدم اشتغال
قواهم الجسمانية بالموانع والشواغل

علم

63

يختلف فيه الناس في قلته وكثرته وأحدهما وهو الفكر يختلف فيه الناس

في بطوئه وسرعته وكما نجد جانب النقصان ينتهي الى عديم الحدس و

غير منتفع بالفكر فايقن ان الجانب الذي يلي الزيادة يمكن انتهاؤه الى

حد غني في اكثر احواله عن التعلم والفكر وهذه هي القوة القدسية

قوله واعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة يريد ان يبين ان

القوة العاقلة اي النفس الناطقة قوة مجردة عن المادة لـ

ليست بذات وضع والدليل عليه هو انها لو كانت ذات وضع

فاما ان لا ينقسم او ينقسم ولا سبيل الى شيء منهما فليست ذات

وضع اما الى الاول فلان كل ما له وضع فهو منقسم لما مر في نفي الجزء

الذي لا يتجزى واما الى الثاني فلان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم

انقسامها لان الحال في المنقسم منقسم ضرورة ان الحال في احد (اي النفس)

جزئيها غير الحال في الجزء الآخر لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين

فلا يكون البسيط بسيطا هف وان كانت مركبة وكل مركب تعقله مسبوق (اي النفس على تقدير الانقسام)

بتعقل بسائط فلزم ايضا انقسام تلك البسائط هف فان قلت (اي معقولات النفس)

تعقل كل مركب مسبوق بتعقل اجزائه واجزاؤه لا يجب ان يكون (اي كون البسيط منقسما محال)

بسائط لا ينقسم اصلا قلت لما كان تركيب الماهيات المعقولة

اي لا يكون يشاء آخر

من اجزاء غير متناهية ممتنعا فيجب انتهاؤها بالتحليل الى ما لا ينقسم

اصلا وتعقل الشيء مسبوق بتعقل جميع اجزائه فيكون تعقل المركب

مسبوقا بتعقل الاجزاء التي ينتهي المركب اليها بالتحليل ويلزم الخلف

ونقول ايضا ان التعقل ليس بالآلة الجسدانية والا لعرض لها

الكلال بضعف البدن كقوتي الحس والحركة وليس كذلك لان القوى

البدنية بعد الاربعين تاخذ في الكلال والنقصان مع ان القوة

العاقلة هناك تاخذ في الكمال فان قلت الشيخ الهرم كلما كلّت الآلة

وضعفت قواه البدنية وكذلك كلّت قوته العقلية واختلت ادراكاته

قلت لو كان الهرم موجبا لكلال النفس لوجب ان يكون موجودا

عند فتور المزاج والقوى وكان يجب الكلال في ادراك المعقولات

والشعور بالذات بعد الاربعين وليس كذلك فان كثيرا من

المشايخ يضعف جميع قواهم الا العقل فانه يكون اما ثابتا واما

في طريق الازدياد فكلال النفس ليس لذاتها بل لاشتغالها باحوال

البدن والضعف الطارئ عليه فلا يكون موانيا في الاستعمال

والشيء قد يعرض له من غيره ما يشغله عن امر نفسه لا لانه لا فعل

له في نفسه وله ونقول ايضا ان النفوس حادثة واعلم ان صرا

العوه العاقلة لا ليست قوة جسدانية

شاذ منها / والعلم

اعلم ان النفوس متعددة مختلفة اذ لولا الاختلاف والتعدد لكان معلوم زيد معلوم عمرو وهو باطل

ومذهب افلاطون ومن كان قبله ان النفس قديمة

ان النفوس الناطقة حادثة بحدوث الابدان كما ذهب اليه المعلم
الاول واتباعه والدليل عليه انها لو لم تكن حادثة بحدوث البدن
لكانت موجودة قبل البدن فالاختلاف بينها اما ان تكون بالماهية
او لوازمها لان الماهية مشتركة والا لما شملها حد واحد واذا كانت
الماهية مشتركة كانت لوازمها ايضا كذلك ضرورة وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز ولا جائز ان تكون بالعوارض المفارقة لان
العوارض انما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية لا تستحق
العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما هف والقابل للنفس
انما هو البدن فمتى لم تكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة
فتكون حادثة عند حدوث الابدان وهو المراد فان قلت
لم لا يجوز ان تكون لحوقها بسبب الفاعل وايضا لا يلزم من كون
القابل للنفس بدنا وعروض العوارض المفارقة بسببه انه
اذا لم يكن هذا البدن موجودا ان لا تكون موجودة لجواز تعلقها
ببدن آخر قبل تعلقها بهذا البدن قلت لحوق العوارض اياها ان
كان بسبب الفاعل كانت لازمة فاشتركت النفوس فيها ولو كانت
قبل هذا البدن متعلقة ببدن آخر ينقل الكلام اليه ونقول انها

بينهما

اي ماهية النفوس لان ماهية النفوس مشتركة والا لما اندرجت النفوس المتعددة بالماهية تحت حد واحد ضرورة امتناع اندراج المختلفة بالماهية في حد واحد

لان تكون الماهية ولوازمها موجبة للاختلاف والامتياز

لان ما يستحقه الماهية لذاتها لا ينفك عنها

الماهية فيكون لازما لا عارضا

المرام

اي لم لا يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض اي اللواحق المفارقة الفائضة من الفاعل

هذا انما يتم لو نفي الفاعل المختار واما على تقدير ثبوته فيجوز ان يخص كل نفس بخاصة ولا يلزم المحال المذكور

فلا يكون العوارض سببا للاختلاف خلافه

حادثة بحدوث ذلك البدن ولو قلت جاز ان يكون قبل ذلك البدن متعلقة ببدن آخر وقبله بآخر لا الى نهاية يلزم التناسخ ويجيء بطلانه في القسم الالهي ثم القسم الطبيعي ثم بعون الله وحسن توفيقه قال القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على فنون ثلثة الاول في تقاسيم الوجود وهو مرتب على فصول

فصل في الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحدا بالعدد والا لكان الشيء الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المضادة مثل كونه اسود وابيض هف بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص بعينه ذلك الشخص من غير تفاوت اصلا واما الجزئي فانما يتعين بتشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية لان كل كلي فان نفس تصوره غير مانع من الشركة والشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالتشخص زائدة على الطبيعة الكلية اقول هذا العلم ينظر في الامور التي لا تفتقر الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود العيني وهي على قسمين ما لم يقارنها البتة وما لم يكن كذلك بل قد يقارنها لكن ذلك لم

تفتقر

لم يكن عارضاً له الوجوب والافتقار وبهذا الوحدة والكثرة فانهما تارة
يعرضان للاجسام وتارة يعرضان للمجردات ولو كانتا في ذاتيهما مفتقرتين
الى المادة الجسمانية لما وجدنا منفكتين عنها البتة فما كان يوصف بهما
الموجودات المجردة كالنفوس والعقول وما لم يقارن المادة البتة على
قسمين ما يكون وجوده ابتدائية وما يكون وجوده غير ابتدائية ولذلك رتب هذا
العلم على ثلثة فنون ورتب الفن الاول الذي في تقاسيم الوجود على فصول الفصل
الاول في الكلي والجزئي فنقول الكلي كالانسانية مثلا ليست واحدة بالعدد بل هو
في كثيرين والا لكان الشيء الواحد المعين في حالة واحدة موصوفا بالاعراض
المتضادة كالابيض والاسود والعالم والجاهل فقط بل انسانية زيد غير
انسانية خالد وبشر كان في مفهوم الانسانية وذلك المشترك هو معنى
معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في النفس
لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص بعينه من غير
تفاوت اصلا وبهذا خرج جواب من قال ان الموجود في الذهن صورة
شخصية في نفس شخصية ولا شيء مما هو صورة شخصية في نفس شخصية بكلي
لانا نقول الكبرى فان معنى كون الشيء كليا مطابقا لما هو في كل واحد من اشخاصه
بالمعنى المذكور والصورة الذهنية كذلك وان كانت صورة شخصية في نفس

شخصية واما الجزئي فانما يتعين بمشخصاته الزائدة على الطبيعة
الكلية كالاين والوضع والكم والكيف وغير ذلك فان الكلي نفس
تصوره غير مانع من الشركة والشخص من حيث هو هو مانع من
الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية فصل في الواحد والكثير
اول الواحد كما يقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد
فقد يقال على كثيرين لكن جهة الوحدة تكون غير جهة الكثرة لامتناع
ان يكون واحد اكثيرا من جهة واحدة فجهة الوحدة اما مقومة لتلك
الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في مقوم اوجب ذلك
المقوم للحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها في ذلك المقوم او عارضة
لتلك الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في عارض اوجب
ذلك العارض الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها فيه اولا عارضة ولا
مقومة فان كانت مقومة فاما ان يكون مقولة في جواب ما هو
ويسمى الواحد بالجنس ان كانت مقولة على مختلفات الحقائق كالانسان
والفرس وبالنوع ان كانت على متفقات الحقائق كزيد وعمرو وان
كانت مقولة في جواب اي شيء ويسمى الواحد بالفصل فان قلت الشركة
في الفصل بما الشركة في النوع قلت نعم لكن الاعتبار مختلف وان

او في جواب اي شيء هو بحسب بسنته

كالبشر في النطق فان كانت مقولة في جواب ما هو بحسب

ان كان في

اي ان كان الشيء الذي هو في جواب ما هو مقولا على الخ

اي جهة الوحدة

معنى انه داخل في الحقيقة

اي الجنس

المخصوص

اللذين اعتبرا واحدا بسبب اتحادهما في جنس وهو الحيوان

كزيد وعمرو المتحدين في الطبيعة

اي عن الفصل الناطق

اي الاشتراك في الفصل اشتراك في النوع لان الاشتراك في الناطقية والاشتراك في تمام الماهية فلا فرق

وان كانت هناك محمولات لها موضوع واحد كالكاتب والضاحك

او بالمحمول ان كانت هناك موضوعات لها محمول واحد كالقطن والثلج

وان لم تكن مقومة ولا عارضة فهو كما يقال نسبة النفس الى البدن

هي نسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد وهو التدبير ليست مقومة ولا

عارضة للنسبتين وقد لا يقال على كثيرين وح اما ان يكون قابلا للقسمة

او غير قابل لها فان كان غير قابل لها ولم يكن له مفهوم وراء كونه غير

منقسم فهو الوحدة وان كان له مفهوم غيره فان له وضع فهو النقطة

والا فهو الواحد المطلق كالعقل والنفس وان كان قابلا للقسمة

فان لم ينقسم بالفعل فهو الواحد بالاتصال كالماء وان انقسم فان

كانت اجزاؤه متمايزة بالشخص فهو الواحد بالاجتماع والتركيب كالبيت

وان لم يكن اجزاؤه متمايزة بالشخص فهو المركب الحقيقي واما الكثير

فهو الذي يقابل الواحد فالكثير ايضا يقال على معان مختلفة واما

في الكتاب فامثلة منثورة لبعض اقسام الواحد وهو قال بعد ذلك

الاثنان قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة

واحدة واقسام التقابل اربعة احدها الضدان وهما موجودان

غير متضائفين كالسواد والبياض وثانيها المتضائفان وهما موجودان

اقول الاثنان قد يتقابلان والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شئ واحد من جهة واحدة وقولنا من جهة واحدة احتراز عن مثل التقابل بين الاب والابن فانه جاز ان يكون الواحد ابا من جهة وابنا من اخرى فان قلت هذا التعريف يوجب ان يكون بين كل صورتين نوعيتين تقابل اذ هما لا يجتمعان في شئ واحد هو الهيولى من جهة واحدة ولا جائز ان يكون بالسلب والايجاب ولا بالعدم والملكة اذ هما وجوديان وفي كل واحد من هذين التقابلين لا بد ان يكون احدهما عدميا ولا ان يكون تقابل التضائف اذ ليس يعقل ماهية شئ منهما بالقياس الى اخرى ولا تقابل التضاد اذ في مذهبهم ان لا تضاد بين الجواهر قلت اراد بالشئ ههنا الموضوع وهو المحل المقوم دون ما تحل فيه فلا يصدق رسم التقابل على الصورتين اذ لا موضوع لشئ من الصور والا لكان عرضا لا جوهرا هف واقسام التقابل اربعة لان المتقابلين ان كانا وجوديين فان كانت ماهية احدهما معقولة بالقياس الى الآخر فهما المتضائفان كالابوة والبنوة

منه

ومشروط التقابل يعني ان لم تكن المحل لم تكن الحال

للحال اى من ان تكون مقوم للحال اولا ام

ة والا فهما الضدان كالسواد والبياض وان كان احدهما
وجوديا والآخر عدميا فاما ان يعتبر في التقابل بينهما
موضوع قابل لذلك الامر الوجودي فهما المتقابلان بالعدم
والملكة كالبصر والعمى فان العمى عدم البصر عن موضوع من شانه
البصر وكالعلم والجهل فان الجهل عدم العلم عن محل من شانه العلم
وان لم يعتبر كالفرسية واللافرسية فهما المتقابلان بالسلب
والايجاب وذلك اي التقابل السلب والايجاب في الضمير
لا في الوجود لان اللافرسية لا معنى لها في الاعيان لانها امر
اعتباري ولو كانت اللافرسية من حيث هي اللافرسية وكذا
امثالها من السلوب شئ له وجود في الاعيان لكان في
الانسان مثلا سلوب موجودة بالفعل بغير نهاية بل هذه
اعتبارات عقلية ولها عبارات لفظية وليس لها في
الوجود ذوات حقيقية قال فصل في المتقدم والمتاخر
اقول المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم با
لزمان كتقدم بقراط على جالينوس والثاني المتقدم بالطبع
وهو ان لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو موجود وقد يمكن ان

واعلم انه لا تقابل بين الا عدام اصلا لان العدم المطلق لا يقابل العدم المطلق لامتناع كون الشئ مقابلا لنفسه ولا العدم المضاف لتحقق اجتماعهما والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف لصدقهما على كل موجود وهو غير الموجودين اللذين هما عدمهما ارم

اعلم ان تقابل السلب والايجاب راجع الى العقل والعقود اذ لا يكون المتقابلان فيهما الا في العقول كما ذكره اوفي العقد والتصور لحضاه ولا يخفى الواحد من المتقابلين فيه تقابله الاخر كالايجاب والسلب في الخارج فانه ليس في الخارج شئ يعم الايجاب او السلب بل هما من المعقولة على ما في العقل من النسبة والثبوتية او العدم الدال عليهما له سرحـ

بالذات

اي الكيس الحادث مع المتاخر

يوجد هو وليس الآخر بموجود كتقدم الواحد على الاثنين فانه
لا يمكن ان يوجد الاثنان الا والواحد موجود وقد يمكن ان يوجد
الواحد وليس الاثنان بموجود الثالث المقدم بالشرف
كتقدم ابي بكر رض على عمر رضي الله عنهما والرابع المتقدم بالرتبة وهو
ما كان بالنسبة الى مبدأ محدود اقرب من الاخر كترتيب الصفوف في المسجد
منسوبة الى الصفوف المحراب فان الصف الاول الاقرب اليه متقدم
على الابعد والخامس المتقدم بالعلية وهو ان لا يمكن ان يوجد هو
وليس الاخر بموجود كما انه لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو موجود
كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانا معا في الزمان فانه لا يمكن
ان يوجد حركة القلم الا وحركة اليد موجودة وبالعكس والمتاخر يقال
على ما يقابل المتقدم والتعويل في الانحصار على الاستقراء وقد
ذكر بعض المتاخرين وجه حصر بان قال لا يخ من ان يكون يجب
كون المتقدم قبل المتاخر قبلية لا يجامع المتاخر في زمان واحد اولا
فان كان فهو الزماني وان لم يجب فلا يخ من ان يجب كون المتقدم
محتاجا اليه اولا فان وجب فان كان مؤثرا فهو بالذات والا فبا
لطبع وان لم يجب فان كان الترتيب معتبرا فهو بالرتبة والا

لا فيما الشرف ولقائل ان يقول لا م انه لو لم يكن الترتيب معتبرا يكون بالشرف لا غير لا بد له من دليل **قال** **فصل** في القديم والحادث الخ **اقول** القديم يقال على الذي لا يكون وجوده من غيره ويسمى القديم بالذات كالباري تع وعلى الذي لا اول لزمان وجوده ويسمى القديم بالزمان كالفلك على رايهم والحادث يقال بازائهما على الذي يكون وجوده من غيره ويسمى الحادث بالذات كجميع الممكنات وعلى الذي لزمان وجوده ابتداء اى قد كان وقت لم يكن هو فيه موجود ويسمى الحادث بالزمان كالمركبات العنصرية وكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اما كونه مسبوقا بمدة فلما عرفت ان الحادث الزماني ما قد كان وقت هو لم يكن فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت فيه موجود واما كونه مسبوقا بمادة فلان امكان وجوده اما واجبا او ممتنعا ثم صار ممكنا فيلزم الانقلاب وهو مح وذلك الامكان امر وجودي والا لم يكن الشئ الممكن ممكنا اذ لا فرق بين قولنا امكانه لا اى امكانه عدمي وبين قولنا لا امكان له اذ الامور العدمية لا يتمايز بعضها عن بعض فاتصاف الشئ بمتعذر

وهي اعم من ان تكون هيولى او موضوعا

الحادث الزماني

الممكن بان امكانه علامى يوجب اتصافه بانه لا امكان له هف و
الامكان لا يكون قائما بنفسه لان الامكان نسبة بين الماهية و
الوجود والنسبة لا يكون قائمة بنفسها بل بالمنتسبين فيكون
قائما بمحله وهو المادة فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الامكان
العائد الى القادر بجواز تعليله بهذا الامكان كما يقال القادر صح منه
ايجاد الممكن لانه صحيح الوجود فى نفسه والعلة تغاير المعلول و لقائل
ان يمنع عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الثانى نفى الامكان
بالكلية والاول اثبات صفة عدمية وبينهما منافاة ما المصدر فى القوة
والفعل اقول لفظ القوة قد وضعت اولا للمعنى الموجود فى
الحيوان الذى يمكنه به ان يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات
ويسمى ضده الضعف ثم نقلت عنه اى الحال فجعلت للمعنى الذى
لا ينفعل عن الشى بسببه الشى بسهولة ثم جعلوا الشى الذى لا ينفعل
البتة اولى بهذا الاسم فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة
ثم صيروا القدرة نفسها وهى الحالة التى للحيوان كانها يكون له ان
يفعل و ان لا تفعل بحسب المشية وعدم المشية وزوال
العوائق قوة اذ هى مبدأ الفعل ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة

هو الامكان

مفعول راجع الى القدرة باعتبار الجنى وهو العلاوه

صيروا

اى الاسم القوة

سلمت المنافاة بينهما لكن المدعى الاول لكون الامكان عدميا يستلزم تحققه قبل الحادث لان مستوجبها متحد فانه ممالم يعلم عاقلا فضلا عن فاضل

ينفعل

القوة الى كل حال يكون فى شىء هو مبداء التغير فى آخر من حيث هو آخر
وانما قالوا من حيث هو اخر ليدخل فى هذا الرسم القوة التى هى مبداء
باعتبار وذو مبداء باعتبار آخر كالطبيب اذا عالج نفسه فانه باعتبار
انه معالج مغاير اياه باعتبار كونه معالجا والفعل هو التغير الحادث
فى ذلك الاخر وكل ما يصدر عن الجسم من العادة المسمى فى المحسوسة من
الآثار والافعال التى ليست بالعرض ولا بالقسر من جسم اخر فانه عن
قوة موجودة فيه اما الذى بالارادة والاختيار فذلك ظ واما الذى
ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عنه لكونه جسما
اوجزء اما كيف اتفق او لخاصية فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام
فى لاشتراك الاجسام فى الجسمية والثانى ايضا باطل والا لما استمر على
النظام الابدى والاكثرى فان الامور الاتفاقية هى التى ليست بدايمة
ولا اكثرية فتعين الثالث وهو ان يكون ذلك لخاصية موجودة
فيه فتلك الخاصية تسمى قوة وهذه القوة عنها يصدر الا فاعيل الجسمانية
وان كان بمعونة من مبداء ابعد ما يقال فى العلة والمعلول آه
اقول العلة يقال لكل موجود يحتاج اليه اخر فى وجوده وهى اما تامة
وهى ما يجب بها المعلول واما ناقصة غير تامة وهى ما لا يكون كذلك

[Interlinear glosses:]
التغير
فى
كالخلاص بان وكيف وحركة وسكون
بيان ما ر
صادر م
اى الجسم جسما
اى لما كان فى ذلك
لان الاشتراك فى العلة يوجب الاشتراك فى المعلو
اى المذكور من الاثار
عنها
الجسمانية

[Marginal notes:]
اى الجسم جسما لكون علية الطبيعة الجسمية العامة فى جميع الاجسام او والامور الاتفاقية او لقوة موجودة
رحم
اى لما كان فى ذلك المذكور من الاثار مستمرا آه
المعلول
كالسمع والبصر فانهما بالاذن والعين لكنهما بمعونة مبداء ابعد وهو النفس

وهي ان كانت داخلة في المعلول فهي المادية ان لم يجب معها ان يكون موجودا
بالفعل كالطين للكوز والصورية ان وجب معها ان يكون موجودا
بالفعل كالصورة التي للكوز وان كانت خارجة فهي الفاعلية ان كان
منها وجود المعلول كالفاعل للكوز والغائية ان كان لاجلها
المعلول كالغرض المطلوب من الكوز وهو شرب الماء منه والشرط ان
لم يكن منها وجود الشيء ولا لاجلها وعدم المانع داخل في الشرط وجزء من
العلة التامة فان قلت هذا التقسيم لا يشمل الموضوع مع ان
العرض في وجوده يحتاج اليه قلت يمكن تقسيمه على وجه يشمله وهو
ان يقول ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جزءا منه اولا والثاني اما
ان يكون مقارنا للمعلول وهو الموضوع اولا والثاني اما ان يكون
منه وجود الشيء او لاجله او لا لهذا ولا لذاك واما ما قاله المص من
ان يكون منه وجود الشيء العلة ما له وجود في نفسه ثم يحصل
من وجوده وجود غيره منتقض بالعلة الغائية والعلة الفاعلية
متى كان بسيطا استحال ان يصدر عنها اكثر من واحد لان ما
يصدر عنه من واحد لا ان ما يصدر عنه اثنان فهو مركب فينعكس
بعكس النقيض الى ان ما لا يكون مركبا لا يصدر عنه اثنان وبيان

وبيان ذلك ان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث يصدر

عنه ذاك لجواز ان يعقل كل منهما مع الغفلة عن الاخر وكل واحد

من هذين المفهومين او احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب

في ذاته وان كانا خارجين كان مصدرا لهما لاحتياجهما اليه لعروضهما له

فكونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذلك فان كانا او احدهما داخلا

فيه لزم التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فاما ان يتسلسل

او احدهما ينتهي الى ما يوجب كثرة في الذات والتسلسل فتعين الثاني

فان قلت لا نم كونه مصدرا لهما ان كانا خارجين وانما يلزم ذلك لو

كانت المصدرية محتاجة الى العلة وهو ممنوع فانها من الاعتبارات العقلية

التي لا تحقق لها في الخارج فلا يحتاج الى العلة قلت الحكماء ذهبوا الى ان

الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا شيء واحد وهذا حكم

واضح لا يحتاج فيه الى زيادة بيان فانه ان صدر عنه شيئان من حيث

صدر عنه احدهما لم يصدر عنه الاخر وبالعكس بالضرورة فاذا صدرا

عنه من حيثيتين والمعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة اعني

عند تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن واجب

الوجود عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو محال

كيب

لان الشيء ما لم يتعقل في العاقلة لم يكن الا عين المصدر ذات المصدر لا مفهوم مصدريته منه والا لم يتعقل فاذا كانت المصدرية خارجة عنه عارضة له كان المصدر بحيث لها الا مما له الا انه عروضها له لسبب بعد غفلة منه الغير كما مر فاهم

فيتعين لانه محالة الى ما يوجب التركيب والكثرة في الذات

والّا لما وجدا او ممكن الوجود فيجوز وجوده في وقت دون وقت آخر فاختصاص وجوده باحد الوقتين ان كان لا لمرجح يخرجه من القوة الى الفعل وقع الممكن للمرجح وان كان لمرجح فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا يجب لها الوجود والّا لكان واجبا لذاته ولا العدم والّا لكان ممتنعا لذاته هف قال هداية كون الشيء موجودا آه اقول اعلم ان الجمهور يظنون ان احتياج المفعول الى فاعله انما هو في احداث الفاعل اياه فقط فاذا احدث فقد استغنى عنه حتى ان فني الفاعل بقي المفعول موجودا وانما حملهم على ذلك مشاهدة بقاء الفعل في كالبناء مع فناء الفاعل كالبناء فما هو في هذا الفصل اشارة الى بطلان زعمهم وهو ظ الاقول فاذا بعيد وجوده حالة الوجود فان لقائل ان يقول ذلك تحصيل الحاصل وهو مح وجوابه ان تاثير العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انها يعطيه وجودا مستانفا حتى يكون ذلك تحصيل الحاصل بل معناه ان وجوده في حال اتصافه بالوجود وانما هو بوجود علته والبناء انما يبقى بعد

واما حدث البناء فجوابه ان نقول البناء انما آه

بعد وجود البنّاء لكون البنّاء انما هو علة لحركة الاجزاء بعضها الى بعض
وذلك لم يبق بعد غيبوبته والذى يبقى هو تماسك الاجزاء وهو معلول
ليبس العنصر لا للبنّاء وذلك لم يعدم مع بقاء التماسك قال فصل
فى الجوهر اقول كل امرين يكون احدهما مختصا بالاخر سارياً فيه بحيث
يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر تحقيقا كحلول السواد فى الجسم
او تقديرا كحلول العلوم فى النفس يسمى الساري حالاً والمسري فيه محلاً
ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لاستغنى كل منهما عن صاحبه
فامتنع ذلك الحلول فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجاً الى الحال او با
لعكس فان كان الاول يسمى المحل هيولى والحال صورة وان كان الثاني يسمى
المحل موضوعا والحال عرضا فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك
اخصين تحت اعم وهو المحل والعرض والصورة يشتركان اشتراك
اخصين تحت اعم وهو الحال واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية
التى اذا وجدت فى الاعيان كانت لا فى موضوع وبه يخرج منه واجب
الوجود اذ ليس له ماهية وراء الوجود واذا وجدت كانت
لا فى موضوع واما العرض فهو الموجود فى الموضوع فان قلت
الصور العقلية للجواهر موجودة فى الموضوع وهو النفس فكانت

وشدة التباينها المانعة من الاشكال صح

اذ لو استغنى كل منهما عن الاخر لكان نسبة احدهما الى الاخر كنسبته الى ثالث فحلول احدهما فى الاخر دون ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح وهو محال

اى ماهية مغايرة للوجود ... الموضوع

اى الذى يحتاج فى وجوده الى موضوع كاللون المحتاج فى وجوده الى الجسم

قد مر ان الهيولى مفتقرة الى الصورة فى بقائها وان الصورة مفتقرة الى الهيولى فى تشخصها فليس الاحتياج بينهما من جانب المحل فقط بل من جانبين ... الحال ايضا ... ان الحال نعت والنعت ...

اعراضا وقد قيل انها جواهر قلت كونها اعراضا بهذا التفسير لا ينافي جوهريتها فانها وان كانت في الحال حالة في الموضوع لكن يصدق عليها رسم الجوهر فان الكون في الموضوع مطلقا اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص لشم لو فسرنا العرض بالماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى وان كان حالا فهو الصورة وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل فاذن اقسام الجوهر خمسة فان قلت قولكم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه ليس بهيولى قلت المراد ان الجوهر ان كان محلا لجوهر اخر فهو الهيولى ولا انتقاض والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام والا لكان كل واحد منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة فلا تكون مركبة والا لزم انقسام الماهية البسيطة الحالة فيها لان الحال في المنقسم منقسم على ما مر فلا يكون الماهية البسيطة بسيطة

(Marginalia: ثم اشار الى تقسيم الجوهر بقوله — للتركيب — ٢ — الحالة — وان انقسمها — مطلقا — هذا مبني على ان الحلول سرياني واما اذا كان الحلول جوازيا فلا يلزم الانقسام — ق)

مثل ما يكون متعلقا بما يعرض له كالقوة المتصفة بالتناهي واللاتناهي بحسب تناهي اثارها و لا تناهيها بحسب العدد او الزمان فان الاثار الصادرة من القوى اذا كانت متناهية او غير متناهية بحسب العدد او الزمان تكون القوى التي هي مبداء لتلك الاثار ايضا متصفة بالتناهي واللاتناهي عددا او زمانا

سطه هف فان قلت تركيب الماهية من الجنس والفصل تركيب عقلي
لا خارجي حتى يلزم انقسام المحال فيها قلت لو كان للجوهر جنسا لكانت
النفس مركبة من الجنس والفصل واحدهما في الخارج مادة والاخر
صورة فيكون في الخارج مركبة من المادة والصورة ويلزم المحذور
وفيه بحث ذكرته في شرح حكمة العين من اراده فليراجع الى هناك
واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين ومتى
والاضافة والملك والوضع وان يفعل وان ينفعل اما الكم فهو
الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته واما قيد لذاته ليخرج
الكم بالعرض فانه يقبلهما اما لكون الكم موجودا فيه كالمعدودات
او لكونه موجودا في الكم كالشكل او لكونه موجودا في محل الكم كالبياض
او لغير ذلك والكم ينقسم الى منفصل ومتصل لانه ان لم يكن بين اجزائه
حد مشترك هو نهاية لاحد الجزئين وبداية للآخر فهو المنفصل وهو
العدد وان كان فهو المتصل وهو ان لم يكن قار الذات فهو الزمان
وان كان قار الذات فهو المقدار وهو الخط والسطح والثخن اي الجسم
التعليمي فانه ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة فهو الخط
وان قبلها في جهتين فهو السطح وان قبلها في الجهات الثلث فهو الثخن

فانه خط يكون نهاية لجزء وبداية لآخر وكذا النقطة فانه يمكن ان يفرض نقطة تكون نهاية لجزء وبداية لآخر

يعني مدة بقيتهما ... ماذا نصفنا خطا بنصفين فانه يكون نقطة بانفيهما يكون مبدأ لاحدهما ومنتهى للآخر

وهو الامتدادات التي يحصرها سطح او اكثر فان قلت انت قلت الكم
المنفصل هو العدد والمص قال هو العدد فعبارتك تقتضي انحصار كاب
الكم المنفصل في العدد وعبارة المص تقتضي عدم انحصاره فيه و
بينهما تناف وايضا العدد الفرد كالسبعة مثلا فيه واحد متوسط
بين الباقي من الاحاد المتطرفة فيكون حدا مشتركا بين ثلثة وثلثة
قلت الجواب عن الاول ان المص قد تساهل فيه لما بين ان غير العدد
ليس كما منفصلا وايراده لا يليق بشرح هذا المختصر ولعله تبع في
ذلك ما قال بعض المتقدمين من ان الكم المنفصل اما قار وهو
العدد او غير قار وهو القول فان اجزاءه لا توجد معا وليس بينها
حد مشترك يكون انتهاء وابتداء وعن الثاني انه لو فرض في السبعة
مثلا احاد مترتبة فيها واحد متوسط وعن الجوانب احاد بطلت نوعيتها
الواحدة الكائنة قبل هذا الترتيب وذلك لان الواحد المتوسط
لما فرض حدا مشتركا من الجانبين فلو اعتبر مع احدهما دون الاخر
لم يكن حدا مشتركا فلابد وان يعتبر عند ذلك مع كل واحد منهما
فصار المجموع ثمانية فقد بطلت نوعيتها عند هذا الترتيب واما الكيف
فهو هيئة في شيء لا تقتضي قسمة ولا نسبة والعرض والاستقرار با

اعلم ان المص احترز بقوله في شيء عن الحركة والزمان فان
المراد بالشيء هنا القار والحركة والزمان غير قارين

ا المفهوم الاان العرض يقال باعتبار عروضه و لهئة باعتبار حصوله

وبقوله لا تقتضي قسمة احتراز عن الكم وبقوله ولا نسبة احتراز عن

الاعراض النسبية وهذا التعريف منقوض بالوحدة والنقطة و

ينقسم الكيف الى اربعة انواع لانه اما ان يكون مختصا بالكمية اولا والثاني

اما ان يكون محسوسا اولا والثاني اما ان يكون استعدادا اولا وهو

باحدى الحواس الظاهرة وهي الكيف المحسوسة — وهي الكيفية الاستعدادية

الكيف المختص بذوات الانفس والكيفيات المحسوسة اما ان تكون

بحكم الاستقراء — سواء كانت نفسانية او حيوانية او نباتية

راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى الانفعاليات واما

ثابتة

ان تكون غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى الانفعالات فان

قلت لم سمي القسم الثاني انفعالات مع كونه انفعاليات ايضا لانفعال

الحواس عن القسمين قلت ما نسب الى الانفعال كانه ابلغ من نفس الانفعال

فخصت الاولى بالانفعاليات بخلاف الزائلة فانها لسرعة زوالها كانها

نفس الانفعال فخصت الزائلة بالانفعالات والكيفيات ال[illegible] لنفسانية

ان كانت غير راسخة تسمى حالات كالكتابة في ابتدائها وان كانت راسخة

او الحالة

تسمى ملكات كالكتابة اذا استحكمت وكذا العلم وسائر الصناعات

بعد الرسوخ

والكيفيات الاستعدادية تسمى قوة ان كانت استعدادا نحو الدفع و

يوجب الاستعداد

اللاانفعال كالصلابة ولا قوة ان كانت استعدادا نحو الانفعال

او اللاقبول — او القبول

او التفاوت بينهما الا باعتبار العروض فمفهوم العروض والحصول في مفهوم الهيئة

الاعراض النسبية هي غير الكم والكيف وهي الاعراض السبعة الباقية

او بحيث لا تعرض الشيء الا بواسطة الكمية

المراد بكونه محسوسا ان يكون مدركا باحدى الحواس الظاهرة

وهي الكيف النفسانية

او صناعة الكتابة

كاللين والكيفيات المختصة بالكميات اما ان تكون مختصة بالكميات
وسمي منفعلا ... وهو من الكميات
المتصلة كالتثليث والتربيع المختصين بالسطح والاستقامة والانحناء
وهو من الكميات
المختصين بالخط او بالعدد كالزوجية والفردية واما الاين فهو حصول
الشيء في مكانه الحقيقي ككون زيد في مكانه الذي يخصه او الغير الحقيقي
ككونه في البيت او في السوق او في البلد او في الاقليم واما متى فهو حصول
الشيء في زمانه الحقيقي ككون الكسوف في ساعة كذا او الغير الحقيقي
ككونه في يوم كذا او في شهر كذا او في سنة كذا واما الاضافة فهي النسبة
التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة فان الابوة
نسبة تعرض للاب بالقياس الى البنوة التي هي ايضا نسبة والبنوة نسبة
تعرض للابن بالقياس الى الابوة التي هي ايضا نسبة ولهذا سميت الاضافة
نسبة مكررة واما الملك فهو كون الجسم في محيط بكله او ببعضه بحيث
ينتقل المحيط بانتقال المحاط به ككون الانسان متقمصا او متعمما واما
الوضع فهو كون الشيء بحيث يكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة والى
الامور الخارجة كالقيام والقعود واما الفعل فهو هيئة تعرض للشيء
بسبب تأثيره في غيره كقطع القاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو هيئة
تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره كتسخن المتسخن ما دام يتسخن فان

للهيئتين

قلت المص قد جعل هاتين المقولتين للهيئتين الحاصلتين بسبب التاثير
والتاثر وليس كل هيئة تحصل من تاثير وتاثر من هاتين المقولتين
بل يريدون بان يفعل الهيئة الحاصلة من التاثير الصادر عن المؤثر
مادام يؤثر وبان ينفعل الهيئة الحاصلة من التاثر الحاصل في المتاثر
مادام يتاثر وانت قد جعلت الاين ومتى والملك والوضع نفس
النسبة والمص جعلها هيئة تحصل من النسبة قلت الجواب عن الاول
ان المص ايضا اعتبر حال التاثير والتاثر بقرينة قوله في المثال
مادام يقطع ومادام يتسخن وعن الثاني ان تلك الهيئة ثبوتها
مشكوك وان ثبت فالاشبه انها تكون من اقسام الكيف فلذلك جعلنا
تلك المقولات نسبة تاسيا ببعض المحققين لا هيئة كما جعله المص
فان قلت ثبوت الهيئة المذكورة في الفعل والانفعال ايضا مشكوك
وان ثبت فالاشبه ان يكون ايضا من اقسام الكيف قلت هاتان
المقولتان بالحقيقة داخلتان تحت الحركة فان كلا منهما هيئة ليست
بقارة الذات بل لا يزال يتجدد وبعضهم جعلهما داخلتين تحت النسبة
بناء على انها التاثير والتاثر والكلام في هذا الموضع طويل لا يليق
بشرح هذا المختصر قال . الفن الثاني في العلم بالصانع اه اقول

لانهما قد يقال ان على الفعل والانفعال للحاصلتين
بعد انقطاع التاثير والتاثر كما يقال بعد
الفراغ من القطع هذا قطع حاصل من الفاعل
او انقطاع حاصل في التعب وليسا بالفعل
والانفعال في الاصطلاح

واجب الوجود وهو ما لا يكون وجوده عن غيره موجود لانه ان لم يكن في الوجود موجود هو واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات باسرها حينئذ يكون جملة مركبة من احاد كل واحد منها ممكن لذاته فيحتاج تلك الجملة الى علة موجبة مستجمعة للشرائط وارتفاع الموانع لان تلك الجملة ممكنة وكل ممكن يحتاج الى علة موجبة فتلك العلة الموجبة لا يجوز ان يكون نفس الجملة لان العلة الموجبة للشيء متقدمة عليه بالذات والمتقدم على الشيء بالذات لا يكون نفسه بالضرورة ولا جميع اجزائها لان جميع اجزاء الشيء نفسه لامتناع ان يكون جزؤه والا لم يكن جميع الاجزاء جميعها بل بعضها بعضا وخارجا عنه لان خروج الشيء عن الشيء مع عدم خروج شيء من اجزائه عن اجزائه غير معقول ولا بعض اجزائها اذ لا يكفي تحقق بعض اجزاء في تحققه فانه كما يتوقف على الجزء المفروض يتوقف على سائر الاجزاء والعلة الموجبة المستجمعة لحصول الشرائط وارتفاع الموانع ما يكفي تحققها في تحقق معلولها فهي اذن يكون علة خارجة والموجود الخارج عن مجموع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محال فان قلت ادعيتم البداهة في كون علة الجملة خارجة وليس كذلك فان ذلك يتوقف على العلم بتلك المقدمات الدقيقة التي ذكرتم قلت تلك المقدمات بعضها منبهات

جميعها

تنبيهات والبديهي قد يحتاج اليها فانها متفاوتة في الجلاء والخفاء قال

فصل في ان وجود واجب نفس حقيقته او خارجا عنها عارضا لها ولا

سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلانه يلزم تركب حقيقته وكل مركب فهو

ممكن هف ولظهور بطلان هذا القسم تركه المص واما الى الثاني

فلان وجوده لو كان زائدا على حقيقته عارضا لها لكان مفتقرا الى

الى حقيقته افتقار الحال الى المحل فيكون مفتقرا الى غيره وكل مفتقر

الى غيره فهو ممكن فوجوده يكون ممكنا وكل ممكن لابد له من موثر فلو

موثر فذلك الموثر ان كان نفس حقيقته يلزم ان يكون موجودة

قبل وجوده لان العلة الموجبة للشيء يجب تقدمها عليه بالوجود

اذ المفيد للوجود لابد وان يكون له وجود حتى يفيد غيره الوجود

بخلاف المستفيد للوجود اي العلة القابلة فان المستفيد للوجود لابد

وان لا يكون موجودا قبل الوجود لظاهر البطلان فلم يكن المو ثر

فيه نفس تلك الحقيقة وان كان الموثر غير تلك الحقيقة يلزم ان

يكون الواجب لذاته محتاجا في وجوده الى موثر منفصل فلم يكن

واجب الوجود فان قلت لم لا يجوز ان يكون الموثر فيه حقيقته من

حيث هي هي من غير اعتبار شيء من الوجود والعدم كالقابل قلت

والا لكان داخلا في حقيقته

اول وجود واجب الوجود نفس حقيقته والا لكان داخلا في حقيقته

مفتقرا

وهو الحقيقة

حتى يمكن اعطاء الوجود منها ويكون الشيء موجودا قبل نفسه

حتى يقبل الوجود من غيره والا يلزم تحصيل الحاصل لكون الشيء موجودا

اي المفهوم من احدهما مغاير للمفهوم من الآخر غير

قد ذكرت جوابه في خلال التقرير قال المصنف وان وجوب الوجود و

تعينه نفس ذاته آه اقول وجوب الوجود اى استحقاق الوجود

نفس ذاته وكذا تعينه اى تشخصه نفس ذاته تع اما الاول فلان

وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته تع لكان محتاجا الى حقيقته

احتياج الحال الى محله وكان معلولا لذاته تع والعلة ما لم يجب وجودها

لا يوجد المعلول فان العلة يجب وجودها اولا ثم يجب بها وجود

معلولها ضرورة وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات اذ الوجوب

بالغير ينافى الوجوب بالذات فلو كان ذلك الوجوب وجوبا با

لغير لانقلب الواجب لذاته الى الممكن لذاته لغيره وهو مح فاذن ذلك

الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون وجوب الوجوب بالذات

قبل نفسه هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب بالذات

مغايرا لهذا الوجوب بالذات الذى هو معلول ذاته تع وح لا يلزم

تقدم الشئ على نفسه بل غاية ما لزم من ذلك ان يكون هذا الوجوب

مسبوقا بوجوب آخر ولم قلتم ان ذلك غير جائز قلت لانا ننقل الكلام

الى ذلك الوجوب ونقول لو لم يكن نفس ذاته تع لكان معلول ذاته

والعلة يجب ان يوجد اولا ثم يوجد المعلول فيكون ذلك الوجوب

اى العلة
يعنى المعلول

الواجب

76

ب مسبوقا بوجوب آخر فان لم ينته الى وجوب هو نفس ذاته نع يلزم
ان يكون في ذاته وجوبات مترتبة غير متناهية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
واما الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على ذاته لكان معلولا لذاته لاحتياجه
الى ذاته ح والعلة ما لم يتعين لم توجد المعلول لانها ما لم يتعين لم
توجد وما لم يوجد لا يوجد المعلول فما لم يتعين لم توجد المعلول
فتكون التعين حاصلا قبل نفسه وانه مح فان قلت لم لا يجوز ان يكون
ذلك التعين مغايرا لهذا التعين قلت لو كان غيره ننقل الكلام اليه
فان لم ينته الى تعين هو ذاته يلزم التسلسل وانه مح قال فصل في توحيد
واجب الوجود آه اقول واجب الوجود واحد لنوعه منحصر في شخصه
لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود
لا محالة فلا بد لهما من مميز فما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا
يكون ولا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلان الامتياز لو كان بتمام
الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد منهما لكونه
مشتركا بينهما فلو لم يكن خارجا عن حقيقتهما لم يكن الامتياز بتمام
الحقيقة وقد بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود
هف واما الثاني فلان كل واحد منهما ح يكون مركبا من ما به الاشتراك

Margin and interlinear notes:

المعلول / الى العلة

موجود / لذاته

علم بما مر ان الغرض منه ننفي ان يكون واجبا الوجود بين الامور والا لم يكن امتياز

لان كل اثنين اشتركا في معنى من المعاني فلا بد ان يمتاز احدهما عن الآخر بشيء والا لم يكونا اثنين اذ الامتياز من لوازم الاثنينية

تمام الماهية بل جزئها حل

لانا فرضنا وجوب

وما به الاشتراك غير ما به الامتياز

الوجود وقد اشتركا فيهما فما به الاشتراك غير ما به الامتياز ووجوب الوجود يكون خارجا عن حقيقتهما ضرورة حل

هف اذا لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة حل

من الواجبين

الخروج وجوب الوجود عن حقيقتهما خلف

ومن مابه الامتياز وكل مركب يحتاج الى جزئه الذي هو غيره وكل محتاج الى غيره

ممكن فيكون كل واحد منهما ممكنا لذاته وقد فرضنا كل واحد منهما واجب

الوجود هف فان قلت انما يلزم التركيب ان لو كان مابه الامتياز مقو

لم لا يجوز ان يكون مابه الامتياز عارضا قلت مابه الاشتراك وهو

وجوب الوجود اما ان يكون مقوما لحقيقتهما او نفس حقيقتهما او عا

رضا لهما فان كان الاول يلزم تركب حقيقة كل واحد منهما مع كون مابه

الامتياز داخلا فان الاشتراك في الذاتي يقتضي الامتياز بالذاتي

على ما بيّن في علم المنطق هف وان كان الثاني كان مابه الامتياز بالذاتي

العارض نعينا لاستحالة وقد بينا ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود

هف وان كان الثالث فهو بط فانا قد بينا ان وجوب الوجود نفس

حقيقة واجب الوجود على ما بينا من ان التعين نفس حقيقة واجب

الوجود يكفي في اثبات توحيده فان التعين اذا كان نفس الماهية

كان نوع تلك الماهية منحصرا في الشخص بالضرورة فاقصل في ان الواجب

لذاته واجب من جميع الجهات اه اقول واجب الوجود واجب من جميع

جهاته اذ ليس له حالة منتظرة لان ذاته كافية في حصول جميع ماله من

الصفات ومن كان كذلك لم يكن له حالة منتظرة فيكون واجبا من جميع

اي لما كان ذات الذي كافية في جميع ماله من الصفات لم يكن له حالة منتظرة ينتج ان ذات الواجب لم يكن له حالة منتظرة ويلزم هذه النتيجة كونه واجبا من جميع الجهات فلم يكن النتيجة محل النزاع فتامل / ا

جميع الجهات اما الكبرى فواضحة واما الصغرى فلانه لو لم يكن كافية في حصول

جميع ماله من الصفات لكان شيء من صفاته عن غيره فيكون حضور ذلك

الغير علة لوجود تلك الصفة وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن

ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي مع النظر عن ذلك الغير يجب لها الوجود

والا فاما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان مع وجود

تلك الصفة لم يكن وجودها عن غيره والا لم يتحقق مع قطع النظر

عن ذلك الغير وقد كان المفروض ان وجودها من غيره هف وان

كان مع عدمها لم يكن عدمها عن غيبته لانا فرضنا ذلك الغير موجودا

وان قطعنا النظر عنه وقد كان المفروض ان عدمها عن غيبته هف

واذا لم يجب وجودها بلا شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف

فان قلت انا نعلم بالضرورة ان ذاته ليست كافية في حصول الصفات

الاضافية كالمبدائية والخالقية والرازقية وايضا لا نم انه لو لم يكن ذاته

كافية لكان شيء من صفاته من غيره حتى يكون حضور ذلك الغير علة

لوجودها وغيبته علة لعدمها لم لا يجوز ان يكون صدق ذلك بان

يكون حصول بعض الصفات من ذاته مع غيرها وايضا لا نم انه لو كان

وجوب الذات مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره فان
قطعوا النظر عن الغير لا يقتضي عدمه حتى يلزم ذلك على انه لو اقتضى ذلك
فلا نم انه لو كان وجوبها مع عدم تلك الصفة لم يكن علة لها على تقدير
قلت هذا البحث وارد واما الاولان فلانا اذ الكلام في الصفات الحقيقية
دون الاضافية والسلبية واذا كان حصول هذه صفة للذات بمشاركة
الغير كان يلزم من حضوره وجودها لتحقق الذات عند حضوره و
من غيبته عدمها لامتناع ان يكون الشيء موجودا مع انتفاء شرائط علته
فيعود المحذور فالاصل ان الواجب لذاته لا تشارك الممكنات في وجوده
لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده فالوجود من حيث هو هو
اما ان يجب له التجرد او اللاتجرد او لا يجب له شيء منهما فان وجب له التجرد
يلزم ان يكون وجود الممكنات مجردا عن عارض للماهيات وهو محال لانا
نعقل الشيء مع الشك في وجوده الخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته
لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال وان
وجب له اللاتجرد لما كان وجود الباري تعالى مجردا هف وان لم يجب له شيء
منهما لكان كل واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود
في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف اي اقول

واجب الوجود لا يشارك الممكنات في وجوده والا فالوجود من حيث
اي على كونه عارضا للماهية
هو هو اما ان يجب له التجرد عن الماهية او اللاتجرد اي العروض لها او لا
يجب له شيء منهما والكل باطل اما الاول فلانه يقتضي ان يكون وجود
الممكنات مجردا عن عارض لماهياتها وهو بح لانا نعقل المسبّع مع
الشك في وجوده الخارجي فلو كان وجود المسبّع نفس حقيقته لكان
الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو بح واما
الثاني فلانه يقتضي ان يكون وجود الواجب عارضا للماهية وقد
بيّنا تجرده هف واما الثالث فلانه ان لم يجب للوجود من حيث
هو هو شيء من التجرد واللاتجرد كان كل واحد منهما ممكنا له فيكون
لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرد وجوده الى الغير فلا يكون
ذاته كافية فيما له من الصفات هف فاذن وجود الواجب غير
مشارك لوجود الممكنات بل يباينه مع كونهما مشتركين في مطلق
الوجود واطلاقه عليهما بالتشكيك وهنا سر يعرفك على حلّ
اي لا بالتواطي
كثير من الشبهات فان قلت نعقل المسبّع مع الشك في وجوده لا يقتضي
ان يكون وجود الممكنات عارضا لماهياتها فان المثال الجزئي لا يثبت
الحكم الكلي وايضا لا م انه لو لم يجب له شيء من التجرد واللاتجرد كان

الحكم الكلي ان الوجود عارض لجميع الممكنات

كان كل منهما العلة وانما يكون كذلك لو كان التجرد وجوديا وهو ممنوع

قلت الجواب عن الاول ان تعقل المبدع مع الشك في وجوده يكفي

في اسعاف الحكم بان وجود الممكنات باسرها يجب وانه في صدد ذلك

والجواب عن الثاني ان كل ممكن لا بد له من علة الا انه اذا كان عدميا

كانت علته عدم علة وجوده فان عدم العلة علة لعدم المعلول

قال فصل في ان الواجب لذاته عالم بذاته آه اقول واجب الوجود عالم

بذاته لان ذاته مجردة عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته فواجب

الوجود عالم بذاته اما الصغرى فلان ذاته لو لم تكن مجردة عن المادة

بل كانت مادية كانت منقسمة الى الاجزاء وكل منقسم الى الاجزاء فهو

مفتقر الى الغير ممكن فيلزم ان يكون واجب الوجود ممكنا هف واما مفتقر اليها وكل م

الكبرى فبيانها يتوقف على مقدمتين الاولى ان ادراك الشيء هو

نفس حصول صورته المجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك لا امر

تابع له فانه لو كان غيره لكان ادراك الشيء غير تحصيل ماهيته ومعناه

اى للحصول المذكور

وهو على خلاف ما تقرر في موضعه الثانية ان كل مجرد عن المادة و

لواحقها فهو غير محجوب عن ذاته بل ذاته حاصلة عنده لكون وجوده

لنفسه لا لغيره بخلاف ما هو في المادة فان وجوده لغيره وجوده

نفسه م

ع

لغيره لا لنفسه وكلما لا يحصل لنفسه لا يمكن ان يحصل لشئ اذ الحاصل لا يكون بالحقيقة له بل يكون لما هو حاصل له واعتبر بالسواد القائم با لجسم فانه لو كان قائما بذاته لكان سوادا لذاته لا لغيره وبالنور القائم بالجسم الذى هو ظهور للجسم فانه لو قام بنفسه لكان نورا لنفسه او ظهورا لنفسه وهكذا حال الصورة العقلية المجردة فانه لما كان حصولها لما يتعلق بها كانت هى نفس تعقلها فلو قامت بذاتها لكانت تعقلا لذاتها لا لغيرها فكانت مدركة لذاتها واذ قد تحقق هذا فنقول كل مجرد عالم بذاته لان ذاته حاصلة عنده لما عرفت فى المقدمة الثانية فيكون عالما بذاته لان العلم هو نفس حصول صورة الشئ مجردة عن المادة ولواحقها فقد صحت الكبرى ايضا قال هداية اقول هذه الهداية للاشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان تعقل الشئ شيا يقتضى التغاير بينهما لان التعقل هو حضور الشئ للشئ واضافة الشئ الى غيره يقتضى التغاير بينهما فلو كان الشئ يعقل ذاته يلزم ان يكون العاقل مغايرا للمعقول هذا محال فاجاب بان تعقل الشئ لذاته لا يقتضى التغاير بينهما لان العلم هو حضور حقيقة الشئ مجردة وهذا اعم من حضور حقيقة الشئ المغاير ولا يلزم من كذب الاخص كذب

ما عرفت فى المقدمة الاولى من ان ادراك الشئ حصول صورته المجردة عن اللواحق المادية

اى عن اللواحق الخارجية

اى الذى الحضور

الاخص هو حضور حقيقة الشئ المغاير والاعم حضور حقيقة مجردة مطلقا اعم من ان يكون مغايرا او غيره

الاعم على انه لو وجب ان يكون العاقل مغاير المعقول لامتنع ان يدرك واحد من الناس ذاته والاثنان لا نفسان احدهما عاقلة والاخر معقولة هف فاذن كل واحد من الناس يعقل ذاته لذاته واما ان الاضافة تقتضي التغاير فذلك ممنوع فانه يصح ان يقال ذاتي وذلك مع ان المضاف والمضاف اليه شيء واحد نعم لا بد لها من التغاير بوجه من الوجوه وههنا كذلك فان قلت المعقول صورة كلية مجردة عن اللواحق الخارجية والعاقل نفس شخصية واحدة بها غير الاخرى ذاتا واعتبارا وايضا امتناع ان يكون لكل واحد منا نفسان بهذه الصفة ممنوع قلت تلك الصورة ان كانت غير ذاتها فذلك وان كانت مغايرة لها لا بد ان يكون مساوية لذاتها التي هي المعقول في تمام الماهية فيلزم اجتماع المثلين وهو مح وفيه وفي هذه المواضع ابحاث دقيقة لا يليق ايرادها في شرح هذا المختصر فلنتجاوز عنها قال فصل في ان الواجب تعالى عالم اقول الواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها لان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها اما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا بديهي لا خفاء فيه فان المانع من كون الشيء معقولا هو المادة ولواحقها فاذا فرض جوهر

جوهر مجرد عن المادة فلا مانع له من ان يصير معقولا فيمكن ان يصير معقولا

فان قلت الواجب لذاته مجرد عن المادة ويمتنع ان يعقل قلت امتناع كون الواجب

لذاته معقولا للبشر لا يقتضي امتناع ان يكون معقولا في نفسه وكل ما يمكن ان

يعقل مع كل واحد من المعقولات وكل ما يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات

يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول صورة الشيء

في العقل وكل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه صور

المعقولات في الخارج فكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات لان صحة

مقارنة المعقولات له لا تتوقف على حصوله في العقل لان حصوله فيه نفس

المقارنة فلو توقف صحة مقارنة المعقولات له على حصوله في العقل يلزم

توقف صحة الشيء على وجود المتاخر عنها وهو محال فكل مجرد يمكن ان يقارنه صور

المعقولات في الخارج وكل ما يمكن لواجب الوجود يجب وجوده له والا لكانت

له حالة منتظرة وانه محال لما مر فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا لسائر المعقولات

وانه عاقل لذاته فاذن واجب الوجود يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها و

هو المطلوب فان قلت لا يلزم من كون الواجب عاقلا للمعقولات كلها ان يكون كل

مجرد عاقلا للمعقولات كلها وانتم في بيان ذلك اذ هو الكبرى في القياس قلت

فيلزم من كلامنا ان كل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج فنقول

يمكن ان تعقل م

لا محالة فكل مجرد يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات

فالواجب لذاته يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج

وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه من القوة

الى الفعل موقوفا على استعداد مادية لقبول الفيض من المبداء الاول فكان

له تعلق بالمادة فلم يكن مجردا هف فاذن صحت الكبرى ايضا فان قيل لو كان الباري تع

عالما بالشيء بان يكون صورته حاصلة فيه لكان فاعلا لتلك الصورة لامتناع احتياجه

الى شيء في شيء مما له من الاحوال والصفات وقابلا لتلك الصورة وهو ظ وذلك

مح لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول لان تلك الصورة قائمة به

غير الثاني لامكان تعقل كل منهما مع الذهول عن الآخر فيلزم كونه مركبا منهما وهو مح

لامر مرارا قلنا لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء الصوري ومعبدا

له من غير لزوم التركيب فيه وهذا لان معنى كونه مستعدا للشيء المتصور انه لا يمتنع

ان يتصور ومعنى كونه فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك التصور وانهما ليسا

متنافيين ليكونا الامرين مختلفين في ذاته ويلزم التركيب ورد المصنع من دفع ان علم

الباري بالاشياء نفس ذاته لا حصول صورها في ذاته فرارا من لزوم كونه تعالى

فاعلا وقابلا معا ان من اعتقد ان علمه بالاشياء نفس ذاته اعتقد لعى كونه ر

عالما بالحقيقة لان شرط العلم حصول صورة المعلوم في ذات العالم وفيه نظر

لان ذلك شرط اذا لم يكن العلم غير متجدد ولا يكون المعلوم حاضرا عند العالم

فان البرهان على وجوب حصول صورة المعلوم في العالم لم يقم الا فيما هو كذلك

لك لا عبرة بشرط التعقل مطلقا هو مجرد الحصول لا الحصول على نعت الانطباع
والكلام فيه طويل لا يليق بشرح هذا المختصر قال فصل في ان الواجب لذاته
عالم بالجزئيات اه اقول الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي اي
على وجه لا يتغير بتغير تلك الجزئيات لا كعلمنا بها المتغير بتغيرها
ولنمثل لك كيفية ذلك بهذا المثال وهو ان نفرض سجلا مكتوبا
يشتمل كتابته على سطور فيها كلمات متالفة من حروف فالعالم
بجميع ما في السجل من السطور والكلمات والحروف دفعة يكون عالما
بما فيه على وجه كلي لا يتغير والناظر فيه الذي ينتقل بنظره من سطر
الى سطر بل من كلمة الى كلمة ومن حرف الى حرف من غير ان يتمثل تفاصيل
سطورها وكلماتها دفعة بل على الترتيب الزماني واحدا بعد واحد
يكون عالما بما فيه على وجه جزئي متغير بتغير تلك المدركات فنقول
علمه تع بالجزئيات على الوجه الاول اما انه يعلم الجزئيات فلانه يعلم اسبابها
جميعا بالتمام لانها غير محتجبة عن ذاته تع فوجب ان يكون عالما بها
لان العلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم بالمعلول فان العلم
بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بوجه استلزامها لجميع ما يلزمها لذاتها
وهذا يستدعي العلم بلوازمها القريبة بالضرورة فنوع لما كان

لان العلم عندهم عبارة عن حصول نقشه [illegible] عند العالم اما بنفسها او بمثالها او بواسطة الارتسام في الة نظيره وارتسامها اما في نفس العالم او في الة من الالات ادراكه كالحواس والعلم بالمعنيين الاخيرين في حقه تع ممتنع لكن لا يلزم منه احالته في حقه تع بالمعنى الاول ايضا لان العلم اعم من العلم بالعلة التي كلها كما اشار اليه الشارح بقوله هو مجرد الحصول فلا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام ود للاذط [illegible] لولا اكمل الادب

كان يعلم ذاته علما تاما فيعلم المعلول الاول وما بعده من حيث وجوبه وانتهاؤه اليه في سلسلة المعلولات المترتبة ويدخل في ذلك سلسلة الحوادث من جهة كونها جميعا ممكنة محتاجة اليه احتياجا يتساوى اليه فيه جميع احادها واما انه لا يعلمها على الوجوه الجزئية المتغيرة فلان عند تغير المعلوم ان لم يتغير علمه لزم الجهل لان مطابق الشيء لا يمكن ان يطابق ما يخالفه بوجه وان تغير يلزم ان يكون متغيرا الذات وهذا واما المثال الذي اورده المص فظ فاذن وجب ان يكون علمه بالجزئيات على نحو كلي مثلا ان يعقل ان للشمس تعرض كسوف بعد حركة كذا من كذا شمالية في عقدة الراس فان ما يعقله لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا غير كاف في العلم بوجود ذلك الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة فان هذا التعقل ثابت قبله وبعده ومعه ولما لم يكن للحاصل في حواسه تع سوى ما ذكرنا لما عرفت لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي فصل في ان واجب الوجود مريد للاشياء اقول واجب الوجود مريد للاشياء وجواد والارادة [redacted] هي كون الفاعل عالما بفعله اذا كان ذلك العلم سببا لصدوره عنه مع كونه غير مغلوب ولا مستكره و الجواد افادة الخير والانعام من غير عوض وفائدة يرجع اليه فا

فان من يهب ليستعيض معامل وليس العوض كله عينا بل وغيره حتى الثناء
والمدح والتخلص من المذمة والتوصل الى ان يكون على الاحسن او على ما
ينبغي فمن جاد ليتشرف او ليحمد او ليحسن به ما يفعل فهو مستفيض
غير جواد فالجواد هو الذي يفيض منه الفوائد لا لشوق منه وطلب قصدي
لشيء يعود اليه واما انه تعالى مريد فيدل عليه كونه عالما بفعله (الى كمال) تعالى مع انه لا
يكره له على الفعل فان الكل فائض منه وفيضانه منه غير مناف لذاته منه
يكون كارها فهو اذن راض بفيضانه منه وهذا هو الارادة وليس
من شرط المريد كونه بحيث يصح انه لا يريد واما انه تعالى جواد فلانه اما ان
يفعل لقصد وشوق الى كمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيفيض
منه على الخلق كلهم كل ما هو لائق بهم لا لغرض وشوق والاول محال
لما بيناه ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر فتعين انه افاض الجود على
الممكنات كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي بلا عوض ولا منفعة يعود الى ذاته
فهو اذن جواد واطلاق اسم الجواد على غيره مجاز الفن الثالث
في الملائكة (اى بلسان الحكماء) وهو العقول المجردة وهو يشتمل على فصول فصل في اثبات
العقول الخ (بلسان الشرع) اقول يريد ان يثبت العقل وهو الجوهر المفارق الذي

لامكره

كمالا

لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير والاستكمال فنقول لقد ثبت انتهاء

الممكنات الى موجود واجب لذاته فيصدر عنه واحد منها لا غير فانه بسيط

والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد وذلك الواحد اما ان يكون جوهرا او عرضا

لا جائز ان يكون عرضا والا لكان متقدما على الجوهر لكونه علة لما بعده

ووجود العرض قبل وجود الجوهر محال لانه قيامه بنفسه ولانه يحتاج في

وجوده الى الجوهر متقدم متاخر عنه فتعين ان يكون جوهرا وح اما ان

يكون هيولى او صورة او جسما او عقلا او نفسا لما مر ان الجوهر منحصر

في هذه الاقسام ولا جائز ان يكون هيولى لانها لا يقوم بالفعل بدون

الصورة فلم يكن صدورها عنه متقدما على صدور الصورة ولا جائز

ان يكون صورة لانها لا يتقدم بالعلية على الهيولى والا لوجدت متشخصة

قبل الهيولى ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد

في الخارج لم يوثر في وجود الشيء لكن اللازم بط لما مر ان الصورة المتشخصة

محتاجة في تشخصها الى التناهي والتشكل المتاخرين عن الهيولى ولا جائز

ان يكون جسما لانا نعلم بالضرورة ان صدور الجسم من شيء بدون

صدور كل واحد من جزئيه ممتنع لان صدوره منه انما يكون بعد صدور

وهو الهيولى والصورة

جزئيه منه البتة واذا كان كذلك فاما ان يكون صدور كل واحد من جزئيه

حرشه ممتنع بلا واسطة وح كان البسيط مصدراً لاثنين وهو مح واما ان يكون صدور احدهما بواسطة الاخر وح يلزم ما مر آنفا ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو مح لان النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام والا فلا فارق بين العقل والنفس فتعين ان يكون عقلا وهو المط فان قلت لانم انه لو كان جسما لكان صدور كل واحدة من جزئيه بلا واسطة او احدهما بواسطة الآخر لم لا يجوز ان يصدر عنه احدهما كالصورة مثلا بلا واسطة والآخر كالهيولى بواسطة شيء غير الصورة قلت تلك الواسطة لا جائز ان يصدر عنه بلا واسطة لامتناع صدور المعلولين في مرتبة واحدة فتعين ان يكون صدورها عنه بواسطة الصورة ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة فيرجع حاصل الامر الى صدور احدهما بتوسط الآخر قال فصل في اثبات كثرة العقول آه اقول العقول كثيرة لان المؤثر في الافلاك اما ان يكون واجبا لذاته او عقلا او نفسا او يكون بعضها مؤثرا في بعض لا جائز ان يكون واجبا والا لكان مصدراً لامور متكثرة سواء كان مصدراً للواحد منها اولا كثرا اما على الثاني فظ واما على الاول فلتركبه من الهيولى والصورة ولا

وهو ما ذكرنا انه لا يجوز ان يكون الصادر الاول صورة او هيولى فتامل سر فاعلم ح

نفس الامر من ان فعل النفس متوقف على الجسم ولا يكون [ان] بعضها موثرا
في بعض والا فاما ان يكون الحاوي علة للمحوي واما ان يكون المحوي علة
للحاوي لا سبيل الى الثاني لان المحوي اخس واصغر من الحاوي اما انه اصغر
فظ واما انه اخس فلكونه في سلسلة الممكنات المترتبة ابعد من المبداء الاول والاخس
والاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف والاعظم على ما يشهد به الطبع السليم
والذهن المستقيم ولا سبيل الى الاول فانه لو كان الحاوي علة لوجود المحوي
لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجود العلة واذا كان كذلك
فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته والا لما كان وجوده متاخرا
عنه وقد فرضناه متاخرا عنه هف واذا كان عدم المحوي مع وجود الحاوي
ممكنا كان الخلاء ايضا مع وجود الحاوي ممكنا لان معية عدم المحوي و
وجود الخلاء معية ذاتية لا ينفك احدهما عن الاخر فلا يتخالفان في الامكان
والوجوب واذا كان كذلك الخلاء مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا
لذاته ممتنعا لغيره هف فاذن الاجسام العلوية ليس بعضها علة للبعض
فتعين ان يكون الموثر هو العقل ولا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة
صدور افلاك شتى عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه

الحاوي لان وجوب المعلول ووجوده متاخر عن وجوده

العالم ح

عنه الا الواحد فاذن المؤثر في الافلاك عقول متكثرة ففي الوجود عقول متكثرة ففي الوجود عقول ح
متكثرة وهو المط فان قلت ما بينتم ان المؤثر في الافلاك لا يجوز ان يكون يتنشم ب
عرضا او اعراضا قلت لان كل عاقل اذا رجع الى نفسه علم قطعا ان الاعراض
يستحيل ان تفعل موجودات قائمة بذاتها لا في مادة فان العلة يجب ان وجود لرح
يكون في ذاتها اقوى من المعلول واشرف منه والعرض اضعف وجودا
من الجوهر قال هداه الله اقول الحاوي وهو الفلك الاعظم والعقل الذي
هو علة المحوى وهو العقل الثاني معا في رتبة الابداع لكونهما معلولي علة
واحدة في درجة واحدة وهو العقل الاول كما سيعلم مع ان العقل الذي ستطرح
هو علة المحوى متقدم على المحوى والفلك الحاوي ليس بمتقدم عليه كما مر
وكان من الواجب ان يكون متقدما عليه لان ما مع المتقدم متقدم كما ان ما وما مر هو كون وجوب وجود المحوى متأخرا
مع المتأخر متأخر والسر فيه ان العقل الذي هو سبب المحوى متقدم عن وجوب وجود الحاوي
عليه بالعلية وما مع المتقدم عليه بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية
بل يجب ان لا يكون كذلك والا لزم اجتماع العلتين على معلول واحد فان ما مع
المتقدم على الشيء بالعلية لا يكون علة له لا محالة بخلاف ما مع المتأخر
فان ما مع المتأخر جاز ان يكون متأخرا اذ كون الشيء علة لمعلولين ليس

بمستنكر اذ كان فيه اختلاف جهات قال هذا انه اقول كان هذا اشارة الى جواب سو المقدر وهو ان يقال الحاوي والمحوي كل واحد منهما ممكن لذاته واذا كان كذلك جاز ان ينعدما اذ شان الممكن ذلك لكن جواز انتفائهما تقتضي الخلاء هف فاجاب بان انتفاؤهما لا يقتضي الخلاء فضلا من جواز انتفائهما فان عند انتفائهما يكون الامر كما هو الآن فوق المحدد وكان فوق المحدد لا خلاء ولا ملاء يكون فوق الفلك السابع ايضا كذلك اذ هو حينئذ يصير محدد الى الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي وعدم المحوي اذ عند عدم المحوي يكون الحاوي محيطا بالخلاء ضرورة لكن وجود الحاوي مع عدم المحوي غير ممكن حتى يلزم ان يكون الممكن مستلزما للمحال فان قلت كل واحد منهما ممكن حتى يلزم ان يكون الممكن فيكون المجموع ممكنا قلت انما يكون المجموع ممكنا لو كان اجتماعهما ممكنا وهو ممنوع فان الممكن قد يمتنع اجتماعهما ككون زيد كاتبا الآن وغير كاتب كذلك قال فصل في ازلية العقول اقول العقول ازلية وابدية اما انها ازلية فلان واجب الوجود مستجمع لجميع ما لابد منه في تاثيره في العقل الاول والا لكان له نوع حالة منتظرة هف فيكون العقل الاول ازليا لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته

علته

85

علة المستجمعة للشرائط وارتفاع الموانع والعقل الاول ايضا مستجمع لجملة ما لابد
منه في تاثيره في العقل الثاني لان كل ما يمكن له اي للعقل الاول فهو حاصل له با
لفعل والا لكان شيء مما يمكن له حادثا بعد ما لم يكن وكل حادث فهو مسبوق
بمادة لما مر فيكون ماديا هف واذا كان كذلك كان العقل الثاني ايضا
ازليا لوجوب وجود المعلول عند وجود العلة التامة وهكذا نقول
في العقل الثالث والرابع الى ان ينتهي الى العقل العاشر ولقائل ان يقول
لا حاجة الى التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان
كل حادث مسبوق بمادة هف واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء منها
لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع بقاء جميع الصور
المعتبرة في وجوده غير معقول فيكون الباري تع او شيء من العقول
قابلا للتغير والحوادث وهو مح لان التغير من شانه ما له تعلق با
لمادة **قال فصل** في كيفية توسط العقول **اقول** قد ثبت ان واجب الوجود
واحد من كل جهة متعال عن ان يشتمل على حيثيات مختلفة واعتبارات
متكثرة ومعلوله الاول هو العقل المحض الذي هو غير متعلق بالمادة
لا بحسب ذاته ولا بحسب احوال ذاته والافلاك معلولات العقول
لكن الافلاك فيها كثرة على ما مر على ذلك اختلاف حركات الكواكب فيكون

فيكون شيء مما يمكن له ماديا ويلزم منه كون العقل الاول ماديا لمقارنة ذلك الشيء اياه لانه ما يقارنه المادي انما يكون ذا وضع وكل ذا وضع مادي / ...

ه

المعلول

اي ما المعلول

ضرورة استلزام انتفاء المعلول انتفاء علة التامة ولا يلزم وجود اللزوم بدون وجود اللازم وهو مح /

اي التغير بهذه الامور مح والا يلزم كونها مادية على ما مر انفا /

في مبادیها العقلیة كثرة لما بینا ان الواحد لا یصدر عنه الا الواحد والعقل
الذی یصدر عنه الفلك الاعظم فیه كثرة والا لم یكن صدور الفلك الاعظم
الذی فیه كثرة من جهة تركیبه من الهیولی والصورة عنه لكن تلك الكثرة
لیست باعتبار صدوره عن واجب الوجود لاستحالته بل بعضها له من ذاته
وبعضها له من علته فاذا ضم ماله من ذاته الى ماله من علته حصلت فیه كثرة
بهذا الاعتبار فان المعلول الاول له ماهیة ممكنة الوجود لذاتها واجبة
الوجود لعلتها فیلزم وجوب الوجود بالغیر الذی هو الواجب وامكان
الوجود لذاته فیكون باحد هذین الاعتبارین مبدا للعقل الثانی وبا
عتبار الآخر مبدا للفلك التاسع والمعلول الاشرف یجب ان یكون تابعا
للجهة التی هی اشرف فی العقل فان المعلول یجب ان یكون مشابها للعلة
ومناسبا لها فیكون بما هو موجود واجب الوجود بالغیر مبدا للعقل
الثانی وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدا للفلك التاسع وبهذا
الطریق یصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان یتم اجرام السماویة ولابد
من الانتهاء الى جوهر عقلی وجرم سماوی اذ لو استمر ذلك یلزم التسلسل
المحال ولكانت الاجرام غیر متناهیة وهو محال ولا یجوز ان ینقطع العقول
قبل السماویات والا لبقی ما یتخلف من السماویات غیر مستند الى علة
الانقطاع

86

علة، فالعقول ليست اقل عددا من الافلاك فاذن لابد من ان ينتهي ذلك الى
العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر فيصدر عنه الهيولى العالم
العنصري وصورها المختلفة لاستعدادات مختلفة في الهيولى ويسمى با
لعقل الفعال لكثرة فعله وتاثيره في عالم العناصر وليس استعداد الهيولى
لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تغير الاستعداد لعدم
التغير في العقل المفارق بل الهيولى تعرض لها الاستعدادات المختلفة
بواسطة الحركات الجزئية السماوية وكل حادث مسبوق بحادث آخر
لان الحادث اما ان يوجد اما او بعد حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول
والا لزم دوام الحادث هف فتعين الثاني واذا كان كذلك كل واحد
كل حادث مسبوقا بحادث اخر فاما ان يوجد تلك الحوادث على الاجتماع
او على التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم امور لها ترتب في الوجود بلا
نهاية فتعين ان يوجد على التعاقب فقبل كل حادث حادث لا الى اول
فان قلت لانم ان الحادث اذا لم يوجد دائما يلزم ان يوجد بعد حادث
آخر لم لا يجوز ان يكون اول الحوادث قلت ما هو اول الحوادث اما ان
تكون علته التامة حادثة او قديمة فان كان الثاني يلزم قدم الحوادث
وهو مح فتعين الاول فلم يكن اول الحوادث هف قال فان قلنا اوهر

بهذا ظ غنى عن الشرح الا ان لقائل ان يقول ان اراد بتطابق الجملتين اتحاد
طرفيهما فلا نم انهما ان لم يتطابقا يلزم ان ينقطع الثانية فتناهيهما لم لا يجوز
ان يكون عدم تطابقهما لعدم الطرف لا لتناهي الثانية وان اراد به انه يكون
بازاء كل جزء من الاولى جزء من الثانية فلا نم انهما ان لم يتطابقا يلزم ان يكون
الناقص مثلا للزائد لم لا يجوز ان يكون تطابقهما لعدم تناهي جزء الثانية لانه
ح لا ينتهي اجزاؤها الى حد لا يبقى بازاء جزء من الاولى جزء من الثانية لا لتساوي
اجزائهما كالحال في الخردلة والجبل قال خاتمة اقول النفس بعد خراب البدن
اما ان يفسد او يبقى وح اما ان يتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ او لا يتعلق
فهذه ثلثة اقسام لا سبيل الى الاول اذ النفس لا يقبل الفساد والا لكان
فيها شئ يقبل الفساد وشئ يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل غير القابل للفساد
لان القابل للفساد يبقى مع الفساد والفاسد لا يبقى معه فيكون النفس
مركبة وقد مر انها بسيطة هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون البدن محلا قابلا
لفساد النفس قلنا ان كون الشئ محلا لامكان فساد ما هو مباين القوام
له اولا لامكان وجوده غير معقول فان معنى كون الشئ محلا لامكان وجود شئ
اخر هو نسبته لوجوده فيه حتى يكون حال وجوده مقترنا به وكذلك في امكان
فساد شئ آخر ولهذا يمتنع ان يكون الشئ محلا لفساد نفسه بل البدن انما فيه

نهاية

ان يكون ح

استعداده

من قوة تعلق النفس به وعدم تعلقها به وح لا سبيل الى الثاني لان النفس
حادثة مع حدوث البدن على معنى ان عند حدوث كل بدن لا بد ان يحدث نفس
لان النفس حادثة لما مر فيتوقف حدوثها عن علتها على استعداد المادة ومادة
النفس البدن فالعلة التامة لحدوثها يتوقف على حدوث البدن الصالح لقبول
النفس على معنى انها ينعدم بعدمه ويتحقق بتحققه فعند حدوث كل بدن
لا بد ان يفيض عليه نفس من مبدئها فلو تعلقت به نفس اخرى على
سبيل التناسخ لكان للبدن الواحد نفسان مدبرتان له وهو باطل اذ لا يشعر
كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة فاذن الثالث حق وهو مبنى على حدوث
النفس وقد عرفت انه مبنى على فساد التناسخ فيكون دورا وايضا وجوب
كون العلة بحيث يتحقق بتحققه ممنوع لا بد له من دليل قال اهلها اللذة
اقول اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم وانما قلنا من حيث هو ملائم
لان الشيء قد يكون ملائما من جهة والالتذاذ به يختص بالجهة التي هو بها ملائم
ولكل قوة من القوى لذة وخير واذى وشر يختص بتلك القوة فلذة الذوق
للحلو ولذة البصر الامور الماضية واذى كل واحد منها ما يضاده والملائم للنفس
الناطقة من جهة القوة العاقلة ادراك المعقولات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه
من الحق الاول بانه واجب لذاته من جميع الجهات برئ عن النقائص منبع الفيضان

وهو المظلم

كالدواء النافع المر فانه ملائم من حيث انه نافع
نافع لا من حيث انه مر فادراكه من حيث انه نافع
ادراكه من حيث انه ملائم فيكون لذة و
ادراكه من حيث انه مر ادراكه لا من حيث
انه ملائم فلا يكون لذة
دون جهة م

النور ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ
تذكر م

الخير على الوجه الاصوب ثم يدرك ما صدر عنه من العقول المجرده والنفوس الفلكية

والاجرام السماويات والكائنات العنصرية على الترتيب لواقع في الوجود بحيث تصير

مع عالما عقليا مرتسما فيه صورة الكل والنظام المعقول فيه والخير الفائض اليه فتكون

في موازنا للعالم الموجود بكليه وهذا اتم وافضل من كمالات القوى الاخرى بل هو

في مرتبة يقبح معها ان يقال انه اتم وافضل اذ لا نسبة اليه فضلا وتماما وكثرة وهذا

الادراك حاصل للنفس بعد الموت لان النفس لا يحتاج في تعقلاتها الى الالات

الجسدانية بل يكون اشد تعقلا اذ حين يزول عنها الاشتغال بالقوى البدنية فيخلص

لها اشتغالها اذ انها فصارت المعقولات مشاهدة فيكون اللذة حاصلة بل يكون

استلذاذها بما هاهنا اتم وافضل وعدم حصول اللذة حالة تعلق النفس با

لبدن انما يكون لقيام المانع وهو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية قال

هداية اولى الالم ادراك المنافي من حيث هو مناف وانما قلنا من حيث هو مناف

لان الشيء قد يكون منافيا من حيثية دون حيثية والايلام به يختص بالجهة التي

هو بها مناف والمنافي للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال فالنفس

اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة للكمال كانها صارت صورة

للنفس فادركت المنافي من حيث هو مناف فتعرض لها الالم قال هداية اولى

النفس الكاملة بالاعتقادات البرهانية اي الجازمة المطابقة الممتنعة التغير اركانت

النظام الذي وقعت الموجودات عليه

مشاهدها

اي ادراكه في المفارقة عن القوة العقلية اتم

فيخلص

عن ادراك القوى الحيوانية

بما هاهنا

كمال با

فان لم يكن جازما كان ظنا

منزهة ح

والدايمة الثابتة منزهة عن ان لا يكون ثابتا فانه
ح يكون تقليديا

كانت نقية عن الرذائل الهيئات البدنية الردية معرضة عن الكدورات الجسمانية انتقلت
بعد المفارقة بعالم القدس في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق عند
مليك مقتدر فوجدت لذة عظيمة هي اجل من كل لذة واشرف وهذه هي السعادات
الحقيقية والى الاشارة في القرآن المجيد بقوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم
اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان الايمان هو العلم بالصانع وعدم لبسه بالظلم
هو انتفاء عن الهيئات البدنية وان لم تكن نقية عن تلك الهيئات البدنية بل
بقيت فيها تصير بسبب تلك الهيئات محجوبة عن الاتصال بالسعادة الحقيقية
وتأذت اذى عظيما بسبب ميلانها الى تلك الهيئات مع تعذر حصولها لها فيفقد ان
الالام والالام التي تكون بسبب تلك الهيئات لا يكون لازمة لزوال النفس
هذه الهيئات بعد الموت شيئا فشيئا مع ترك الافعال المبقية لها بتكررها
حتى تنور النفس وتبلغ السعادة التي تخصها فان قلت العلاقة البدنية كيف
صارت مانعة عن هذه اللذات العظيمة والالام العظيمة مع ضعف العلاقة
مع البدن واستحكام العلاقة مع هذه الامور قلت اللذات والالام النفسانية
وان كانت في غاية القوة الآن تعلق النفس بالبدن واشتغالها بتدبيره ايضا
في غاية الكمال فيجوز ان يكون احدهما عائقا عن الاخر قال هداية اول النفوس
الساطعة اذ ظهر لها ان من شانها ادراك الحقائق بكسب المجهول عن المعلوم لزم

لها اى للنفس من هذا الكسب شوق الى الكمال الذى هو معشوقها فاذا
فارقت البدن وتنبهت لكمالها الذى هو بطبعها نازعة اليه الآن اشتغالها
بالبدن انساها اياه كما ينسى المريض الاستلذاذ بالحلو ويميل الى المكروهات
بالحقيقة فليس معها ما يمكن كسبه تعرض لها الالم العظيم وهو الالم النار الروحانية
الموقدة التى تطلع على الافئدة وكان مثلها كمثل الخدر الذى لم يحس بوليه فلما زال
عنه الخدر احس به قال اول هذه النفوس الناطقة الساذجة التى لم
تكتسب العلم والشوق واذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيآت البدنية
الردية لا يتعذبون لانهم غير عارفين بكمالاتهم فان الحكم بان للنفوس كمالات
حقيقة ليس باولى و غير مشتاقين اليها لانها لم تعرفها اصلا فكانت البلاهة
ادنى الى الخلاص من الفطانة البتراء فان النفوس التى عرفت باكتساب النظرى
ان لها كمالا تاما ثم انها لم تكتسب الكمال سواء اكتسب ما يضاد الكمال او اشتغلت
بما صرفها عن اكتساب الكمال مما ليست بمضادة له او لم يشغل بل تكاسلت فى
ابتغاء الكمال يتعذبون بنقصانهم لاشتياقهم الى الكمال الفائت عنهم وانما
حصل ذلك الشوق لهم باكتساب نظرى قاصر عن الوصول الى المشتاق اليه
وهو فطانتهم البتراء او الابلة فى اللغة هو الذى غلب عليه سلامة الصدر وقلة
الاهتمام وان لم يكن خالية عن الهيآت البدنية الردية فاشتاقت الى مقتضى تلك
الهيآت فيتالم لفقدان البدن ومقتضياته من غير حصول المشتاق اليه وتبقى فى
كدورة السوء مقيدة بسلاسل العلائق لان آلة ذلك قد بطلت وخلق ما يكون منها
التعلق بالبدن قد بقى فيكون فى غصة وعذاب اليم الا ان ذلك التعذب ايضا لا يبقى
وبهذه الاسباب يختلف فى شدة الرديه وضعفها وفى سرعة الزوال وبطئه ويختلف ما
يكون منها من التعذيب بسبب الاختلاف ولكن هذا آخر ما اردنا ان نكتب على سبيل الاستعجال من غير ايجاز مخل وتطويل ممل فى شرح هذا المختصر تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه والحمد لله والصلوة على ...

بهم
وكان
بنقائصهم
الفطانة
بسبب الاختلافات
الابلة
اى بعد الشوق عن البدن

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني في الطبيعيات وهو مرتب على ثلثة فنون

الفن الاول فيما يعم الاجسام وهو مشتمل على

عشرة فصول فصل في ابطال الجزء الذي لا

يتجزى لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون

ما به التلاقي الطرفين او لا لا سبيل الى الثاني

لانه لو لم يكن ما به التلاقي الاجزاء متداخلة فلا

يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط

والطرف هذا خلف فثبت كون ما به التلاقي متعددا

فما به ملاقاة الوسط احد الطرفين غير ما به

يلاقى الطرف الآخر فينقسم ويلزم لو فرضنا جزءاً

على ملتقى جزئين فاما ان يلاقى واحدا منهما فقط

او يجد بهما او واحدا منهما شيئا والاول ظ والثاني

يكن على الملتقى نقيض احدا لتعين الآخر بين

فيلزم الانقسام **فصل** في اثبات الهيولى للاجسام

وهو مركب من جزئين يحل احدهما في الآخر ويسمى

المحل الهيولى والحال الصورة وبيانهما ان

بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء

والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا

والا لزم الاجزاء التي لا تتجزى ويلزم من هذا الدليل

اثبات الهيولى في الاجسام كلها الان ذكرت

المتصل قابل للانفصال اما ان يكون المقدار فالقابل للانفصال
أيهو

او الصورة المتلزمة للمقدار او معنى اخر

لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع

الاتصال والانفصال في حالة واحدة

والقابل وجوده مع المقبول فتعين ان

يكون القابل معنى اخر وهو المعنى من

الهيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب

من الهيولى والصورة وجب ان يكون

الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة

لان الطبيعة المقدارية اما ان يكون

بذاتها غنية عن المحل اولم يكن والاول

محال والا لاستحال حلولها في المحل لتعين

افتقارها بذاتها الى المحل فكل جسم مركب

من الهيولى والصورة فان

الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لانها

لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى

فاما ان يكون متناهية اوغير متناهية لا

سبيل الى الثاني لان الاجسام كلها

متناهية والاول لا مكن ان يخرج عن مبدء

امتدادات

امتدادان على السّوى كانّهما ساقا مثلّث فكلّما
كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدّا
الى غير النّهاية لامكن بينهما بعد غير متناه
مع كونه محصورا بين حاصرين هف واما
بيان انّه لا سبيل الى القسم الاول فلانّها لو كانت
متناهية لاحاطها حدّ او حدود فتكون متشكلة
لانّ الشّكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة
الحدّ او الحدود بالمقدار فذلك الشّكل
امّا ان يكون للجسمية وهو محال والّا لكانت
الاجسام كلّها متشكلة بشكل واحد او

بسبب لازم للجسمية وهو مح لما مر او لسبب

عارض لها وهو ايضا مح لما مر او بسبب عارض

لها وهو ايضا محال والا لامكن زواله فامكن

ان يتشكل بشكل اخر فيكون قابلة للانفصال

وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى

والصورة فيكون الصورة المفارقة عن الهيولى

مقارنة لها هف فان الهيولى

لا يتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة

فاما ان تكون ذات وضع او لا تكون لا سبيل

الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها

لى

92

عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلا

نهاية اما ان ينقسم اولا لا سبيل الى الثاني

لان كل ما له وضع فهو منقسم على ما مر ولا

سبيل الى الاول لا نهاية اما ان ينقسم في جهة

واحدة فقط فيكون خطا جوهريا او في جهتين

فقط فيكون سطحا او في ثلث فيكون جسما وكل واحد

منها باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجوده

على الاستقلال مح لانه اذا انتهى اليه طرفا

السطحين فاما ان يجب تلاقيهما او لا

يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط

وهو مح لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد

والتداخل توجب خلاف هف ولا جايز ان

يجب والا لانقسم الخط في جهتين لان ما

يلاقي منه احدهما في [struck: السطح] غير ما يلاقي

الاخر وهو مح واما انه لا يجوز ان يكون

سطحي فلانها لو كانت سطحي فاذا انتهى اليه

طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب

وكل واحد منهما بط واما انه لا يجوز ان

يكون جسما فلانها لو كانت جسما كانت مركبة

من الهيولى والصورة كما مر واما انه لا سبيل

93

الى الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا

اقترنت بها الصورة الجسمية فاما ان لا

تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز

او تحصل في بعض دون بعض والاول و

الثاني محالان بالبديهة والثالث ايضا محال

لان حصولها في كل واحد من الاحياز

ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون

بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال لا يرد

على هذا التقدير بان يقال ان الماء اذا انقلب

هواء وعلى العكس صار اولى بموضع لان موضع الطبيعي المنقلب

بالوضع

اذا الجزء المائي المنقلب هواء او الجزء الهوائي المنقلب ماء حكم

السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا

بلا مرجح في اثبات الصورة النوعية

واعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية

صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان

اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض

اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى

لاسبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام

كلها في ذلك فتعين الثاني وهو المطلوب

اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة

لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة

والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون
موجودة قبله بالفعل انها يجب تقدمها
والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان
الصورة انما يجب وجودها مع الشكل
او بالشكل والشكل لا يوجد قبل الهيولى
فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت
متقدمة على الشكل فاذا وجود كل واحد
منهما بسبب منفصل وليست الهيولى غنية
من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها
لا تقدم بالفعل بدون الصورة وليست

الصورة غنية عن الهيولى من كل الوجوه

لما بينا انها لا توجد بدون الشكل الى الصورة

في وجودها وبقائها والصورة يفتقر

الى الهيولى في تشكلها في المكان

وهو اما الخلاء او السطح الباطن من

الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من

الجسم المحوى والاول باطل فتعين الثانى

وانما قلنا الاول باطل لانه لو كان خلو

فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا

موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول

لانه

لانه قد يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء
بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين
وما يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون
لا شيئا محضا ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد
البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن
المحل فاستحال اقترانه به   في الحيز كل
جسم له حيز طبيعي لانا لو فرضنا عدم تأثير
القواسر لكان في حيز معين وذلك الحيز
اما ان يستحقه الجسم لذاته او للقاسر لا سبيل
الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فتعين

الاول فاذا انما يستحقه لطبيعته وهو المط

ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان

لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل

في احدهما فاما ان يطلب الثاني اولا فان

طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي

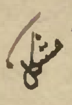
حصل فيه طبيعيا وقد فرضنا طبيعيا هف

وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز

الثاني طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف

في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي

لان كل جسم متناه وكل متناه مشكل وكل



96

مشكل فلا شكل طبيعى فكل جسم فلا شكل طبيعى

اما ان كل جسم متناه فلما مر وان كل متناه

فهو مشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود

فيكون مشكلا وانما قلنا ان كل مشكل فله

شكل طبيعى لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر

لكان على شكل معين وذلك اما ان يكون

لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثانى لانا فرضنا

عدم القواسر فان هو عن طبعه وهو المطلوب

في الحركة والسكون اما الحركة فهى الخروج

من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وحركة

في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته

ويسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي

انتقال الجسم من مكان الى مكان على سبيل التدريج

ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون الجسم

حركة على الاستدارة اجزائه يباين اجزاء مكانه

ويلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه

الى اجزاء مكانه على سبيل التدريج ونقول ايضا

فالحركة اما طبيعية او قسرية او ارادية لان

القوة المحركة اما ان يكون مستفادة من

خارج اولا فان لم يكن مستفادة من

١

من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان
كان لها شعور فهي الحركة الارادية وان لم يكن
لها شعور فهي الحركة الطبيعية وان كانت
مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية
في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار
معين وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها
في الزمان
واتفقتا في الاخذ والترك وجدت البطيئة
قد قطعت اقل من السريعة والسريعة قد قطعت اكثر منه
واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها امكان
قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها

منها ببطؤ معيّن وهذا الامكان قابل للزيادة

والنقصان وغير ثابت اذ لا يوجد ~~غير ثابت~~

اجزائه معا فههنا امكان مقدر غير ثابت

وهو المعنى من الزمان وهو مقدار الحركة

لانه لا يخلو اما ان يكون مقدار لهيئة قارة

او لهيئة غير قارة لا سبيل الى الاول لان

الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون

مقدارا لهيئة قارة فهو مقدار الهيئة

غير قارة كل هيئة غير قارة فهي الحركة

فالزمان مقدار الحركة ونقول ايضا ان



98

الزمان لا بداية ولا نهاية له لانه لو كان له
بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يوجد
مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية
فهي زمانية فيكون قبل الزمان زمان هف ولو
كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده
بعدية لا يوجد مع القبلية فيكون زمانية
فيكون بعد الزمان زمان هف

في الفلكيات وفيه ثمانية فصول

في اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه
ان هنا جهتين لا تتبدلان احدهما فوق

والاخرى تحت وكل منهما موجودة وضع

غير منقسم في امتداد مأخذ الحركة وحيث كان كذلك

كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة

موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن

كذلك لما امكنت الاشارة اليها ولما امكن

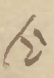
اتجاه الحركة اليها وانما قلنا انها غير منقسمة

لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب

الجزئين وتحرك فاما ان يتحرك عن المقصد

او الى المقصد فان تحرك عن المقصد

لم يكن ابعد الجزئين من الجهة وان تحرك



ان المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة واذا
ثبت هذا فنقول محدد الجهات ليست في خلاء
لاستحالته ولا في ملاء متشابه والا لما كانت الجهتان
مختلفتين بالطبع لان الملاء فلا يكون احديهما
والاخرى متروكة فالمحدد الجهات في اطراف
ونهاياتها خارجة عن الملاء المتشابه ومتى كان
كذلك كان تحددها بجسم كرى لان تحددها
اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان
واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس
بكرى لا يتحدد به جهة السفل لان جهة

السفل غاية البعد والا تبدلت بالنسبة الى ما هو

ابعد منها ولا يتحدد منها ولا يتحدد به جهة

السفل فلا يتحدد به جهة السفل وان كان باجسام

متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا

لم يتعين بها غاية البعد لانه ما هو ابعد عن

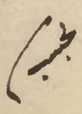
بعضها في الامتداد الواصل بينهما فهو اقرب من

الاخر وكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها

لم يكن غاية البعد عن المجموع فيجب ان يكون بعضها

محيطا بالاخر فيحصل المط   في الافلاك

لبسيط الذي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع



مانعة من الحركة هف فظهر ان الجسم

القليل الميل والذى لا ميل فيه متساويان

في السرعة وهو مح وهذا المحال انما يلزم من

فرض تحرك ذلك الجسم الذى لا ميل فيه

او من فرض ذى الميل الذى نسبته الى الميل

الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى

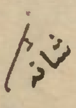
الميل الاول لكن فرض الميل على النسبة

المذكورة ممكن فهذا المحال انما لزم من فرض

تحرك الجسم الذى لا ميل فيه اصلا فيكون

محالا ونقول ايضا ان الفلك لا يكو

في طبعه مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة
الواحدة مقتضية اثرين متنافيين هف
فلان الفلك لا يقبل الكون والفساد
والخرق والالتيام اما انه لا يقبل الكون والفساد
فلانه محدد الجهات وكل شيء من المحدد للجهات
يقبل الكون والفساد واما بيان الصغرى
فقد مر تقريرها واما الكبرى فلانه لما
يقبل الكون والفساد فللصورة الحادثة
حيز طبيعي وللصورة الفاسدة حيز طبيعي
لما بينا ان كل جسم فله حيز طبيعي وكل ما له



شأنه فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة
الكائنة اما ان يحصل في حيز طبيعي او في
حيز غريب فان حصلت في حيز غريب يقتضي
ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت
في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة كانت
حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا
مستقيما الى حيزها الطبيعي واما انه لا يقبل
الخرق والالتيام فلان ذلك ايضا انما
يحصل بالحركة المستقيمة والفلك لا يقبل
الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام

في ان الفلك يتحرك على الاستدامة

دائما لان الحركة الحافظة للزمان اما ان يكون

مستقيمة او مستديرة لا جائز ان يكون مستقيمة

لانها اما ان تكون تذهب الى غير النهاية

او ترجع لا سبيل الى الاول والا لزم وجود

بعد غير متناه لا سبيل الى الثاني لانها

وهو باطل اتفاقا

لو رجعت لكانت تنتهي الى طرف فيكون

مقتضية للسكون لان بين كل حركتين

سكونا لان الميل الموصول الى ذلك الطرف

موجود حال الوصول لاستحالة ان يفعل

فلو لم يكن موجودا حال الوصول

الوصول

102

الوصول وكلما كان الميل الموصل موجود

ام يحدث فيه ميل يقتضي كونه غير موصل

لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين

في حالة واحدة في الجهة فالحال الذي فيه ميل

الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول

وكل واحد من الميلين آن لذلك الوصول

وكونه غير موصل آن لذلك حال الوصول

لو كان زمانا وانقسم فحين ما يكون جسم في

احد طرفيه لم يكن واصلا الى المنتهى هف

وكذا مره ورته غير موصل واذا كان كل واحد

منها انيا وجب ان يكون بين الانين زمان

لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الانين

فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا يتجزى هذا لانا

ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى

لانطباقها هف فعلم ان الحركة الحافظة

للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة وهذه

الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان

فاذن الفلك يتحرك على الاستدارة دائما وهو

المطلوب الحجة المرمية الى فوق عند نزول

الجبل ينتهي الى السكون لان سكونها آن وحركتها



[illegible] کتابهای [illegible]

۱ مجمع الشعرا — یک ج

۲ اشکال المیزان — یک ج

۳ [illegible] یزدی — یک ج

۴ شرح شمسی — یک ج

۵ طب الرضا — یک ج

۶ شرح [illegible] — یک ج

۷ فارسی — یک ج

۸ [illegible] — یک ج

۹ دیوان امام علی — [illegible] جلد ۲

۱۰ شرح [illegible] — یک ج

۱۱ شرح [illegible] — ۳ جلد

۱۲ [illegible] — یک جلد

۱۳ [illegible] علی — یک جلد

۱۴ [illegible] — یک جلد

۱۵ [illegible] — یک جلد

۱۶ [illegible] — یک جلد

۱۷ بابا طاهر — یک ج

[illegible]

شرح حال تنگدستی عشق از ما مپرس
[illegible] دیوانه از دامان صحرا مپرس

[illegible] از عشق
[illegible] بیقراری‌ها از آن دریا مپرس

[illegible] از حال [illegible]
معنی [illegible] را از صورت دیبا مپرس

پشت و روی نامهٔ ما هر دو یک مضمون بود
روزها را دیدی از شبهای تار ما مپرس

آن دو دست که دو دست یار را [illegible]
[illegible] از برای دیدن [illegible] باید [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(مقلوب)

مودته تدوم لكل هول — وهل كل مودته تدوم

كل في فلك (مق)

(مقلوب)

[illegible] يا رب

وربك فكبر (مق)

(مقلوب)

كمالك تحت كلامك

(مقلوب)

كبر رجاء أجر ربك

سلس

لعل

[illegible]

(مقلوب)

عقرب تحت برقع

دام علاء العماد

[illegible]

[illegible]

[illegible] العيب [illegible] [illegible] محض الدرر

[illegible] محض [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وعلا [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الدرر

[illegible] المرء [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

ای عشق ... [illegible]

... الحق لا ... [illegible]

... [illegible] ... روده

از فراق روی ... صبوری تیغ

... صبوری از ... تیغ [illegible]

... بر ... [illegible]

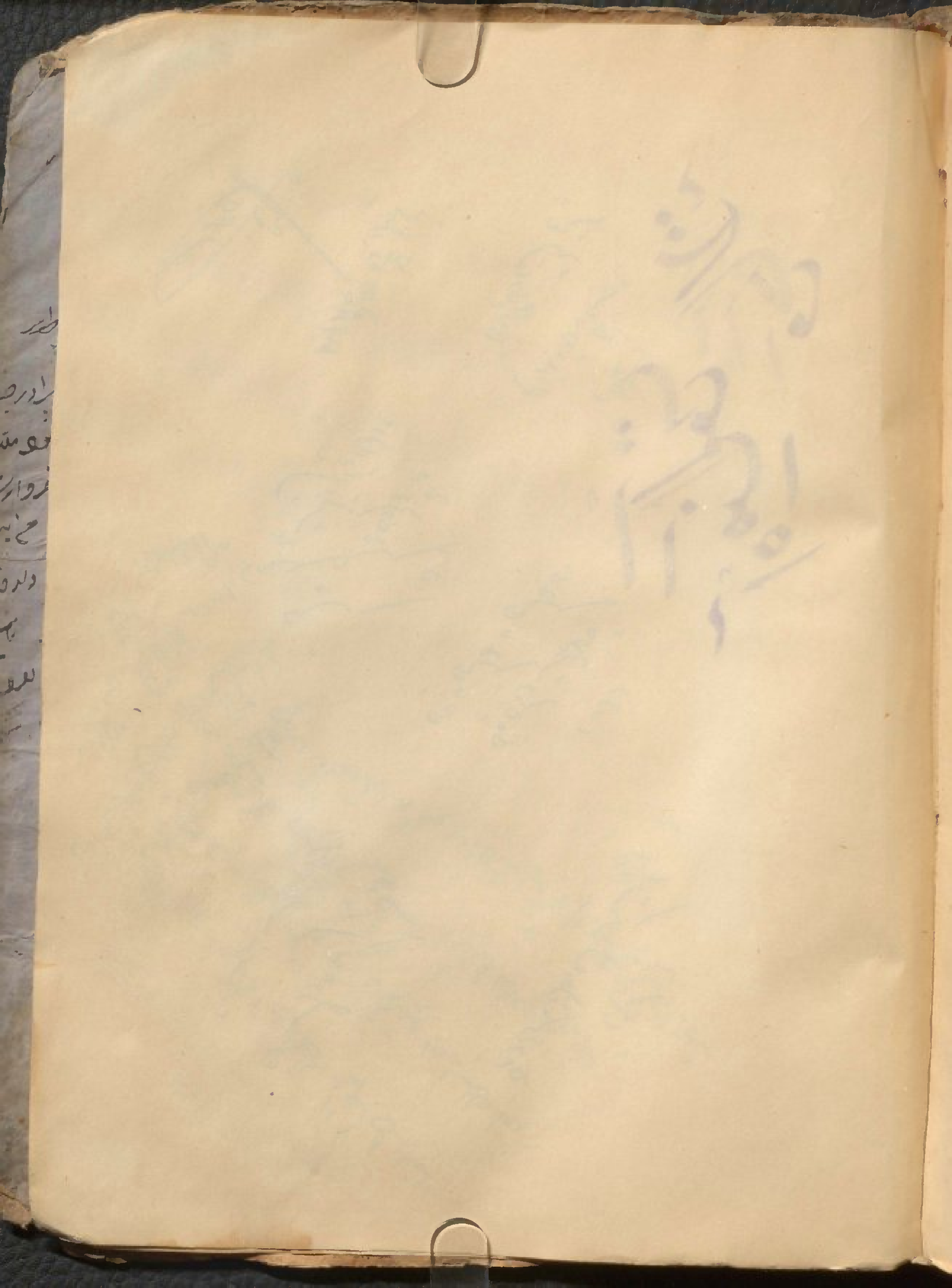
... یار روی ... [illegible]

الهی که ... [illegible]

... [illegible] ...

... من الاصل ... [illegible]

الفصل بعينه



آه من [illegible] وحالاته

[illegible]

بشری لمن لم یحسب فی کل حال

فلیل الکرب [illegible] الحال

آه من فرقة [illegible] الحبیب و[illegible]

من الطلب باللّه [illegible]

[illegible]

الحضرت من كان في اهله اديبا وفي الناس
متخلقا بالخلق النبيه ، ومتحليا بالاداب المصطفوية ،
ودرسها كالشمس طالعة ، ازدادها الاشعة زاهرة بهجة
ينطق بالصدق والحق الملا محمد السهروردي سابكلي حفظه عونه .



